

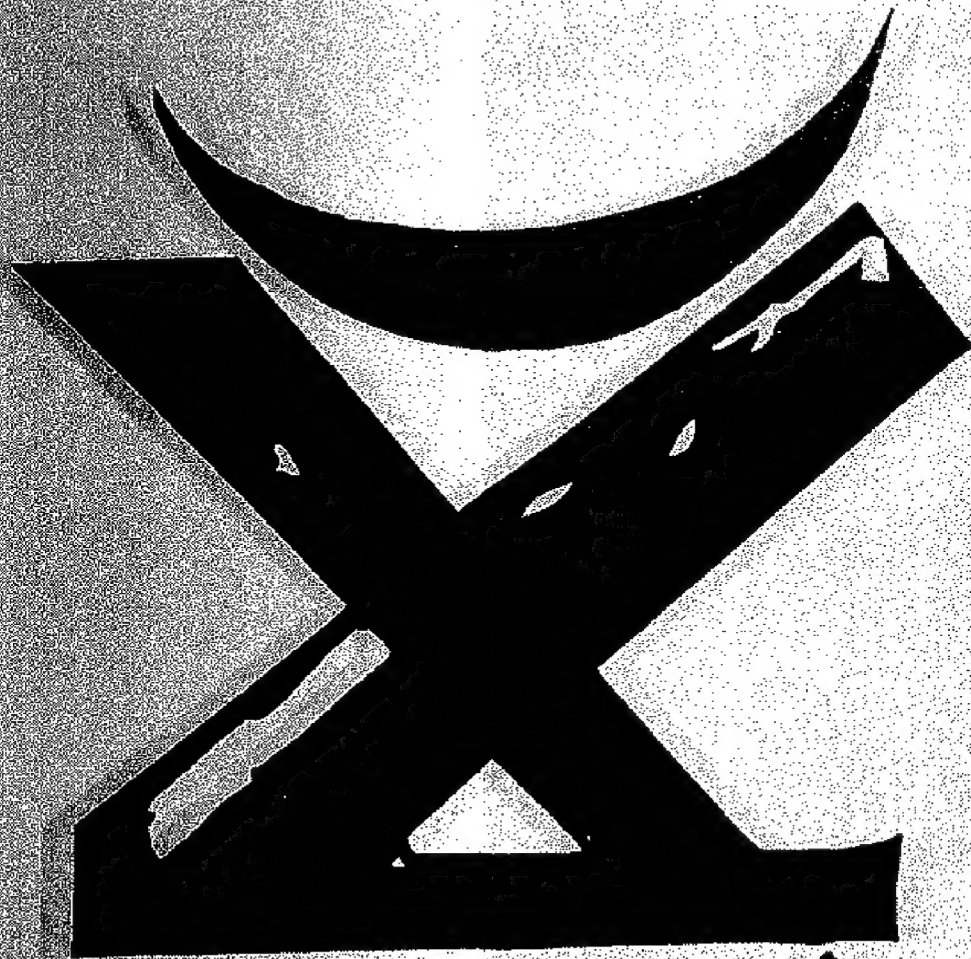


زوروا صفحتنا في الفيس بوك

www.facebook.com/sh143a

تجدوا فيها الكثير من الكتب

مذكرات الإمام عبد الرحمن المهدي



لا شيع ولا طوائف
لا احزاب دينية
لا بلاد ولا
وطنا السودان

عبد الرحمن المهدي



مذكرات الامام
عبدالرحمن المهدي

مركز الدراسات السودانية

القاهرة - جمهورية مصر العربية

٣٥ شارع شامس الدين شقة ١٢

تليفون / فاكس ٧٦٩٨٧٨

التجهيزات الفنية والطباعة

مركز الدراسات السودانية

مذكرات الامام
عبدالرحمن المهدي

مقدمة..

دور السيد عبد الرحمن المهدي في الحركة الوطنية السودانية ١٩٠٨-١٩٥٦

كانت المهديّة السلاح الرئيسي الذي أستخدمه السودانيون في كفاحهم ضد السيطرة العثمانية والإمبريالية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، إلا أن عقيدتهم القتالية، التي رفضت كل ما من شأنه أن يتصل بالكفرة، أي، بمن لا يدينون بالمهديّة. وأصرت على مجاهدتهم، أكتسبت تحولاً كبيراً في القرن العشرين وخاصة في أعقاب عام ١٩١٤. فقد قبلت الآن التعاون مع الإمبرياليين البريطانيين الذين كانوا الحكام الفعليين للسودان في الفترة ما بين عامي ١٨٩٩ و ١٩٥٦. إن ذلك الانعطاف الحاد من الروح القتالية إلى الاعتدال قد تم بتدبير من زعيم المهديين الجديد، أو بالأحرى زعيم المهديّة الجديدة، السيد عبد الرحمن. أكبر من بقي على قيد الحياة من أبناء المهدي سناً^(١)

ويبدو أن السيد عبد الرحمن المهدي، الذي لم يكن بطبعه ثورياً، قد فطن إلى أن البريطانيين متمكنون من سيادتهم على السودان، وأن المواقف التكتيكية المتشددة التي كان والده يتبناها لم تعد فعالة في زحزحتهم قيد أنملة لقد أحس بأنه يمكن خدمة مصالح الأمة السودانية قاطبة والطائفة المهديّة بالتحديد على وجه أفضل بالتعاون مع البريطانيين على أساس أن السودان للسودانيين. ولدينا الآن من البيانات ما يكفي لأن نفترض أن موالاة السيد عبد الرحمن للشرعية الدستورية لم تكن في حقيقة الأمر قناعة صادقة بل فرضتها الوقائع السياسيّة. لقد أدرك السيد بوضوح أن انتفاضة مسلحة ستؤدي فقط إلى دمار شامل. وفي تأريخه لسيرة المهديّة، يشدد شاعر ومعلم سوداني مرموق هو المرحوم عبيد عبد النور على ذلك الاختلاف بين المهدي وابنه السيد عبد الرحمن. ويؤكد عبيد أن الاثنين قائدان وطنيان جاهدا من أجل استقلال البلاد. لكن في الوقت الذي جاهد فيه المهدي الأرستقراطية بقوة السلاح فإن ابنه جاهد الإمبرياليين البريطانيين «بالصبر والتسامح»^(٢)

أبدى السيد عبد الرحمن^(٣) منذ شبابه اهتماماً بالغاً بإعادة تنظيم المهديين في طائفة دينية سياسية قوية يستخدمها في تحقيق حلم حياته، وهو سودان مستقل تحت قيادته، أن لم يكن في ظل عرشه. إلا أنه بحسه العملي الواقعي لم يكن يتوقع أن يتم ذلك بسرعة، خاصة في الجو العام الذي كان سائد ضده وضد المهديين قبل عام ١٩١٤.

ولذلك أنطوى على نفسه بعيداً عن دائرة الضوء ، ولم يسع خلال تلك الفترة الحرجة إلا لتحقيق هدفين متواضعين لكنهما كانا من الأهمية بمكان ، لأنهما شرطان مسبقان لتحقيق طموحه ، وكان الهدفان هما : دعم موقفه كزعيم بلا منازع لأسرة المهدي ، ومجابهته غير المعلنة لسياسة سلاطين العدائية القمعية ضد المهدية . وعلى هذين الصعيدين حقق عبد الرحمن نجاحاً مرموقاً وإن لم يكن بطبيعة الحال كافياً لتحقيق هدفه النهائي .

لقد أدى قيام الحرب الكبرى لفتح فصل جديد في سياق العلاقة بين المهديين والحكومة حيث أصبحت الحكومة أميل للتسامح تجاه المهديين وزعيمهم^(٤) . فلمجابهة دعوى السلطان العثماني عام ١٩١٤ للجهاد ضد بريطانيا وحلفائها ، طلب الحاكم العام ونجت من السيد عبد الرحمن في نفس العام أن يزور منطقة الجزيرة ليضمن ولاء السودانيين هناك . كانت الحكومة - على كل حال - مدركة لما قد يترتب عليه هذا التغيير في سياستها من مخاطر ، إذ أن سايمز ، السكرتير الخاص لونجت قبل أن يتبوأ لاحقاً منصب الحاكم العام في الفترة ١٩٢٤-١٩٤٠ ، حذر وقتها السيد من استغلال هذه الفرصة لينظم صفوف المهديين بالجزيرة . وحذر سايمز السيد عبد الرحمن - دون مواربة - بأنه مسئول شخصياً عن أية نشاطات تستهدف إحياء المهدية من وراء ظهر الحكومة^(٥) . رغم ذلك قبل السيد مهمته بالجزيرة ليس اخلاصاً للبريطانيين ، وإنما تحقيقاً لأغراض ذاتية . لقد توقع أن يحظى بالاعتبار وبقدر من الحرية له ولطائفته مقابل تقديم الخدمات السياسية التي تريدها الحكومة . وبالطبع فإن السيد لم يكن يحس بأنه سيخسر شيئاً حتى لو كان الحلفاء سيهزمون في تلك الحرب ، بل أن المهديين كانوا سيكونون في وضع أقوى وتنظيم أفضل بالنسبة للقوى السياسية الأخرى المنافسة في حكم السودان .

استفاد السيد عبد الرحمن من غموض سياسة الحكومة تجاه المهدية فتجاهل تحذيرات سايمز وتحرك بحذر في حملة تنظيم المهديين في جماعة دينية مستخدماً لتحقيق هدفه ، قدراته ومواهبه الكبيرة في المناورة والاستفادة من الظروف . وأقام لنفسه ، من غير الحصول على موافقة بيئة من الحكومة ، نظاماً للمندوبيين والوكلاء انتشر بالتدريج في كردفان ودارفور وأغلب المناطق الأخرى . وأصبح هذا النظام الذي وصفه زعيم قبلي بأنه « تكاتف الأيدي » الوسيلة الرئيسية في تنظيم ونشر المهدية^(٦) . كما استفاد أيضاً من قرار قاضي القضاة ، الذي لم يبت بشأته ، بأنه ليس هناك اعتراض سياسي^(٧) أو ديني على الراتب . فمضى السيد عبد الرحمن بدهاء في إقامة التجمعات العامة لتلاوته ، كما أنه عمل على طباعته وشجع الآخرين على ذلك . وبحلول عام ١٩١٨ حصل السيد ، كذلك ، على الأذن بأن يكون له مسجده الخاص بامدرمان ، وقد شيده عام ١٩٢٦ ، وبهذا أتيح لأتباعه الحق في أن يكون لهم مسجدهم الخاص الذي يجتمعون

فيه خلال صلاة الجمعة والصلوات الاخرى.

وقد بلغت حملة السيد للوصول الى وضعية معتبرة، منعطفها في « حادته السيف » عام ١٩١٩ عند حضوره حفل الاستقبال الذي أقامه الملك جورج بقصر بكنجهام للوفد السوداني الذي اتى لندن للتهنئة بانتصار الحلفاء في الحرب الكبرى. أذ قدم السيد عبد الرحمن للملك بصورة مسرحية ما قال أنه كان سيف أبيه المهدي عربونا للولاء والاخلاص. فأعاده الملك للسيد « ليحمله نيابة عنه في الدفاع عن عرشه وأمبراطورية »^(٨) إن تلك الحادثة تسببت بلا شك في اعطاء دفعة معنوية قوية للمهدية الجديدة عموما وزعيمها السيد عبد الرحمن على وجه الخصوص . وكانت الاعتراف الحقيقي بالمهدية الجديدة كمؤسسة وعقيدة وبالسيد زعيما لها .

ومنذ عام ١٩١٩ تزايد زوار السيد عبد الرحمن في "الجزيرة أبا" من أبناء الغرب حتى أن ذلك « الحج » ، كما وصفته الوثائق الرسمية، لفت نظر الحكومة. وابتداءً من عام ١٩٢١ أصبح للسيد استعراض سنوي بمناسبة رمضان، كان استعراض ذلك الذي أنعقد في مايو ١٩٢٢ والذي حضره عدد يتراوح من خمسة الى خمسة عشر ألفاً من الانصار. وقد أنزعجت الحكومة لذلك للمحد الذي جعلها تستدعي السيد عبد الرحمن للخرطوم حيث امرته بان يفرق تابعيه على الفور وحذرت من حشد التجمعات بالجزيرة وقام بتفريق مستوطنات أبناء الغرب بالجزيرة أبا إلا أنه على تأسيس مستوطنات أخرى بمواقع ملائمة على الضفة الغربية من النيل الابيض وفق سياسة الأمر الواقع. أما ما فرضته الحكومة من إجراءات أخرى للمحد من نشاط السيد في الفترة ما بين عامي ١٩٢٢، ١٩٢٦ وهي سحب كل مندوبيه وإيقاف عملية جمع الزكاة، فلم يكتب لها النجاح. وكان ذلك، الى حد كبير، بفضل مرونة السيد عبد الرحمن وقدرته الفائقة على الاستفادة من الظروف بتجنب تلك الاجراءات أو بجعلها عديمة الجدوى والاثار^(٩).

وكان السيد أيضا على قدر من الحظ في ذلك المنعطف الحرج من حياته، أذ احتاج البريطانيون مره أخرى لخدماته في الدعاية ضد المطالب المصرية بالسيادة على السودان. فقد أصب السيد عبد الرحمن أقوى من ان يتم تجاوزه في أى مجهود يبذل لمجابهة ذلك الخطر، وقد استجاب على كل حال بصورة فورية، فتجول بالجزيرة المروية مرتين يجمع الالتماسات الداعية لتأييد الحكومة في مواجهة النشاطات المصرية. وهذه المرة أيضا لم يكن الدافع لتحركه اخلاصه للبريطانيين، بل التزامه الكامل ضد المطالب المصرية بالسيادة على السودان وما يتوقعه ايضا من تسهيلات، حصل عليها بالفعل من البريطانيين .

وفي سياق حملته لكسب القوة والاعتبار، سعي السيد عبد الرحمن لاستقطاب تعاطف ومؤازرة بعض الموظفين البريطانيين، وعلى رأسهم السكرتير الاداري ماكمايل،

لمواجهة غرمائه العديدين وكان من أهم أولئك الموظفين س. ولس مدير المخابرات في الفترة ما بين ١٩٢٤ و يوليو ١٩٢٦ وجوفري آرثر الذي تولى منصب الحاكم العام بين ١٩٢٤ و يوليو ١٩٢٦ . كان "ولس" وفقا لما تيسر لنا من معلومات ، أول من اشار الى تعبير "المهدية الجديدة" تعزيزا لرأيه بان مهدية عبد الرحمن معتدلة الطابع مقارنة بالنهج المتعصب لوالده، وعلى نفس النسق فان آرثر نصح بتبنى سياسة واقعية إنسانية متسعة الأفق حيال المهدية، خلافاً لنظرة مستشاريه التي اتسمت بالشدة والعناد اللذين لم يخليا من السداجة وقصر النظر. قدم الرجلان للسيد خدمة جلية وقيمة في احلك أوقاته، فبينما وفر له ولس الحماية من الاتهام، منحه آرثر درجة فارس في الامبراطورية البريطانية. وأهم من ذلك كله زاره آرثر بمنزله بالجزيرة أبا في ١٤ فبراير ١٩٢٦. إن المساندة التي قدمها هذا الرجلان للسيد كلفتهم منصبيهما، وادت بالنسبه لآرثر الى نهاية محزنة لحياته العملية (١٠).

وربما كان من المناسب أن نشير هنا الى ان السيد عبد الرحمن خلال سنين حياته كان وفيًا وكريما لأولئك الاصدقاء البريطانيين الذين لقي منهم التعاطف والمساندة، خاصة ولس وآرثر. فحينما ساءت احوال الاول الى دركها الاسفل بعث له عبد الرحمن برسائل ودودة. واستمرت هذه العلاقة الشخصية بعدما تقاعد ولس من خدمة الحكومة حيث سجل زيارات عده للخرطوم ليحل ضيفا على السيد بالفندق الكبير الامر الذي اثار ثائرة زملائه القدامى (١١). أما في تعامله مع آرثر فقد كان السيد فياضا بكرمه. ففي عام ١٩٥٧ بعث بهديتين كبيرتين من المال، قيمة احدهما ألف جنيهًا، للحاكم العام الاسبق الذي كان يعاني من كبير السن والمرض. وتقديرًا لذلك كتب آرثر من بريطانيا « أن نفقات الحياة هنا هذه الأيام تصبح هائلة حينما يكون المرض مكلفاً. أن معاشي قليل، ولا أجد من الضروري أن أقول أن الهدية الاضافية غاية في العون وستكفل لي الراحة حتى نهاية أيامي. فأنا الان في السادسة والسبعين » (١٢)

وحتى في تلك المرحلة الباكرة من حياته العملية خلال عقد العشرينات لم يكن النفوذ المتزايد للسيد عبد الرحمن المهدي محصورا بالسودان. فقد كان له تابعون في شمال نيجيريا شكلوا مصدر قلق السلطات هناك . إن نفوذ المهدية في الحقيقة قد برز تحت دائرة الضوء هناك عام ١٩٢٣ في شخص المعلم سعيد بن حياتو سليل البيت الملكي الفلاني سكوتو وحفيد شيخو عثمان دان فوديو مؤسس امبراطورية سكوتو . وأتهمت السلطات النيجيرية سعيد بانه عمل وفقا لتوجيهات السيد عبد الرحمن حينما أقام الاول نواة الدعوى المهدية في دمبلوا بمنطقة برنو . ولاسناد هذا الادعاءات ابرزت تلك السلطات رسالة من السيد عبد الرحمن لسعيد الذي سيتولى خلافته بالغرب، والتي نصحه فيها بأنه حينما يأتي اليوم المشهود فان بنادق المسيحيين ستكف عن الانطلاق. اضافة

لذلك نسب لسعيد انه بعث بعدة رسائل للسيد يطلب فيها استخدام نفوذه ليطلق سراحه بعدما نفى الاول عام ١٩٢٢ من كانو الى بوى فى الكاميرون البريطانية. كذلك ابرزت السلطات النيجيرية عددا من الرسائل التى كتبها السيد والتى يفهم من محتواها ان السيد حث اتباعه هناك للانضمام الى «العقيدة» والمخ الى قرب قيام انتفاضة ضد المسيحيين^(١٢) وعلى وجه التحديد فان هـ.ر. بالمر وس. وب ليشم الموظفين بالادارة النيجيرية كانا سبب اتهام السيد بأنه وقف وراء الدعاية المهدية فى نيجيريا. وقد كان موضوع اتهام الاخير الذى كتب أنه «بكلمة واحدة فان الدعاية المهدية فى نيجيريا باسم عبد الرحمن تبدو شبيهة تماما بتلك التى يقوم بها وكلاؤه المعتمدون فى دارفور، وان عبد الرحمن» ووكلاءه المباشرين مسئولون عن هذه كمستولييتهم عن تلك»^(١٤).

ويبدو أن هذه النظرة المتطرفة التى تبنتها السلطات النيجيرية حول دور عبد الرحمن فى النشاط المهدوى لشمال نيجيريا قد اثرت على الحكومة البريطانية، ذلك ان الاخيرة اوفدت ليشم فى نوفمبر ١٩٢٤، الذى اعتبر ذو دراية وإلمام بالسياسة واللغة النيجيرية، لزيارة كل من السودان وجده ومصر لدراسة تلك المشكلة. وعلى كل حال فقد كرر ليشم فى تقريره ماسبق وان أجزم به من أن السيد عبد الرحمن ومندوبيه متورطون فى تلك النشاطات، وازافة لذلك فان الحكومة البريطانية فيما يبدو اشتبهت لبعض الحين فى أن المهدية لاتزال موضوعا حيا يمكن ما لم يحسن تناولها، ان تتطور لحركة قادرة على ان تقض مضجع البريطانيين بالسودان والفرنسيين بوسط افريقيا. وفى ذلك الصدد اجريت اتصالات من جانب وزارة الخارجية البريطانية مع حكومة فرنسا لتأمين التنسيق وانسياب المعلومات بصورة أفضل بين الموظفين البريطانيين فى نيجيريا ورصفائهم فى افريقيا الاستوائية الفرنسية فيما يتعلق بامر المهدية.

وجهت الحكومة البريطانية، بقلقها من خطر المهدية الجديدة المزعوم، ببحث الامر فى اللجنة المختصة بالدفاع الامبريالي. وشكلت لجنة الدفاع تلك جهازا آخر لاعداد التقارير عن الترتيبات التى ستتخذ عند نشوب اى تحرك للمهدية فى السودان ووضع التوصيات حول افضل السبل لتأمين الموقف بذلك الاقليم^(١٥). وعلى الرغم من ان ذلك التقرير استبعد احتمال قيام ثورة ترجع مباشرة «لوازع دينى» فان لجنة الدفاع الامبريالية أمرت بدعم القوات الجوية فى السودان بسرب من الطائرات تحوطا لاحتمالات نشوب المهدية.

وقد يكون السيد عبد الرحمن المهدى قد اتصل بالمعلم سعيد والقادة المهديين الاخرين بشمال نيجيريا. ففى حقيقة الامر أن أتباع دان فوديو احتفظوا بعلاقات مع السيد الذى اعتبروه زعيما روحيا لهم. ومن بين أوراق السيد عبد الرحمن المهدى الخاصة المحفوظة بدار الوثائق القومية بالخرطوم رسائل موجهة له من تلك الاسرة تطلب

منه الارشاد الروحي وفي بعض الاحيان المساعدة المالية^(١٦). إلا أن تلك الاتصالات كانت الى حد بعيد على المستوى الشخصي، إذ لم يكن لها تأثير ملحوظ بشمال نيجيريا. ان الزعم بأن السيد عبد الرحمن يخطط لتوحيد المهديين بالسودان ونيجيريا في جبهة مقاتلة ضد الإمبريالية كان بعيد الاحتمال ولايتماشى مع استراتيجية السيد بموالة الشرعية الدستورية.. وتبدو هذه المبالغة بخطر المهديّة مدفوعة الى حد كبير برغبة الموظفين البريطانيين في السودان ونيجيريا في التخلص من موقف "ولس" المتسامح تجاه المهديّة الجديدة^(١٧) والذي كان سائدا في سياسة حكومة السودان منذ الحرب الكبرى. وقد حاول عبد الرحمن بلا طائل ان يعلن عن نفسه في العالم العربي، ففي عام ١٩٢٦ على سبيل المثال، طلب من السلطات السماح له بالحج الى مكة، وبما أن سلطان "نجد" كان قد سيطر لشوه على الأماكن المقدسة فان السيد، فيما يبدو، اراد أن يظهر نفسه هناك كما لو انه المندوب او الممثل المعترف به عن الامة السودانية، لكن السلطات رفضت طلبه. وقد سمحت له، على كل حال، بأن يعلن عن أنه تخلى من تلقاء نفسه عن الفكرة لان المشروع تحف به المخاطر ولانه كثير التكلفة^(١٨).

التطور الاقتصادي والسياسي للمهديّة الجديدة ١٩٢٧-١٩٤٠

كان السيد عبد الرحمن المهدي أيضا حصيفا بما فيه الكفاية ليدرك أن القوة السياسية تستلزم القدرة المالية. ومنذ الحرب الكبرى أبدى اهتماما بالغا بالعمل والتجارة وعلى وجه الخصوص الزراعة وقد سجلت الحكومة عام ١٩١٥ باسم ورثة المهدي قطعاً من الارض بالجزيرة أبا تحتوي على غابات غنية وذلك مكافأة اخرى له نظير خدماته. وبحلول عام ١٩٢٦ كان السيد قد جمع قدراً طيباً من المال بحصوله على عقود قطع الاخشاب وأعمال خزان سنار وزراعة القطن في منتصف عام ١٩٢٦ ونتيجة لثقل التزاماته العائلية فان السيد افلس وطلب قرضاً مقداره ٤,٥٠٠ جنيهاً مصرياً من الحكومة. ولحسن حظ السيد عبد الرحمن فان الحكومة كانت قد قررت حينها تبني سياسة جديدة لمجابهة نفوذه السياسي والديني المتنامي وكان أهم جوانب تلك السياسة قرار الحكومة بأن تجعل من السيد عبد الرحمن رأسمالياً غنياً عن طريق دعم مشروعاته الزراعية في النيلين الأزرق والأبيض، على أساس أنه سيهتم بجمع المال ويتناسى دعاواه السياسية والدينية. ان جون مفي في تمهيده لتلك السياسة سجل «اعتبر القرض الذي طلبه والذي تحول الى هدية، كما عرضت عليه تسهيلات الخبرة الاختصاصية في التقنية والزراعة». (١٩)

وعلاوة على المساعدات السخية التي قدمتها الحكومة كانت الإدارة المقتدرة لمشروعات السيد الزراعية عاملاً آخر في نجاحها. وكان حسن الحظ باقربائه العديدين وذوى الاخلاص والكفاءة ممن أشرفوا على شعوته التجارية مثل عبد الله الفاضل ومحمد

الخليفة شريف والطيب الخليفة على حلو. وقد توفرت للسيد بفضل تدفق المهاجرين للجزيرة أبا والذين كان يقدر عددهم سنوياً بخمسة عشر ألفاً، توفرت له الأيدي العاملة القادرة والرخيصة للعمل بمشروعاته. وعلى كل فإن السيد كان يصبر باستمرار على أن علاقته بأولئك المهاجرين قائمة على الدعوة والأبوة. وقد أنكر بشدة في ملاحظات سيرته الذاتية التي جمعها حفيده الصادق المهدي، أنه لا هو ولا هم اعتبروا تلك العلاقة ذات دوافع إقتصادية. فالأنصار كما ذكر لحفيده قطعوا تلك الرحلة الطويلة سعياً لإرشاد روحى فيما تولى الهامهم بمبادئ المهدي وفي نفس الوقت وفر لهم إحتياجاتهم المادية. بل كان السيد عبد الرحمن يصبر على أن استخدام عمالة أجيرة كان سيكون أرخص له من أن يتدبر أمر الأنصار (٢٠)، وقد أيد السيد أمين التوم الذى تخرج عام ١٩٢٤ من كلية غردون وكان من معاونى السيد عبد الرحمن المعروفين، بالكامل هذا القول. وذكر لي أنه كان يقضى على الأقل عشرة أيام من كل عام بالجزيرة أبا حيث عرف أن تعليم أبناء أولئك المهاجرين في خلاوى "أبا" العديدة ومدرستها الابتدائية المحلية كان أيضاً مكان عناية السيد. وقد أيد هذا رأى أيضاً زميل لي في جامعة الخرطوم عاش في الجزيرة أبا منذ نعومة أظفاره.

لقد كان لسياسة «الأغلال الاقتصادية» التى تبنتها الحكومة شأن كبير وبحلول عام ١٩٢٥ أصبح السيد عبد الرحمن حتى بأكثر المقاييس تحفظاً من كبار ملاك الأراضي ومن الرجال بالنقى الثراء. وقدرت أرباحه السنوية وقتها من مشروعاته الزراعية والتجارية بما يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف جنيه مصرى. إلى ذلك يضاف ما يتلقاه السيد من زكاة والهدايا التى يبعث بها أتباعه من الأغنياء. وبينما أتيح للسيد عبد الرحمن هذا الدخل السنوى المرموق، قدر دخل منافسه الرئيسى السيد على الميرغنى بأقل من ألفى جنيه مصرى (٢١).

وعوضاً عن أن تتيح الثروة للسيد عبد الرحمن منفذاً غير سياسى لممارسة طموحه كما كان مضى يتوقع فى سداجة، فإنها استغلت لتقوية تنظيم الأنصار وليعلن عن نفسه فى طول البلاد وعرضها. وقد استخدم السيد بحصافة سمعته الدينية وقدرته الاقتصادية لإجتذاب مؤيدين من ثلاث مجموعات رئيسية لقد فعل ذلك دون إستعداد الحكومة التى كانت نواياه الحسنة شرطاً أساسياً لنجاحه.

١- ففي الدرجة الأولى كانت مجموعة المتعصيين من أبناء الغرب الذين أعتقدوا بالمهدي وأعتبروا إن ابنه المسلم سيحرر السودان من السيطرة المسيحية. وأدى توافدهم المتصل بالجزيرة أبا إلى إتساع كبير فى عدد سكانها وإلى توسع مواز فى المنطقة المزروعة بها وبما حولها من أراض. وعن طريق أولئك الحجيج استطاع عبد الرحمن أيضاً أن يخترق المحافظات المحظورة، كردفان ودارفور، وأن يؤسس هناك فروعاً

للأنصار تحت قيادة حلفاء مختارين (٢٢) إضافة لذلك فإنه على الرغم من سياسة الحكومة عام ١٩٢٧ وتوجهها لتوطين أولئك المهاجرين بقرى معينة في محافظات كسلا والفونج والنيلين الأزرق والأبيض، فإن بعضهم أستوطن بناء على نصيحة السيد، كما يبدو، بقرى أخرى في تلك المحافظات. وبذلك فتحوها أمام نفوذ الأنصار فأثبتت فكرة المهدية جذورها هناك.

٢- أما المجموعة الثانية التي سعى السيد عبد الرحمن لكسب تأييدها فتكونت من صفوة السكان القبليين، ويشملون شيوخ المناطق الواقعة على النهر. وكان السيد في البداية متشككاً ومعادياً للإدارة الأهلية التي دعمتها الحكومة بهمة منذ عام ١٩٢٤ للحد من قدرته وكسر شوكته وشوكة المتعلمين السودانيين. ولكنه سرعان ما فطن إلى أنها جاءت لتبقي، وإن الموقف العقلاني الداعي لأن يعيش المرء ويدع غيره يعيش ينطوي أكثر على احتمالات مجزية^(٢٣) وقد نجح السيد عبد الرحمن في نهاية الأمر بما أتهجه من سلوك عملي في السيطرة على آلية الإدارة الأهلية التي، حسب تعبيره، لعبت دوراً تاريخياً وأجندت زعماء العشائر كحلفاء للأنصار لمعسكر الاستقلال^(٢٤). وعلى نفس النسق عن طريق المساعدات المالية ووسائل أخرى، أستطاع السيد أن يستقطب النوايا الحسنة لمشايخ الطرق الصوفية التي تعتبر معادية تاريخياً للمهدية.

والأهم من ذلك كله أن السيد عبد الرحمن استخدم ثروته وسمعته ليستحوذ على القيادة السياسية لمجموعة ثالثة هي ممثلي الرأي العام الحضري المستنير خاصة في المدن الثلاث. فقد بادر عام ١٩٢٧ بحملة منظمة نشطة للإعلان عن نفسه في المدن الكبيرة والصغيرة. وبدأ منذ ذلك العام بالاحتفال بسخاء بمولد النبي (ص) وهي مناسبة لم يكن المهدي نفسه يوليها اهتماماً. كذلك فإن عطايا التي منحها لمبررات وجيئة، مثل ما حدث عام ١٩٢٢ في مجاعة الفونج، كانت متصلة ومعلن عنها بصورة جيدة. كما كان أسلوب عيشه المرفه محسوباً بدقة لإبهار العامة بثروته ووسطوته. علاوة على ذلك فإن زيارته التي تمت بترتيب مسبق للمدن، مثل مدني ١٩٣١ وجبل أولياء ١٩٣٤، بدت كما لو أنها مناسبات عامة. وفي أمدرمان أعلن عن خطته لتأسيس مكتبة عامة. وبإقتراب حلول نهاية عام ١٩٢٩ وقف وراء مشروع لإقامة شركة السودان الزراعية التجارية، إلا أن المشروع لم ير النور. وقد حاول السيد السيطرة على حركة العمال الوليدة التي كانت بدأت لتوها بالبلاد عندما اقترح أن يتولى برعايته نادى العمال بالخرطوم، لكن الحكومة حالت دون ذلك وحذرت السيد عبد الرحمن بدبلوماسية من أن هذا النادى مقدر له أن يستمر أداة سياسية، "وأن سيادتكم بما عرف عنك من عدم الإقبال على المسائل السياسية ستنتأى بنفسك بالطبع عن الارتباط به"^(٢٥).

وفي نفس الوقت، رأى السيد عبد الرحمن أن الوطنية السياسية بدأت تتجاوز الدين

كقوة دافعة رئيسية في الشرق، وسعى لكسب ثقة مجموعة المتعلمين السودانيين الذين كانوا رغم قلة عددهم ذوى صوت ونفوذ متناميين. وكان أغلبهم - على كل - من موظفي الحكومة. وأراد السيد أن يؤسس لنفسه مكانة كزعيم للمثقفين، وقد أصبح هذا التطور شاهداً على بداية المرحلة الحديثة للمهدية. ورغم أن المثقفين الشباب كانوا مسلمين بموروثاتهم وتعليمهم إلا أن إسلامهم كان من نوعية مختلفة، فقد اعتبروا الشيخ والطريقة رواسب من خرافة الماضي. لذلك أدرك السيد عبد الرحمن أن الأسلوب الأمثل لكسب تأييدهم يكون على المستوى السياسي، واضعاً ذلك في إعتباره لذلك فإنه ساعد في تأسيس أول ناد للخريجين سنة ١٩١٨ ومهد لنفسه بإفساح مجال معترك الندوات السياسية للخريجين مستفيداً من شراكته في ملكية جريدة "الحضارة" في العشرينات^(٢٦). علاوة على ذلك فقد بذل المساعدات المالية عام ١٩٢٤ لطائفة من الطلاب السودانيين للإلتحاق بالجامعات المصرية والأوروبية.

كان قهر الحكومة للتقدم التعليمي بعد إنتفاضة ١٩٢٤ خاصة إغلاق اندية الخريجين عام ١٩٢٥ قد ترك المثقفين في حالة من الضعف والإستياء. وهكذا بحلول عام ١٩٢٧ تأهب السيد عبد الرحمن ليأخذ موقعه في القيادة السياسية للمثقفين. إضافة إلى ذلك أن بعض المثقفين الموالين لمصر أصبحوا بعد قمع حركة عام ١٩٢٤ في حالة من الإحباط والخيبة مما جعلهم أكثر تقبلاً لسياسة السيد «بتوجيهها الوطني السوداني» أن حركة مثل هذه تلزمها «الزعامة والشخصية القائدة» وبهذه الصفة فإن السيد «عرض خدماته»^(٢٧).

إن السيد إلى جانب إستقبالاته المنظمة وعلاقاته بأفراد مثل محمد على شوقي نائب رئيس نادى الخريجين بأمدرمان ومحمد صالح الشنقيطي، كان سخياً في عطائه لأندية ومدارس المثقفين. ورغم أن اسهاماته هذه في حد ذاتها مجلبة للثناء في نطاقها الإجتماعي، إلا أنها فيما يبدو لم تكن تخلو من شوائب الغرض السياسي. ففي الوقت الذي أهدى به مبلغ مائة وخمسين جنيهات لمدرسة الأحماد التي كان صاحبها ومجلس أمنائها من المهديين، دون أن يطلب شيئاً، قدم منحة كبيرة لمعهد القرش للأيتام مقابل أن يصبح رئيساً له. لكن المسؤولين عن إدارة المعهد لم يقبلوا بالعرض حرصاً على أن يظلوا غير حزبيين، رغم أنهم فيما يبدو ميرغنيون في قرار أنفسهم.

إن أهداف السيد بدت جد واضحة في إرتباطه بالمعهد العلمي «مدرسة مسجد أمدرمان». فبعد تقاعد أبو القاسم هاشم، وهو من أنصار المهدي، من نظارة المعهد وتعيين أحمد أبو دقن خلفاً له عام ١٩٢٣، وهو من أنصار الميرغنية، حاول السيد تولي رعاية المعهد عن طريق روابط مادية. فقدم عرضاً بتوفير مسكن للطلاب على أن يكون له الحق في السيطرة عليه. رفضت الإدارة ذلك العرض إلا أن السيد حاول خلال نفس العام

أن يجد موطناً لقدمه فخصص للمعهد منحة من مائة رغيف يومياً لكنه تبع ذلك باقتراح بأن يرفع له أبو دقن بياناً شهرياً بتوزيع الخبز. وقد سحب السيد إقتراحه بعد تصلب أبو دقن في رفضه^(٢٨).

وفي عام ١٩٢١ وجد السيد فرصته الأولى الحقيقية لكسب ود المثقفين، في موجة الاحتجاج ضد تخفيض الفئة الابتدائية الشهرية لراتب الخدمة الحكومية من ستة جنيهاً ونصف إلى خمسة جنيهاً ونصف، وتمثل أحد مظاهر ذلك الهياج بإضراب طلاب كلية غردون في نوفمبر ١٩٢١. وعلى كل فقد كان السيد عبد الرحمن الزعيم السوداني الوحيد الذي قام بحملة نشطة نتج عنها عودة الطلاب للكلية. ومن المفترض بالطبع أنه كان مهتماً بمصالحة حين قام بتلك الخطوة الجريئة رغم عدم شعبيتها. فقد توقع فيما يبدو فشل الإضراب وكانت حساباته صحيحة في أنه سرعان ما سيحصل على ما يعوض الموقف غير المريح الذي يمكن أن ينشأ عن تلك الخطوة. وفي الحقيقة فإن ذلك الموقف قوى من سيطرته على المتعلمين بصورة لم يفقدها أبداً. كما أن ذلك الموقف أصبح مبرراً لطلباته بمزيد من التنازلات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة. إن ما تبع ذلك من ولاء موظفين بمصلحة العدل هما الشنقيطي ومحمد أحمد محبوب للسيد كان له شأن كبير. فقد كون المجلس المهدي للمثقفين، وهي جماعة للدعوة حركت الطموح السياسي للسيد.

ومن الآن فصاعداً كان المهدي على اتصال بكل تحرك يقوم به المثقفون. وفي عام ١٩٣٠ اقترح زيارة سوريا لإقامة علاقة مع مثقفي الشرق الأدنى. كما فكر في زيارة بيت المقدس عام ١٩٣١ كممثل للسودان في المؤتمر الإسلامي. وفي إطار التعامل مع الأمور المتعلقة بالمثقفين، كون الأنصار لجنة خاصة لذلك التعامل. علاوة على ذلك فإن دائرة المهدي اشترت مطبعة لنشر مطبوعات الأنصار. وقد أعلى ذلك من شأن السيد في دوائر المثقفين إذ أصبح بوسعهم الآن اللجوء إليه في مجال نشر أعمالهم السياسية والأدبية. وفي عام ١٩٣٥ أسس السيد عبد الرحمن «النيل» أول صحيفة يومية باللغة العربية لتصبح ناطقة باسم للأنصار، وليمكن المتعلمون عن طريقها من التعرف على الفكر السياسي لحركة المهدي.

وفي بواكير عام ١٩٣٠ عبرت السلطة الدينية الشرعية عن قلقها من الخلل الأخلاقي بين أوساط الطبقات وعزت ذلك إلى العوائق المفروضة على الزواج من جراء ارتفاع المهور. وقد أحيا ذلك المطلب بتسهيل زواج المتعلمين مما أتاح فرصة أخرى للسيد عبد الرحمن ليتبوأ قيادة حركة شعبية. وكان أن لجأ إلى أسلوب «الكورة» الذي استقطب بجاذبيته الشباب، كما استفاد الإمام منه للإعلان عن نفسه بالصحافة المحلية والمصرية، وتحول زواجا ابنه السيد الصديق، الأول عام ١٩٣٢ والثاني عام ١٩٣٣، إلى مناسبتين لحوالي ٣٥٠ زيجة أخرى بمهور قليلة. وكان السيد حريصاً على أن تنشر صحيفة

«الحضارة» تلك الأحداث، رغم توتر علاقته بمحررها أحمد عثمان القاضي. وقد شجعه نجاح تلك التجربة في المدن الثلاثة فأرسل منشورات لأعيان الأقاليم يطلب فيها دعمهم لتلك الحركة التي أصبح راعياً لها.

لكن نجاحات السيد في عالم الأفندية لم تكن شاملة. فقد كانت العناصر المحافظة والأكبر سناً لا تزال تدين بالولاء للسيد الميرغني. ورغم أن الأخير كان غيوراً من منافسه إلا أنه لم ينازله حينذاك في مجال المشقفين الشباب، وبذلك تربح السيد عبد الرحمن بساحتهم. ويبدو أن السيد بحلول نهاية عام ١٩٣٥ كان أكثر الأعيان السودانيين شعبية بين أوساط المتعلمين والشباب الجانحين فكرياً للسياسة^(٢٩). لكن في الوقت الذي أستعان به السيد لأغراضه الخاصة من علاقته بالمتعلمين، فإن بعضهم بالطبع قد أستفاد منها إذ بدا أنهم كانوا ينوون وضع تلك العلاقة جانباً والتخلص منه حينما يشعرون بانهم أقوياء بما فيه الكفاية. لكن الوفاق مع المتعلمين أسهم في تقوية وبروز السيد، كما شجعهم رعايته لهم على أن يعبروا بصراحة أكثر عن رضائهم عن الحكومة. وقد حدث ذلك تحديداً بعد عقد الاتفاقية الانجليزية - المصرية عام ١٩٢٦، وفي هذا الخصوص قال لي السيد أمين التوم مرة «شكراً لاتفاقية عام ١٩٣٦ إذ أيقظتنا من سبات طويل عميق حقاً» فإن هذه الجملة تعطي تحليلاً صحيحاً وقاطعاً لردة فعل السودانيين من ذوى الوعي السياسى تجاه تلك الاتفاقية.

وفي تلك الاتفاقية سمح البريطانيون بعودة قدر من النفوذ المصرى للسودان. وأهم من ذلك وافقوا على إرجاء قضية السيادة على السودان لمدة عشرين سنة أخرى. وتسبب ذلك على أقل تقدير في إثارة شكوك السيد عبد الرحمن في نوايا البريطانيين بالسودان خاصة حينما فشل خلال زيارته للندن عام ١٩٣٧ في الحصول على تأكيدات من الحكومة البريطانية بأن السيادة ستنتقل للسودانيين. وقد تزايد قلق السيد من أن البريطانيين قد يتخلون عن تعهدهم للعمل من أجل سودان مستقل قريباً لمصالحهم في مصر التي كانت تعلوا على ذلك. لقد أفصحوا حقاً عن قبولهم لذلك الأمر في الإربعينيات وتوج ذلك بإبرامهم بروتوكول صدقي - بيغن عام ١٩٤٦ الذي أقروا فيه بسيادة مصر على السودان، بغض النظر عما إذا كانت تلك السيادة إسمية أو فعلية، وأقروا فيه بوحدة وادى النيل تحت التاج المصري.

كانت هذه المعاهدة مخيبة لآمال المشقفين، من مؤيدي مصر ودعاة السودان للسودانيين على حد سواء، فقد أدركوا وقتها أن من غير المعقول ومن العبث أن يركنوا لأحد طرفي الحكم الثنائي لتحقيق تطلعات أمتهم. أن السبيل الوحيد لذلك، كما أقتنعوا، هو خلق كيان وطنى يكون ناطقاً باسم السودانيين جميعاً، وعلى ذلك الأساس تبارت الاتجاهات - باختلافها في الرأي السياسى - في تقديم ما تراه من مقترحات وقد أقترح

السيد عبد الرحمن المهدي - على سبيل المثال - تكوين مجلس استشاري للمحافظة على الهوية المتميزة للسودان للتوصل إلى موقف وتطلعات شعب السودان في ظل النظام الجديد . وعلى كل حال فقد أختزلت كل تلك الجهود في تشكيل المؤتمر العام للخريجين في فبراير ١٩٣٨ .

وكما بينت في الحجج التي أسلفتها فإن السيد عبد الرحمن، حينما اصطدمت مصالحه بمصالح الحكومة، سلك طريقه الخاص . فقد تجاوز بالمراوغة ما أحاطته به الحكومة من محظورات وقوى من نفوذه في المراكز التقليدية للمهدية وأسس لنفسه مديرين جدد ودوائر نفوذ جديدة وذلك بحسن توظيفه لشروته وقدرته على المناورة، وبحلول عام ١٩٣٥ أحست الحكومة بأنه يشكل عنصراً خطراً إذ يمكن أن يصبح رمزاً للمثقفين فيوحدتهم بالعناصر التقليدية والدينية في جبهة سياسية صلبة ذات جاذبية وطنية وصفها أحد المسؤولين في وزارة الخارجية بأنها « شوكة في جنب الحكومة »^(٢٠)

ولتحديد نفوذ السيد عبد الرحمن المتزايد ومواجهة السخط والنشاط المصري المعادي الذي ستجيبه اتفاقية ١٩٣٦ ، فإن ستيورات سايمز الذي تولى منصب الحاكم العام خلفاً لمفى من ١٩٣٤ إلى ١٩٤٠ قرر التخلص من سياسة سلفه المعادية للمثقفين، بل ونشط في التعاون معهم . وشجع تكوين مؤتمر الخريجين بأمل أن يجد منه المؤازرة الوثيقة مع الحكومة فيما يتعلق بسياسة السودان للسودانيين . لكن الأحداث سرعان ما دلت على أن سايمز كان يلعب بالنار . فسرعان ما أنقضى شهر العسل بين المؤتمر والحكومة . وانهزم من مؤيدي البريطانيين الخريجون عام ١٩٤٠ وتحول تنظيم الأنصار على أيديهم إلى حزب الأمة الذي لعب دوراً مهماً في تاريخ السودان .

المهدية الجديدة في الأربعينيات والخمسينيات :

بقدر ما أكتسبت من شعبية منتظمة في الثلاثينيات تعرضت المهدية الجديدة وزعامة السيد عبد الرحمن المهدي، التي كانت بلا منازع تقريباً، لتحديات خطيرة في الأربعينيات والخمسينيات . ويعزى ذلك بشكل رئيسي لنمو التطرف الوطني في تلك الأونة على المشهد السياسي السوداني .

فبحلول الأربعينيات بدا أن أغلبية المتعلمين السودانيين أحسوا ان شعار السودان للسودانيين لم يكن صادق النية، بل كان مطية لتغطية الخطط البريطانية ليطول أمد سيطرتهم على الأمة . وهكذا فقد أصابهم الشك في نوايا الداعية السوداني الرئيسي لذلك الشعار وهو السيد عبد الرحمن المهدي . وللمرة الثانية التقطوا شعار العشرينات « وحدة وادي النيل » الذي كان وسيلتهم لتحقيق استقلال البلاد كما أدعوا لاحقاً . ومما يجدر ذكره في هذا المقام ان ذلك الشعار القديم كانت قد طرأت عليه تعديلات حتى داخل

مصر نفسها ، فلم يعد ذلك الشعار مطلقاً عاطفياً غامضاً بل أصبحت الوحدة إلى حد ما أكثر وضوحاً وتحديداً. فرغم ان الدعوة للوحدة كانت لا تزال قائمة، إلا أن حقوق كل من الطرفين داخل الإتحاد أصبحت مرموقة، كما تحقق الإدراك بأن النضال المشترك للشعبين السودانى والمصرى كان السبيل الوحيد لتحقيق تلك الوحدة. وربما كان من الملائم ان نقترح هنا بأن المتطرفين فى البلدين شكلوا الأدوات المكونة لتلك النظرة والفهم الجديدين .

كانت طموحات السيد عبد الرحمن ، كما أثرت ، سياسية بحتة ، فقد رغب فى أن يحظى بالإعتبار والقوة . وفيما يبدو كان هدفه النهائى أن يسعى بالتدريج للوصول إلى سودان مستقل تكون له ولأسرته (٢١) فيه السلطة السياسية الكاملة . لكن ذلك لم يكن مقبولا بالمرّة من منافسه الرئيسى السيد على الميرغنى الذى لم يبدر منه وقتها ما يشى بطموحات سياسية وكان يتعاون فى هدوء مع الحكومة .

وبسبب شكه فى تأمر البريطانيين سراً مع ابن المهدي لتحقيق هدف حياته ، فإن الميرغنى خلال فترة الاربعينيات غير موقفه تماماً وساند المتطرفين وشعارهم الداعى إلى « وحدة وادى النيل » .

وقد قوّى موقف التطرف أيضاً ما وجده من سند فاعل فى دعم الدعاية المصرية المتزايدة خلال الاربعينيات وأوائل الخمسينيات . وكان المصريون قد كشفوا نشاطهم بالسودان لزيادة نفوذهم وإعلاء سمعتهم ، وذلك فى أعقاب إتفاقية ١٩٣٦ والتي تركت الباب موارباً أمام تسلل المصريين (٢٢) . وسرعان ما أدرك المصريون أن مؤتمر الخريجين ، الذى كانوا قد أسقطوه من حسابهم باعتباره أداة البريطانيين ، ما هو إلا تنظيم وطنى حقيقى . ومن ثم فقد شجعوا وساندوا نشاطاته بسخاء وفى حقيقة الأمر فإن المهديين الجدد فقدوا نفوذهم عام ١٩٤٤ بالمؤتمر الذى سيطرت عليه منذ ذلك الحين مجموعات مؤيدة لمصر . وقد عرض المصريون على المؤتمر تسهيلات جمة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية (٢٣) . ولاشك أن ذلك حد من منعة وسمعة المهديّة الجديدة وزعيمها السيد عبد الرحمن المهدي . وقد حاولت حكومة السودان تحت الحاجة مجابهة تلك الدعاية بمبادرة ببرنامج الإصلاح الدستورى كالاتيان بالمجلس الإستشارى لشمال السودان عام ١٩٤٦ والجمعية التشريعية فى ١٩٤٨ . ولكن ذلك لم يكن بكاف للوطنيين بما فيهم المهديين الجدد أنفسهم اللذين أصروا على حق أمتهم فى الحكم الذاتى وتقرير المصير .

ولقد أصاب السيد عبد الرحمن الكثير من الاحباط لميل الحكومة البريطانية لنسيان تعهداتها بالعمل على أن يكون السودان للسودانيين ، وذلك مقابل مراجعة المعاهدة مع مصر بغرض خفض نفقاتها العسكرية فى الشرق الأوسط ، ولتؤمن مصالحها الاستراتيجية

الحيوية بالمنطقة في آن واحد . مقابل ذلك فان بريطانيا وافقت حقيقة في بروتكول صدقي - بين ١٩٤٦ على أن تقر السيادة المصرية على السودان ، وعلى وحدة وادي النيل تحت التاج المصري . وعلى كل فقد حاولت حكومة السودان اقناع لندن بعدم منح مصر تلك التنازلات الضخمة ، ولكنها طلبت منها ألا تتدخل فيما لا يعنيها ، وان تتوقف عن اللهاث وراء « الحكم الثنائي كما لو انه شيء معزول عن بقية العالم »^(٢٤) . وقد فكرت الحكومة البريطانية بجدية في تعيين حاكم عام جديد يكمل سياستها وينفذها ، وإزاحة الحاكم العام هدلستون عن منصبه .

قد أصيب السيد عبد الرحمن وقطعاً بالخيبة والاحباط لذلك الموقف ، وسعى منذ ذلك الحين لسلخ نفسه عن البريطانيين الذين أصبحوا ينظرونه غير مأمونين ولا يعول عليهم ، وقد انعكس ذلك الاحساس بوضوح في الحملة التي نظمها حزب الأمة منذ الأربعينيات ، وخاصة جناحه المتطرف الذي قاده نقد الله والمحجوب ، ضد سياسة البريطانيين في السودان . علاوة على ذلك حاول المهديون الجدد تحسين علاقاتهم مع مصر ، بل وجدوا ، في الحقيقة ، تجاوباً قوياً من زعماء الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، فقد قرر نجيب وزملاؤه التخلي عن مطلب مصر التقليدي في السيادة المطلق على السودان وقبلوا بحق السودانين في الحكم الذاتي وتقرير المصير . وهكذا عقدت إتفاقية فبراير ١٩٥٢ بين مصر وبريطانيا التي أدت إلى تحقيق رغبة السيد عبد الرحمن المهدي في Sudan مستقل سنة ١٩٥٦ .

حسن أحمد ابراهيم

الهوامش

- ١- لم يكن على - الابن الاخر للمهدي - مهتماً بالسياسة. وكان قد التحق بالوظيفة الحكومية.
- ٢- عبيد عبد النور، الثائر الأول (الخرطوم، غير مؤرخ) ص ٥٧ - ٥٨.
- ٣- ولد السيد عبد الرحمن في ١٥ يونيو ١٨٨٥، أي بعد وفاة والده باثنين وعشرين يوماً فحسب.
- ٤- لدراسة سياسة الحكومة نحو المهديّة أنظر مقالتي الذي قدم للمؤتمر العالمي للمهديّة الذي عقد بالخرطوم خلال الفترة ٢٩ نوفمبر - ٢ ديسمبر ١٩٨١ بعنوان: "Abd al - Rahman al - mahdi , a Master of Manipulation 1900 - 1926 " hereafter " Master of Manipulation."
- ٥- N.R.O. Int 1/18/89 Note on Mahdism by Symes to Stack, 4, March, 1922.
- ٦- P.R.O. F.O. 3/1/12374, Memorandum by Davis on Mahdisim, 1926 (hereafter Davies' Memorandum).
- ٧- يبدو أن الشيخ المراغي بإعلانه ان الراتب لا غبار سياسي عليه قد فشل في استيعاب مغزاه الحقيقي، ذلك لانه لم يكن مجرد كتاب للتهجد كما ظن بل كان أيضاً رمزاً ملموساً لفكرة المهدي.
- ٨- Davies' Memorandum
- ٩- Ibrahim, H.A.: Master of Mainpulation
- ١٠- لمزيد من التفاصيل أنظر:
- Ibrahim, H.A. "Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan, a Study of British Policy towards Neo-Mahdism, " The - International Journal of African Historical Studies (Boston, U.S.A.) 13/2/1979, pp. 214-39

- ١١- Daly, M.: British Administration and the Northern Sudan 1917 -1924 (Leiden, 1980), quoting Sir James Robertson in an interview with him on 18 June, 1975.
- ١٢- N.R.O. Ansar 8/1 , Archer to Sayyid Abd al - Rahman, 9 July, 1927
- ١٣- يوجد النص العربي لهذه الرسائل في :
P.R.O., F.O. 371/10065
- ١٤- N.R.O Sec 6/9/52, Memorandum by Lethen on Mohammadan Movement in Northern Nigeria, 18 October, 1925.
- ١٥- P.R.O. Cab2/4, Minut 7(Mahdism) of the 215th meeting of the C.I.D., 22JULY, 1926.
- ١٦- أنظر :
N.R.C. Ansar 8/3
- ١٧- Ibrahim H.A. " Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan, a Study of British policy towards Neo-Mahdism," I.J.A.H.S. 13,2,1979, PP. 217 -20
- ١٨- P.R.O. F.O. 371/11613, AN Intelligence report, 25 May, 1925
- ١٩- P.R.O. F.O. 371/19096, note on Mahdism, 28 April, 1935
- ٢٠- الصادق المهدي : جهاد في سبيل الاستقلال « الخرطوم » بلا تاريخ ص ٤ .
- ٢١- N.R.O. Sec 6/8/51, note on Mahdism, 4 December, 1934
- ٢٢- Warburg, G. : Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society, the case of the Sudan (London, 1978) p.34
- ٢٣- N.R.O. Sec. 6/8/49, general note on Mahdism and Sayyid Abd al - Rahman 1926 -32, 3 May, 1931
- ٢٤- الصادق المهدي : جهاد في سبيل الاستقلال ، ص ٢٩ - ٣٠

- N.R.O. Sec 6/8/51, note on Mahdist affairs, July, 1936 -٢٥
- Warburg, G.Ibid, p. 35 -٢٦
- Ibid, p.38, quoting a memorandum on Mahdism,1935,P.R.O. F.O. 371/19096 -٢٧
- Ibrahim, H.A. " The Development of economic and political Neo-Mahdism in the Sudan 1926-35, S.N.R.558, 1977,pp. 56-57 -٢٨
- P.R.O. F.O. 371/19096, Memorandum on Mahdism, 28 April, 1935 -٢٩
- Ibrahim, H.A. "The Sudan in the 1936 Anglo-Egyptian Treaty" SNR, 1973,pp.10-16 -٣٠
- F.O. 371/20919, No J 3133/3133/16, Minute by Pink on al Sayyid's visit to England, 9 July, 1937 -٣١
- ٣٢- تردد من منافس السيد عبد الرحمن وفي بعض المكاتبات الرسمية بأنه كان يتطلع لأن يكون سلطاناً أو ملكاً على السودان . أنكر السيد وأسرته تكراراً أو جملة وتفصيلاً هذا الأمر ، إلا إننا إذا وضعنا في الاعتبار طموحاته الواسعة والنمط الملوكي لحياته ، فقد تكون محققين في شكنا بأن تلك الفكرة لا بد ان تكون على الأقل قد دأبت خياله .
- N.R.O. File No. KMP/SCR/36. H.2, Memorandum by Symes on the 11936 Treaty, 14 November, 1936 -٣٣
- ٣٤- لدراسة مفصلة حول هذا الموضوع أنظر :
- Fadwa A.A. Taha, The Sudan in the 1946 - 47 Anglo - Egyptian Negotiations: A study of the Background and the development of the conflict (M.A. Khartoum,1981) , pp. 55-56

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لقد أدى ركود العالم الإسلامى إلى تخلف المسلمين عن موكب التاريخ ف وقعت بلادهم فريسة لغزو أوروبا التى مكنها التطور من تسخير طاقات إنسانية هائلة شيدت صروحاً شامخة من العمران فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة وابتدعت أساليب جديدة فى العمل المالى والإدارى والعسكرى وأخضعت للإرادة البشرية طاقة البارود والبخار والنفط والكهرباء . غزت أوروبا بلادنا وهى مزودة بكل الإمكانيات ف وقعت فى قبضتها قطراً بعد قطر .

لقد كان من حظ السودان أن قامت فيه دعوة عبقرية فذة اعترضت السلطان الأوروبى الذى كان منتشرأ فى الشرق الأوسط عن طريق نفوذه على السلطنة العثمانية والمملكة الخديوية . وقد كان من توفيق الله سبحانه وتعالى أن نجحت تلك الدعوة بالرغم من تفوق خصمها فى العتاد النارى وكان من آثار ذلك النجاح أن استطاعت تلك الدعوة الشائرة أن تظهر البلاد من علائق العهد العثمانى الذى أفسد أقطار الشرق الأوسط والمغرب وجعل أرضها ومقدراتها محوذة لفئات من أرباب المال والجاه .

وقف السودان فى ظل الدولة المهدية سداً منيعاً حائلاً دون النفوذ الأوروبى فى جزء كبير من القارة الأفريقية .

وكان هذا الموقف مصدر قلق شديد للدول المستعمرة التى هرعت جنودها وشركاتها الى الشرق الأوسط والمغرب لتترب السلطنة العثمانية والى آسيا لتترب السلطنة المغولية والى افريقيا لتحوز أرضها البكر وثروتها وكانت تلك الموجة الاستعمارية تدرك انها سوف تقهر وتدمر إذا استطاع قطر من تلك الأقطار أن يناهضها مناهضة فعالة فيعطى البلاد الاخرى القدوة ولذا حرصت على القضاء على دولة السودان وإخماد ثورته ولذا استجمعت بريطانيا قواها وجندت المصريين الذين كانوا فى قبضتها وانقضت على ذلك السد المنيع فوجدت قواتها مقاومة لم تعرف لها مثيلاً فقد كان عهدا بالجهات الأخرى أن يستسلم المغلوبون بعد معركة او معركتين ولكن الأمر فى السودان استمر فى أوج من الصراع المسلح لم ينته الا بعد أن نفذت القوى العسكرية الوطنية فدخل الغزاة بلادنا بعد أن شهدوا أروع أمثال التضحية والفداء .

من أشلاء تلك الضحايا قام السيد عبد الرحمن المهدي مخرجاً بدم الشهادة مصفداً

يقيد الهزيمة مشرداً بعوامل الجوع والفقر والحرمان .

أفاق السيد عبد الرحمن من آلام الجراح ليجد نفسه مسئولاً عن أسرة كبيرة مسئولية كاملة لا تتمشى وحداثة سنه فأخذ كسائر أهل وطنه يلتمس الزرق من فلاحه الأرض المطرية ووجد السيد عبد الرحمن حالة حوله مصدرها بنوته للإمام المهدي فكانت سبباً لالتفاف فلول الأنصار به لسخط كثير من الناس عليه .

أدرك السيد عبد الرحمن منذ البداية أن قوة الأنصار العسكرية قد قوضت وأن دولة الحكم الثنائي تملك من أساليب العصر الحديث ما يجعل مواصلتها أمراً عسيراً فأتخذ أسلوباً قيادياً جديداً تحاشى به اللقاء العسكرى وشيد به وضعاً أدى إلى بعث الأنصار وإلى تحرير السودان .

نظم الإمام عبد الرحمن الأنصار نظاماً فريداً فإن قارنته بنظام القبيلة، أو الطريقة، أو الحزب، أو الجيش، أو النظام الذي تركهم عليه الإمام المهدي وخليفته من بعده لوجدته يشترك مع تلك النظم في بعض الأوجه ويختلف عنها في كونه نسيجاً فريداً . وعمل الإمام عبد الرحمن على تحويل طاقة الأنصار الفدائية الضخمة للعمران الاقتصادي فبنى صرحاً اقتصادياً تولى الصدارة في قيادة نشاط المال السوداني وكان أيضاً نسيجاً فريداً من حيث تنظيمه وعلاقات العاملين فيه واتجاهه نحو أهداف دينية واجتماعية . فكان الإمام لهذا المجهود العظيم رائد النهضة الاقتصادية في السودان وقائد النشاط الذي عمر شطآن النيل الأبيض والأزرق .

وتمشياً مع هذا الموقف القيادي احتضن الإمام عبد الرحمن حركة التعليم في السودان فكان بالرغم من وضعه التقليدي داعية لتعليم البنين والبنات يوم كان العدد الأكبر من السودانييين يظن جهلاً أن التعليم في المدارس الجديدة نوع من المروق . فبددت مواقف الإمام عبد الرحمن تلك الغيوم فأصبح راعياً للتعليم والمتعلمين ثم لحركة الخريجين .

لقد وجد الأدب السوداني الفصيح منه والقومى أصدق تشجيع على يد الإمام عبد الرحمن كما وجدت الصحافة وهي لسان حال البلاد في السيد عبد الرحمن مؤسساً شيدها بماله ونفوذه وتولى أمر توجيه محرريها وكتابها .

لقد كان الإمام عبد الرحمن يهتدى في مواقفه المختلفة بهدى الإسلام وكان يستعمل أسلوباً سلمياً قوياً في تطبيق التعاليم الإسلامية في المسائل الخلقية والاجتماعية فطبق تخفيض المهور وحارب عادات الوشم والوصل والخفاض الفرعوني . ومغالة السودانييين في الحداد والإطالة في ليالي المآتم كما حرص على نشر الهدى الإسلامى بإقامة وتشجيع عدد كبير من المساجد والخلاوى لتعليم القرآن .

كان الإمام عبد الرحمن يرى أن دعوة المهدي قد انتزعت للسودان كيانه مستقلاً وأن

واجبه هو رد ذلك الكيان المسلوب للسودان فنادى والحكم الثنائي ضارباً أطنابه بشعار السودان للسودانيين وكان هذا النداء بداية الحركة الاستقلالية التي رعاها الامام عبدالرحمن وقادها حزب الامة فتخطت كل العقبات واحرزت النصر .

خضع السودان منذ الغزو لحكم ثنائي وقد أدى هذا النظام الشاذ الى نشوء كيان سودانى جديد فى الإدارة والاقتصاد وفى الأدب وفى الحياة الاجتماعية وكان طبيعياً ان يدعم هذا الوضع الاتجاه الاستقلالى لمستقبل البلاد .

لقد نشأت الأحزاب السياسية السودانية حول مطلبى الاستقلال والاتحاد مع مصر وقد كانت الدعوة الاتحادية تلتمس مبرراً من التعاون على إخراج الانجليز فلما تحقق جلاؤهم أجبر الكيان السودانى كل ذى دلو فى حياة البلاد السياسية على التمسك باستقلال السودان .

لقد وهب الله الإمام عبد الرحمن مميزات شخصية نادرة فكان جوده لا حدود له وكانت مروءته ونجدته وشهامته مثار دهشة مواطنيه واعجابهم وكان مجلسه مفتوحاً للعدو والصديق ومعشره طيباً للبعيد والقريب مما بوأه مكانة خاصة فى أنفس الناس فصار بحق أباً للسودانيين شملهم عطفه والفهم قلبه الرحيم وحازت ولاءهم مواقفه القيادية فى إنشاء وتدعيم الحركات والأعمال التى كونت السودان الجديد .

كان الإمام عبد الرحمن تقياً ورعاً عابداً صارماً مع نفسه فى الاستمساك بأهداب الدين وأما مع الناس فقد كان يأخذهم باللطف والتيسير ليديرهم ويؤلف نفوسهم على تطبيق الاسلام تفادياً للنفور وعملاً بالتي هى أحسن .

ان الصفحات القادمة لا تقدم تاريخاً لحياة السيد الإمام عبد الرحمن المهدي وانما تقص علينا بعض مواقفه وقد أخذنا القسم الأول من المذكرات التى كان يملئها الإمام عبد الرحمن على أبنائه السادة عبد الرحيم الأمين ، بشير محمد سعيد ، زين العابدين حسين فضاع سجلها بحياة الإمام عبد الرحمن والقسم الأول عبارة عن ما أمكن انقاذه من مدونات أولئك السادة ففيه عوض جزئى عن ما ضاع منها . أما القسم الثانى فقد الفتته لجنة التحرير وساهم فيه السيد يوسف بدرى وأمين التوم .

وان ما ننشد من هدف هو أن نبدأ الكتابة الجادة عن تاريخ الإمام السيد عبد الرحمن المهدي لتكشف كل جوانبها للناس حتى تتم المعرفة به وبأعماله وحتى يتمكن الذين قللوا من شأنه لأسباب شخصية أو طائفية أو حزبية من إنصاف هذا الزعيم السودانى العظيم الذى ستكون أعماله ومواقفه وأفكاره رصيذاً كبيراً للسودان فى محيط الإسلام وعالم العرب وفى تاريخ النضال الإفريقي .

محمد أحمد محجوب

القسم
الأول

الفصل الأول

دعوة الإمام المهدي

لو أننا التمسنا معنى أساسياً واحداً بنى عليه الإمام المهدي تربية أحبائه في الله لوجدناه التضحية: فراتب الإمام المهدي الذي يتلوه أحبائه صباحاً ومساءً، ومنشوراته وإنذاراته، وأحكامه، وخطبه، التي حفظ الأنصار معظمها عن ظهر قلب - ومجالسه التي يتناقل الناس أحاديثه فيها مركزة في دعوات وتوجيهات تدفع الناس دفعاً نحو زهد الدنيا والترفع عن الرغبات وبذل النفس والمال والولد وهجر الأهل والخلان للهجرة في سبيل الله: لقد انصهرت نفوس الأنصار في بوتقة هذه المعاني القدائية الحاسمة فهانت عندهم جميع التضحيات في سبيل العقيدة والمبدأ.

لقد كان أهل السودان قبيل دعوة الإمام المهدي في شقاق من أمر دينهم وشقاء من ظلم حكامهم وعذاب من ضيق معاشهم. قد جعلتهم الفوارق التقليدية من طريقة وقبيلة نهياً لشريعة (فرق تسد) فظلوا على ما كانوا عليه من ضيق الحال ستين عاماً حتى قرع أذانهم نداء الإمام المهدي:

« لا يخفى تغيير الزمن، وترك السنن، ولا يرضى بذلك ذو الإيمان والفتن، بل أحق أن يتترك لذلك الأوطار والوطن لأقامة الدين والسنن.. الخ » فدعا الناس لتترك الأهل والمال والولد والهجرة في سبيل الله لأقامة دين الله وان يبايعوه على « ألا يشركوا بالله شيئاً ولا يسرقوا ولا يزنتوا ولا يأتوا ببهتان ولا يعصوه في معروف وعلى زهد الدنيا وأن يبذلوا نفوسهم وأموالهم في سبيل الله وألا يفروا من الجهاد. »

فلبى الناس نداءه يسعون إليه رجالاً وعلى كل ضامر يأتون من كل فج عميق، فاجتمع لديه جيش جهاد مستميت متربص إحدى الحسينيين، النصر أو الشهادة، فلاقوا في الله صعباً تشيب النواصي بطلاقة أوجه، وذلاقة ألسن، وسرور فؤاد.

خاض أصحاب المهدي موقعة أبا فانتصروا على عدو يفوقهم عدداً وعتاداً، وهاجروا معه إلى قدير فقاتلهم الفكي المختار بجبل الجردة فانتصروا عليه، وفي قدير أراد أن يباغتهم راشد بك أيمن فاستعدوا لملاقاته وهزموه، ثم قاتلوا جيش يوسف باشا الشلاي فأعز الله جنده بالنصر ثم بدأت رحلتهم الجهادية الشاقة نحو الأبيض فحاصروا من العسر الواناً حتى أحاطوا بالأبيض التي دخلوها على أثر مجهود ذي مرحلتين مرحلة الفتح عنوة وقد أدت لخسائر كبيرة ثم مرحلة الحصار الطويل الذي أدى لاستسلام المدينة.

وبينما كان المهدي ينشر الدعوة في كردفان كان السودان أجمع قد تأهب للانخراط

في سلكها فبربر، والبحر الأحمر، ودار فور، والجزيرة، رجعت صدى الدعوة ولبت نداء الجهاد.

وبعد تحرير الأبيض خاض الإمام المهدي المعركة التي كسرت شوكة الحكم التركي المصري بالسودان: معركة شيكان التي توجه الانتصار بعدها في رحلتهم الطويلة نحو الخرطوم التي حاصروها وحرروها وصدوا عنها النجدة الانجليزية لغردون في واقعة أبي طليح.

لقد انتصرت الدعوة في السودان بسرعة مذهشة وتوفيق باهر وانتصار متوال لم تعترضه هزيمة واحدة وكانت السواعد التي شيدت هذا الصرح المجيد تتأهب للمراحل الأخرى للدعوة لنشرها في كل عالم الإسلام.

كتب الإمام المهدي للجهات المختلفة من العالم الإسلامي مخاطباً حكامها وسكانها للاستجابة لدعوته إياهم لإحياء وتطبيق تعاليم كتاب الله وسنة الرسول فقال في خطابه لسكان مصر:

«وليكن في علمكم أن أمر السودان قد انتهى ونحن قادمون على جهتكم بحزب الله قريباً لإنشاء الله... الخ»

ومن مشارف هذه القمة من القوة بالله والعزة لدين الله أراد الله أن يقبض الإمام المهدي إلى جواره [ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السماوات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم]

توفي الإمام المهدي في يوم ٨ رمضان سنة ١٣٠٢ هـ عن عشرة ذكور هم السادة:

الفاضل، البشري، محمد، الصديق، عبد الله، الطيب، الطاهر نصر الدين، عبد الرحمن، علي وعن عشر بنات هن السيدات: زينب، أم كلثوم، نور الشام، أم سلمة، عائشة، مريم، نفيسة، زهراء، قمر، أمنة.

مولدى والبيئة التي نشأت فيها

لقد وضعتني أمي وهي السيدة مقبولة بنت الأمير نورين ابن السلطان محمد الفضل في أم درمان في أول شوال سنة ١٣٠٢ هـ الموافق ١٥ يونيو ١٨٨٥م وكان ذلك عقب انتقال الإمام المهدي باثنين وعشرين يوماً وفي السادسة من عمري التحقت بخلوة أبناء المهدي وحفظت القرآن وأنا في الحادية عشرة من عمري وكنت وأنا في الخلوة أعيش في بيئة اجتماعية فريدة ليس لها نظير في التاريخ الحديث، كنت في وسط يؤمن كل من فيه أن الآخرة خير له من الأولى وكل يفضل أن يستشهد في سبيل دين الله؛ وسط يفضل كل من

فيه ألا يعيش في عالم تقهر فيه عقيدته . لقد آمن الأنصار إيماناً لا ريب فيه أن الموت بداية الحياة الحقّة فلا يخشى الموت إلا من ساء صنيعه في الحياة الدنيا .

أذكر أنني كنت واخوتي لا نتبرم ولا نشكو حين ينقطع عنا الطعام ونظل يوماً أو بعض يوم لا نجد أكلاً فقد طبعنا على الصبر وكبح جماح الرغبات وأذكر أننا كنا نسمع بعض الهمس من المشفقين والعاطفين ونسمع من يستنكر ما نعانيه نحن أبناء المهدي من جوع وحرمان ولكننا ما كنا نعبأ بذلك الهمس وكان الخليفة يعلم ما نحن عليه من جوع وحرمان وكان من جانبه يعتبر هذا الوضع يسعد عن أذهاننا أن المهدي ملك وسultan : وإنما هو صاحب دعوة تطهير للأنفس وتقرب للواحد الديان .

ولم يكن ما لدينا من مأكّل وملبس يفوق في شيء ما لدى عامة الأنصار ، وكان الأنصار لا يعرفون للحياة إلا أنها عبادة وتقوى وجهاد في سبيل الله ومن أجل هذه الغايات السامية كانوا يعيشون ، لا يزيدهم أذى الفقر والمترية إلا قوة في الاندفاع نحو غايتهم وقد جمع الإمام المهدي حكمة هذه التربية في قوله : « حفت الجنة بالمكاره والنار بالنعم »

كانت حياة الناس في البقعة (أم درمان) تعبئة دينية متواصلة فينادي منادي الصلاة في الفجر فتلبى المدينة على بكرة أبيها وإذا بالله أكبر تدوي قتملاً الفضاء جلالاً وروعة وإذا بالمصلين يتوافدون فيضيق بهم المسجد على رحابته ، قد ربطهم إخاء في الله وزمالة من أجل دين الله وربطهم حب الإمام الذي عطرت سيرته القويمة الآفاق وأذهلت حوادثها المسجد العقول وأدت نتائجها الباهرة الى وحدة الكلمة حول عقيدة التوحيد وطهارة الأنفس ورفعة الأخلاق .

لقد حرص الإمام المهدي على مستوى رفيع في كل شيء وكان يوجه أحبابه ليحسنوا في كل وجه من الأوجه حتى الشكليات فيكتب لهم مثلاً في الحرص على إجادة الخط فيقول : « الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله مع التسليم ، وبعد : فمن عبد ربه محمد المهدي بن عبد الله إعلاماً منا لجميع كتاب أحكام المهدي وأنصار الدين ، أما بعد فالذي نعلقكم به ان الله سبحانه وتعالى قال في كتابه العزيز { واحسنوا ان الله يحب المحسنين } فحيث فهتمم فلا بد من تحسين الخط وتجويده وعدم تغيير الحروف وقلب معانيها فقد أهلك الله المغيرين ودمرهم فاتركوا خطهم ولا تسلكوا سنتهم وأظهروا السين من بسم الله الرحمن الرحيم والشين من الشيطان الرجيم وأعطوا الحروف حقها كما انزلت وحسب ما عهد فيما سلف وتعليق الكاف والهاء على هذه الهيئة فإياكم وكتابة الترك ثانی مرة واجتهدوا في أخذ حذرکم عنها كي تعودا أيديکم على كتابة القرآن العظيم الذي انزل بها واحفظوا أمرنا هذا وأعلموا به الجميع ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .. (١٣٠٠ هـ) »

وحرص الإمام المهدي على تطهير الحياة الاجتماعية من عبارات اللهو والعبث والالفاظ

النابية واللفو وقد جاء في منشوره :

« من يتكلم بفاحشة فعلية ثمانين سوطاً ومن قال لأخيه المؤمن يا فاجر أو يا سارق أو يا زاني أو يا خائن أو يا ملعون أو يا كافر أو يا لوطي فعلية أن يضرب ثمانين سوطاً ويحبس سبعة أيام وكذلك عقاب من قال لأخيه المؤمن يا كلب أو يا خنازير أو يا يهودي أو يا ديوس أو معرص » .

لذا نشأنا ونحن أطفال في مجتمع خال من الألفاظ النابية واللفو وأذكر أنني كنت واخوتي أبناء المهدي في هجرة إلى شمبات وكان يصحبنا الأمين شكر الله (الذي توفي سنة ١٩) فوجدنا هنالك أولاداً يلعبون فاقتربنا منهم وسمعنا أحدهم يقول لأخيه يا ابن الكلب فقررنا من قريبهم من شدة الدهشة كيف يرمى أحد اخاء ببينة التباح؟

وقبل واقعة كرري بستتين أخذت أنا واخوتي أبناء المهدي تتردد على مجلس الخليفة لنسمع منشورات المهدي ونتلقى عن القضاء دروساً في علوم الدين وأذكر من مدرسينا « على قطاع الشك » ، وكان أخي على أصغرنا سناً وكنت أنا إليه في صغر السن أما اخواني الكبار محمد والفاضل والبشري فقد كانت رجولتهم قد اكتملت آنذاك ورغم أننا لم نكون أبناء أم واحدة فقد قامت بيننا أواصر الحب على أشدها وأذكر ان والدتي كانت تحذب عليهم وتساوي بيننا في العطف والحنان .

لقد بدأت الأخبار ترد ويرددها الناس عن قدوم الترك (الجيش الانجليزي- المصري) وكان الانصار يفيضون عزيمة وثقة بأن الدين منصور وأذكر أنني رأيت ذات يوم من الأيام رؤيا رأيت ان الترك قد دخلوا جامع المهدي من الناحية الغربية وأن صفوف الأنصار منكسرة نحو الناحية الشرقية من الجامع ، ورأيت مولى لنصر الدين أخي يسمى جابراً قد سقطت منه الراية الزرقاء فقلت له في المنام « يا جابر أرفع الراية » ، لم أحدث أحداً بهذه الرؤيا ولكن خليفة المهدي سألني وقال لي « هل رأيت رؤيا؟ » فقصصت عليه الرؤيا ، فقال لي « من الذي قال يا جابر أرفع الراية أنت أم خليفة المهدي؟ » فقلت له « أنا » فكرر السؤال ثلاث مرات فأجبت عليه ، فقال لي « أكنتم هذه الرؤيا ولا تخبر أحداً » وبعد حين سألني الخليفة محمد شريف قائلأ لي « هل رأيت رؤيا؟ » فقلت : « نعم » فقال « ما هي » فقصصتها عليه فقال لي « اكنتمها ولا تخبر بها أحداً » واستغربت كيف بلغهما كلا على حدة خبر هذه الرؤيا وما كنت قد أخبرت بها أحداً .

إن روح التضحية التي غرستها دعوة الإمام المهدي في هذا الشتات من القبائل والطوائف القاطنة بلاد السودان هي التي أحالتها أمة مؤمنة مجاهدة ، ان تلك الروح قد أعدت هذه الامة اعداداً وفاقاً للمشاق التي اكتنفتها والحروب التي واجهتها بسبب عداة الاقطار المجاورة وبسبب تنافس الدول الأوروبية على هذه المناطق .

دخول الجيش الغازى فى نهاية المهديّة

بعد وقفة دفاعية مجيدة فى حدودنا الشماليّة تمكّن جيش كتشنر من التوغّل فى أرضنا وهزم جيش محمود ود أحمد الذى أرسله الخليفة لصدّه ثم توجه نحو أم درمان .

وفى يوم الجمعة ١٥ سبتمبر من ١٨٩٨م طويت تلك الصفحة من تاريخ السودان وإننى إذ أترك للصّورخين أن يكتبوا ما لها وما عليها أؤكد أن هناك أمراً لن يختلف عليه الناس متى ما انصفوا وهو أن شعبان من عام ١٢٩٧ بعد الهجرة هو الشهر الذى شهد مولد الأمة السودانيّة وهو شهر ظهور الامام المهدي .

فى يوم الخميس الموافق ١٤ سبتمبر أخذ العدو يصوب مدافعه نحو قبة الامام المهدي وقد قصد الغزاة بهذا الفعل الأثم البشع إماتة الروح المعنويّة عند الانصار واشاعة اليأس والضعف بين صفوفهم . ولكن لم يتم لهم ما أرادوا فقد كنا والمدافع تضرب القبة أشدّ تحرقاً للقاء وأكثر تعلقاً بالموت والشهادة . لقد أظلمت الأرض حولنا فزدنا احتقاراً للحياة الدنيا وزهداً فيها : كنت أرى القذائف تصيب القبة وتنتشر احجارها وتصيب هذه الاحجار المتفجرة النساء والاطفال وكان الناس يشهدون كل هذا ولا يكادون يصدقون أعينهم فملاً جوانحهم قرب الشهادة والخلود فى دار النعيم .

موقعة كررى

لقد خرج جيشنا للقاء الغزاة بكررى فتفوق الغزاة بسلاحهم الفتاك ودخلوا أم درمان فى يوم الجمعة الموافق ١٥ سبتمبر من ١٨٩٨م .

لم أذهب لكررى مع الجيش لصغر سنى وقد أمر الخليفة أن يتخلف أبناء المهدي الصغار فتخلفوا . أما أخى محمد فقد كان من أول شهداء كررى وعندما دخل الغزاة أم درمان خرجنا منها وكان المراد بهذه الحركة المحافظة على العروض بالنسبة للنساء والعجزة والاستعداد لصدّهم آخر بالنسبة للرجال .

الكسرة

لقد خرجنا من أم درمان فى عصر يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سيراً على الاقدام وقد تم خروجنا فى مجموعتين ، مجموعة مع خليفة المهدي ومجموعة مع الخليفة شريف . وكانت الاخيرة اكثراً من العوائل والعجزة والاطفال وقد كنت أنا وأبناء المهدي الآخرون وعدنا ثمانية فى هذه المجموعة أما أخى الصديق فقد كان مع خليفة المهدي .

شهداء دبيكرات

لقد اتجه الخليفة نحو الغرب وتمكن من السير حتى وصل قدير ثم عاد بجيشه حتى لاقى ونجت في أم دبيكرات فكانت الواقعة الشهيرة التي استشهد فيها الخليفة والخليفة على ود حلو والصديق ابن المهدي وأحمد فضيل وهارون محمد واثنان من أبناء خليفة المهدي وآخرون من أمراء جيش المهدي وجنده.

مجموعة الخليفة محمد شريف

أما نحن الذين كنا مع الخليفة محمد شريف فقد حاولنا اللحاق بخليفة المهدي فلم نفلح لكثرة من معنا من عوائل ونساء وبعد مشقة وصلنا بالقرب من تندلتي ثم فكرنا أن نعود أدرأجنا لنسكن بجزيرة أبا.

كنا في إرهاب شديد بسبب الجوع والمشقة فأرسل إلينا الخليفة عبد الله مائة جمل لنتمكن من اللحاق به على ظهورها. ولكننا أكلنا حوالى أربعين منها لشدة الجوع وأرسلنا على ظهور البقية العوائل اللاتي كان رجالهن مع خليفة المهدي ولم نستبق سوى عدد قليل من تلك الجمال لحاجتنا.

وفي طريق عودتنا اعترضنا النيل الأبيض فعبرناه بالمراكب وتربص بنا جيش كبير يقوده عبد الرحيم ود أبدقل فأسرنا دون مقاومة وقد كان عبد الرحيم هذا معينا من قبل الحكومة الثنائية ليأسر كل من كان عائداً من الغرب أو ذاهباً إليه وقد انتهجت الحكومة هذه السياسة عندما علمت ببقاء جيش أحمد فضيل لخليفة المهدي وتقوية الأنصار وخافت الحكومة أن تجتمع في الغرب فلول الأنصار بعد أن تم شتاتها في كرري فيكونوا قوة هائلة تكمن في الغرب.

لقد أرسلنا بعد الأسر للشوال وفي الشوال وجدنا وابورات العدو في انتظارنا وفيها ضباط من الانجليز ومن المصريين فأدخل فيها أبناء المهدي الفاضل والبشري والخليفة محمد شريف ووالدتي وأرسلوا الى حلغا.

أما أنا وبقية أبناء المهدي الصغار والنساء والاطفال فقد تركنا في الشوال من غير مأوى ومن غير غذاء أو كساء.

وظللنا هكذا في العراء الى أن أتت السيدة عائشة بنت أحمد شرفي زوج الامام المهدي، فارتحلنا معها إلى حلة عبد العزيز بالقرب من المسلمية وقد أعدت لنا السيدة عائشة رواكيب وبقينا في حلة عبد العزيز الى أن أفرج عن أبناء المهدي والخليفة شريف.

لشكابة

وعندما أفرجت الحكومة عن أبناء المهدي والخليفة محمد شريف سألتهم أين يريدون أن تكون سكناهم فقالوا « في الجزيرة أبا » فرفضت الحكومة وعرضت عليهم الإقامة في دنقلا فرفضوا، ثم شرع السيد البشري يبحث عن مكان على النيل فوجد قرية الشكابة فطلب الإقامة فيها فأجيب الطلب واستقرت لنا السكنى بالشكابة.

لم يكن حالنا بالشكابة أحسن منه في حلة عبد العزيز فكنا نقطع من ورق الاشجار ونباتات الخلاء في بداية استقرارنا فيها ثم شرعنا نزرع قوتنا في أرض مجاورة وما أن سمع الناس باستقرارنا حتى التف حولنا عدد من فلول الانصار من بقايا المعارك الدامية التي أدت الى استعمار البلاد.

لقد اجتمع في الشكابة نفر عديد من جميع القبائل وعمرت القرية عمراناً واسعاً. وعندما كان خليفة المهدي ومن معه من جموع الانصار في دار الجوامعة حاولت قوات الجيش الثنائي ملاقاته والقضاء عليه وكانت بقيادة الكولونيل كتشنر اخي السردار فلما أدركت القوة الحكومية حقيقة قوة الانصار تراجعت فواصل الخليفة سيره غرباً وقد كان لهذا الفشل أثر كبير في تخوف الحكومة من بقايا عناصر المهدية فنشطت المخابرات في كشفها واستئصالها.

لقد وصلت الحكومة إشاعات بأن المجموعة التي بالشكابة مع الخليفة محمد شريف لا تلبث أن تنهض ثائرة وقد نقل للحكومة أن الخليفة محمد شريف يزعم المحاربة وأنه يفرض على سكان القرية اخلاقاً ومنهاجاً مهدوياً ودعم هذا القول ما لمسسه الحكام الدخلاء من معاملة الخليفة محمد شريف لهم إذ كان يصافحهم جالساً وإذا جلس أحدهم بجانبه بارح السرير وما إلى ذلك من المعاملة الجافة.

ومن ثم أرسلت الحكومة السيد صالح جبريل لينصح سكان الشكابة بالاتصال بالحكومة في سنار لنفي ما أشيع عنهم من خبر الاستعداد للحرب.

شهداء الشكابة

كنت انا مع اخي البشري في خلوة فلما علمنا من الخليفة محمد شريف ما قاله السيد صالح جبريل استعد اخي البشري للذهاب لسنار فأعد حماره ووضع له الطعام، فشرع يتناول وجبته ثم يبدأ رحلته وفي تلك الاثناء إذا بنا نسمع منادياً يقول « الخليفة يتابعكم فين يا أولاد الكلب؟ » ففتحت الصريف لأنظر ماذا أرى فقلت: « جاءنا الترك على حال

مثل حالهم يوم الواقعة» .

كان بعض الانصار يفلح أرضاً عندما جاء العسكر وكان من بينهم شخص يسمى بله (وهو غرقان) فعندما رأى العسكر رفع فأسه وصاح صيحة المهدية الشهيرة: «الدين منصور»، فما كان من العسكر الا أن اطلقوا النار فأردوا سبعة عشر شخصاً قتلوا ثم حاصروا العسكر وقابل ضباطهم الخليفة محمد شريف ثم انتحوا ناحية وشكلوا مجلساً عسكرياً وقرروا اعدام الخليفة شريف وابناء المهدي.

اعلنوا علينا ذلك القرار وهموا بشد الوثاق على الضحايا فرفضوا وقالوا: «انا للموت صابرون» فأطلق العسكر الرصاص على الخليفة شريف والفاضل والبشرى المهدي فماتوا.

كان الحكم بالاعدام قد شمل آخرين أذكر منهم عبد القادر بن السيد محمد وعبد الصمد ابن حاج شرفي الا انهم قد أفرج عنهم في اللحظة الاخيرة.

أما انا فقد أصبت بالرصاص في صدرى إصابة خطيرة وكنت انزف بين الجرحى، أما القتلى من الانصار فقد دفنوا الا الخليفة محمد شريف والفاضل والبشرى فإن اجسادهم قد اثقلت بالحجارة وقذف بها في نهر النيل.. لعل الحكام ارادوا الا تكون لهم قبور تزار..

وكان من لم يقتل أو يجرح من صغار ابناء المهدي: عبد الله، الطاهر، نصر الدين، وعلى فقد أخذوا للاسر في امدرمان حيث اقاموا حتى اضيف اليهم اسرى ام ديبكرات فأخذوهم جميعاً للاسر برشيد اما الجرحى فقد اخذوا لسنار ولكنى لم أذهب معهم - ولعل الحملة لم ترغب فى ضمى الى الجرحى خوفاً من المسؤولية الناتجة عن ضرب غلام لم يبلغ الحلم.

جزيرة الفيل

أراد الله ان أجرح. وأن اترك وحدى مع النساء والعجزة بعد ان عركتنا حوادث اليوم الاسود يوم واقعة الشكاية الذى سيكشف التاريخ عن وجه الكالح للاجيال القادمة لترى وتعلم وتجد العبرة.

تجمعت فلولنا بعد الحادثة تحت مجموعة من الشجر بجوار قرية البرياب واقمنا هناك عدداً من الشهور فراشنا التراب وسقفنا السماء وقد صحبتنا ونحن فى تلك الحال قوة يقودها الجاويش فضل الله وقوامها ثمانية من العسكر ثم رحلنا الى جزيرة الفيل حيث اقمنا عشر سنوات ثقتات بالزراعة المطرية فى أراضي الشكاية وكنا نعمل أولاداً ونساء ونحمل محصولنا الى جزيرة الفيل حيث سكننا.

وبعد أن اقمنا سبع سنوات بجزيرة الفيل أعيد أهلنا الذين كانوا فى الاسر برشيد إلى

أمدردمان .

لقد كانت المعاملة في رشيد قاسية جداً وكان البرد وسوء الكساء والغذاء أسباباً في القضاء على جميع اخواني الاسرى فقد قتلهم السل واحداً واحداً ولم ينج الا الطاهر المهدي الذي مات بحلفاً متأثراً بالعلة التي أصابته اثناء الاسر برشيد وعلى المهدي الذي عاش حتى توفاه الله عام ١٩٤٥ م .

وعندما أعيد أهلنا من رشيد اسروا في حلفا وكان فيهم نساء الامام المهدي والخلفاء والأمراء ، ثم شرعت الحكومة في الافراج عنهم تدريجياً .

أما الذين افرج عنهم فقد استقروا في ام درمان وسكنوا بالايجار وكنت انا مقيماً بجزيرة الفيل أذهب لأم درمان لأتلقى دروساً في الفقه وعلوم الدين على يد الشيخ محمد البدوي وغيره من أساتذة ذلك الوقت كما كنت اطلع للزراعة بالجزيرة أبا حيث لها تاريخ وثيق بأسرتي .

الجزيرة أبا

لقد نزحت أسرة الامام المهدي من جزيرة الاشراف بدتقلا واستقرت حيناً من الدهر في كرري شمال الخرطوم .

وكان السيد محمد أحمد شفقاً بالعلم فطلبه عند عدد من المشايخ في الخرطوم وجوارها كما كان مولعاً بالعزلة يجد فيها مجالاً واسعاً لمطالعته وقراءته وتعبده . فكان يأوي الى جزيرة أبا التي كانت موحشة لا يقيم فيها إلا بعض صيادي الاسماك من الشلك اقامة مؤقتة فاتخذ لنفسه فيها غارين يلجأ اليهما للوحدة التامة .

وقد رأت أسرة السيد محمد احمد لياقة الجزيرة أبا من حيث صلاحية غاباتها التي تتيح لأفراد الاسرة العاملين في صناعة السفن مادة ميسورة فاستقرت الاسرة هناك في أبا حتى اعلن الامام المهدي دعوته .

تقع أبا شمال كوستي ويبلغ طولها خمسة وثلاثين ميلاً وعرضها ثلاثة أميال .

لهذا كله طلبت من الحكومة في عام ١٩٠٦ م ان تعطيني أرضاً للزراعة بالجزيرة أبا وقد نازع في ذلك بعض القبائل التي كان أفرادها يزرعون في الجزيرة أبا ويرعون ماشيتهم . وقد تم لي ما أردت فأعطيت لي أرض غفار مليئة بالأشجار والزمتم بان أنظفها

وأزرعها في مدة خمس سنوات فإن فعلت أمتلكها بموجب قانون التعمير الذي كان معمولاً به في ذلك الوقت.

وهكذا فقد ارتبط تاريخ اسرتي ارتباطاً وثيقاً بأبا حيث شهدت أبا مولد الدعوة المهدية كما أصبحت موطن نشاطي في تجديد العلاقة بالانصار وجمعهم حول تعاليم الدين وبعث تراث آبائهم وأصبحت أيضاً مركز نشاطي الاقتصادي في الانشاء والتعمير.

حادثة ود حبوبة

كان سلاطين باشا ذا نفوذ كبير في تصريح سياسة حكومة السودان نحو الاهالي وكان الصق الحكام يشئوننا وقد طلبت أن تكون إقامتي ومن معي بامدرمان إلا أن سلاطين باشا رفض هذا الطلب.

وفي عام ١٩٠٨م ارتجت جوانب النيل الأزرق بحادثة المجاهد عبد القادر بن محمد امام المشهور بود حبوبه وهو من أبناء قبيلة الحلاوين ذات المبادرة المعروفة في تلبية دعوة الامام المهدي وقد كان عبد القادر في جيش عبد الرحمن النجومي المتوجه لمصر وكان بعد واقعة توشكي ضمن الاسرى فمكث في مصر الى ان اطلق سراحه فعاد الى دار الحلاوين وعاش عيشة عامرة بمعالي المهدية والتفنى بامجادها مستنكراً للحكم الجديد وقد التفت حوله عدد من الاتباع وعندما همت الحكومة بقمع هذا النشاط نشب القتال بين الانصار بقيادة ود حبوبة وجنود الحكومة وبعد ضياع في الأموال والانفس انتصرت قوات الحكومة وشنق عبد القادر ود حبوبه.

ام درمان

لقد أثبتت تلك الحادثة للحكومة ان شعلة المهدية لم تخب في نفوس كثير من الناس وانها مازالت قوة فعالة فخشيت الحكومة ان تتجمع عناصر الانصار في صعيد واحد فعدلت سياستها تخوفاً وسمحت لنا بالذهاب لام درمان والاقامة فيها فطلبت من الحكومة السماح لنا ولأسرنا بالبناء في إحدى المناطق فسمح لنا ولعوائل الخلفاء والامراء بالبناء في منطقة العباسية بجوار المركز لتسهيل المراقبة.

لقد كنت في تلك السن المبكرة مسئولاً عن تلك الاسرة الكبيرة ولم تكن مهمة أعالتها والدفاع عنها سهلة فقد صعب علينا القوت وبناء المساكن وبالرغم من ابتعاد كثير من الناس عنا خوفاً من الحكومة وهروباً من كيد المخابرات فإن أهل الخير الذين وجدوا في أنفسهم الشجاعة لمساعدتنا لم ينعدموا فقد ساعدتنا بالخدمة والعمل قوم منهم جماعة

تامة الفكى شرقه وفكى الدومة وعرديب وعبد السلام وآخرون .

وأصبحت بعد الإقامة فى امدرمان اتردد بين امدرمان والجزيرة أبا للزراعة وعندما تسامع الناس بوجودى بالجزيرة أبا قدمت لجوارى جموع كثيرة من مختلف القبائل فاهتمت الحكومة بهذا الاقبال فوضعت عدداً من القادمين فى السجون وارجعت آخرين الى الاماكن التى نزحوا منها تحت حراسة مشددة .

وقد اعاننا بالحامية الأدبية والدفاع عنا حين صار القذف فينا وفى سيرتنا سبيل الزلفى إلى الحكام جماعة من الصناديد أذكر منهم سليمان أكرت وعبد المجيد أبساق وأبا الحسن عز الدين ومحمد عوض الله وغيرهم .

كان الانصار يهادوتنا فى الخفاء ويسعون بشتى السبل فى تقديم المعونة لنا ورفع شأننا وقد كانت الحكومة تصرف لنا مرتبات اسرى لا تزيد فى مجموعها على خمسة عشر جنيهاً شهرياً توزع على الافراد بحيث يأخذ بعضهم جنيهين وبعضهم جنيهاً ونصف الجنيه وبعضهم خمسة وسبعين قرشاً وكان نصيبى أنا خمسة جنيهاً .

الفصل الثانى

نظام الحكم الجديد

ثنائية الحكم

عندما دخل كتشنر أمدرمان رفع العلمين البريطانى والعلم المصرى رمزاً لثنائية الحكم الجديد وقد أبرمت حكومتا بريطانيا ومصر (التي كانت تحت هيمنة بريطانيا) اتفاقية الحكم الثنائى التى بموجبها فوضت الرئاسة العسكرية والمدنية العليا لموظف يكون حاكم عام السودان ترشحه بريطانيا ويعينه خديوى مصر. عين كتشنر أول حاكم عام للسودان فقسم البلاد الى مديريات وهذه إلى مراكز قام بإدارة شئونها ضباط الجيش المصرى وكانوا «إنجليزاً» وتولى المصريون المناصب الدنيا كأمير فى المراكز.

المخابرات

وأقام الحكم الجديد شبكة متينة للمخابرات للتعرف على أحوال الناس والتأكد من ولائهم وتتبع أى أثر من الولاء للمهدية وغرس عقائد واتجاهات مضادة لها وقامت الحكومة بحملات قوية للقضاء على تعاليم الانصار ومنعت تلاوة راتب الامام المهدي وهو مجموعة الآيات والدعوات المأثورة التى أمر الامام المهدي ان تقرأ تسييحاً بحمد الله قبل طلوع الشمس وقبل الغروب، كما منعت حيازة أو قراءة منشورات الامام المهدي ومنعت التسمى بالانصار، وحاولت ان تحملنى على ان اتسمى عيد الرحمن محمد أحمد كما كانت تراقب اتصالاتى بالناس وتمنعنى التنقل وكان جهاز المخابرات مكلفاً بكشف هذه المحظورات وكانت الحكومة توقع على مخالفيها اصرم العقوبات.

مديرية دارفور

كان نفوذ الحكم الثنائى شاملاً كل إقليم السودان الحديث ماعدا مديرية دارفور التى رأى كتشنر منذ البداية ان صعوبة حكمها حكماً مباشراً تبرر له بسط هيمنة عامة عليها. فعندما استطاع على دينار بن السلطان محمد الفضل القبض على زمام الأمر فيها عقب الفوضى التى عمت البلاد بعد واقعة امدرمان واصبح سلطاناً على عرش آبائه عملت حكومة السودان على عقد اتفاق معه يعترف بسلطته مقابل جزية سنوية يؤديها للحكومة.

الحرب العالمية الأولى

فى يوليو من عام ١٩١٤م دخلت بريطانيا وحلفاؤها ومستعمراتها فى حرب ضد المانيا وحلفائها ومستعمراتها وقد أدخل الفريقان فى تمويل الحرب الطحون كل مواردهما الاقتصادية والعسكرية وأعلن حاكم السودان العام السير رجنلد ونجت وقوف السودان الى جانب بريطانيا كما أن السياسة البريطانية التى كانت مسيطرة فى واقع الامر على مصر قد ادخلت مصر الحرب الى جانب بريطانيا والحلفاء .

كان نظام الحكم فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى فريد النوع اذ ان السيادة الاسمية كانت تابعة لتركيا والسلطة الشكلية كانت فى يد خديوى مصر والسيطرة الفعلية كانت فى يد القنصل البريطانى اللورد كرومر .

ان اتفاسقية الحكم الثنائى نقلت هذا النوع من النظام الفريد الى السودان فكان السودان شكلاً تحت ظل الحكم الثنائى وموضوعاً تحت السيطرة البريطانية كما أن الجيش المصرى الذى اشرفت بريطانيا على تدريبه بعد الاحتلال كان مسئولاً عن الدفاع عن السودان وقد عسكرت منه قوة كافية لحفظ الأمن والدفاع بالسودان وكان سردار الجيش المصرى هو أيضاً حاكم السودان العام وقد اخذ كتشنر هذين اللقبين وانتقلا لخليفته ونجت لذا سخرت موارد السودان أثناء الحرب لصالح الامبراطورية البريطانية فحارب الجندى السودانى الذى كان مجنداً فى الجيش المصرى خارج حدود بلاده كما بيعت منتجات السودان لبريطانيا بأسعار تساوى أسعارها العادية وقت السلم .

دخول تركيا الحرب

لقد سبب دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا خطراً سياسياً كبيراً لبريطانيا فى العالم الاسلامى فلما أزمعت تركيا دخول الحرب عقد الخليفة العثمانى مجلسه وافتي بأن الجهاد المقدس قد وجب إعلانه ضد بريطانيا وحلفائها فأعلنه وكاتب المسلمين فى كل مكان له به علم وصلة واستنفرهم للجهاد ضد بريطانيا وحلفائها .

اسرعت بريطانيا بمقاومة هذا الاتجاه حال ما أدركت ان تركيا سوف تدخل الحرب ضدها .

قام حاكم السودان العام بطواف فى اقاليم البلاد . وكاتب زعماء القبائل ومشايخ الدين داعياً لتأييد السياسة البريطانية وموضحاً بطلان قضية المانيا ومؤكداً ان تركيا لم تدخل الحرب دفاعاً عن الإسلام ولا غيرة على الدين وإنما تبعية للألمان كما يؤكد احترام بريطانيا للإسلام والمسلمين ويناشد الناس التأييد والولاء لحكومة السودان .

كذلك جمع ونجت اعيان السودان ومشايخ الدين والعلماء فى سراى الحاكم العام بالخرطوم فأوضح لهم سياسة بريطانيا وأبطل قضية المانيا وجرد موقف تركيا من أى علاقة بحماية الإسلام والتمس منهم الولاء لحكومة السودان فأجاب الحاضرون بالتأييد

وقد اجتمعت هذه التأييدات في الكتاب الذي سمي « سفر الولاة » .

استجابة السلطان على دينار لنداء تركيا

لم تخل البلاد من بعض المعارضين كما ان السلطان على دينار الذي كانت علاقاته بحكومة السودان قد تدهورت في السنوات التي سبقت اعلان الحرب الكبرى استجاب لمخاطبة الخليفة العثماني له وابدى استعدادة للدخول في عمليات حربية ضد حكومة السودان وادت هذه الاتجاهات لتخوف الحكومة ومضاعفة حملتها الدعائية التي كانت تقوم بها « جريدة السودان » كما اعدت العدة لغزو دارفور والقضاء على السلطان على دينار .

تغيير سياسة الحكومة نحو الانصار

لم تخل البلاد من بعض المعارضين كما ان السلطان على دينار البطش التي اتبعتها نحونا ونحو الانصار وقد كانت الحكومة ترى ان محاربة المهدي للاتراك في الماضي تدعم قضيتها ضد تركيا في السودان ولذا بدأت الحكومة تلتف سياستها وتتسامح في ذكر اسم المهدي وقد وضع هذا الاتجاه حداً مؤقتاً للسياسة التعسفية نحو الانصار التي وضعها سلاطين باشا وكان بوصفه مفتشاً عاماً على السودان مشرفاً على تنفيذها .

أثر الحرب على أعماله

بالرغم من القيود على تحركاته فإن أعماله الزراعية قد حظيت بتوسع متواصل وعندما حلت ظروف الحرب العالمية كان تعميري لأراضي الجزيرة أبا قد أثمر وكانت الأرض تنتج شتى المحصولات بما فيها القطن (في أراضي السواقي) .

ومثلما كان للحرب من أثر ملموس على سياسة الحكومة نحونا فقد كان لها اثر ايضاً في أحوال البلاد التجارية عامة وفي أعماله خاصة .

أدت الحرب العظمى الى قطع المواصلات التجارية فانقطع ورود الفحم الحجري من اوروبا واحتاجت الحكومة لوقود الخشب فقطعت الأخشاب من غابات أبا ونقلتها بالوابورات الى الخرطوم فدرت على هذه العملية التجارية ربحاً عظيماً فأشترت من إيراده منزلي بالخرطوم وأنشأت وابوراً زراعياً بود أبي حليمة في النيل الأزرق وذلك لامتناع الترخيص بالزراعة الآلية في النيل الأبيض في ذلك الوقت .

وبجانب الزراعة الآلية فقد كنت أزرع بالمطر في أماكن عديدة بأراضي النيل الأبيض والنيل الأزرق وقد كانت اليد العاملة التي تنفذ ذلك التوسع هي يد المحبين الذين هاجروا من شتى القبائل والأقاليم وخاصة من الغرب ليكونوا بصحبة ابن المهدي وقد كان قصدهم الهجرة والجهاد في سبيل الله أسوة بما فعل أبائهم مع الإمام المهدي فوجهت روحهم الفدائية القوية نحو العمران وذلك لتقوية أمرنا في إحياء تراث المهدي ورفع شأن الدين بأسلوب يلائم ظروف عصرنا .

الفصل الثالث

نهاية الحرب - وسفر الوفد

نهاية الحرب

انتهت الحرب العالمية الأولى في شتاء عام ١٩١٩م بانتصار الحلفاء وانهيار الامبراطورية العثمانية وكانت تلك الامبراطورية تحمل في تكوينها كل عوامل التفكك والفناء قبل أن تمنى بالهزيمة في الحرب فقد عاشت رداً من الزمان طويلاً على تناقض كبير، تناقض بين مظهر الحكم وحقيقته فقد كان الجالس على كرسى الخلافة هو الرئيس الرسمي للدولة الإسلامية إلا أنه لم يكن في تطبيق الاحكام الشرعية وفي مسلكه العام على شئ من صفات الخلافة كما عرفها المسلمون في عصور الإسلام الزاهرة.

ولما دخلت تركيا الحرب لأسباب سياسية دنيوية محضة رأى كثيرون من أهل الرأي من المسلمين أن الحرب الدائرة ليست بحرب دينية فحددوا موقفهم منها وفق ما تمليه عليهم مصالحهم ومصالح بلادهم السياسية.

وعقب الحرب ظهرت في مصر الحركة الوطنية المصرية بزعامة سعد زغلول باشا وكانت الحرب ترمي الى الاستقلال عن تركيا والتحرير من الاستعمار البريطاني أما في السودان فلم يكن هناك رأى عام سياسى يومئذ وكنت بالطبع أرى ان هناك حرياً دينية ووطنية واحدة حدثت في القرون الأخيرة وهى الحرب التى شنها والدى الإمام المهدي بنجاح وتوفيق ووضع أسس الحكومة الإسلامية في السودان وفق ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه وعلى أساس هذا الرأى حددت موقفى من دعوة الأتراك للجهاد المقدس ولا ينتظر احد منى أن أعطف على السلطان التركى وتاريخ الأتراك منذ أن عرفوا طريق السودان مخضب بدماء قومى وأنصارى فوق قسوتهم ووحشيتهم الفظيعة كما اننى كوطنى لن أعطف على قضية لا تنال بلادى منها كسباً سياسياً.

ولهذين السببين فقد كنت أرى أن الانجليز رغم انهم مستعمرون ورغم انهم غزوا بلادنا كما غزاها الأتراك من قبل لم نجد بداً من الاستسلام للأمر الواقع وفوق ذلك فإن الانجليز يتمسكون بالعدالة ما دامت نتائجها لا تتعارض تعارضاً ظاهراً مع مصالحهم وكنت أعلم ان الاضطهاد الذى كنت الاقيه منهم ينبعث من مخاوف راسية في نفوسهم فقد كان الانجليز يعتقدون اننى أسعى للقيام بثورة انتقامية وربما اتتهم اخبار في هذا المعنى من أعداء المهديّة وفي طليعة أولئك الأعداء سلاطين باشا الذى كانت نفسه تفيض شراً

وقلبه يتضرم حقداً على وعلى افراد اسرتى وقد بذل سلاطين كل ما فى وسعه للكيد لنا عند الانجليز .

والحقيقة اننى استبعدت فكرة الثورة المسلحة منذ بداية الأمر لعدة اعتبارات على رأسها أن الشعب السوداني كان قد خرج منذ عهد قريب من ثورته الكبرى التى اثخنه بالجراح التى لم تلتئم وتركته ممزق الصفوف ومن الخطأ تعريضه لتجربة محققة الفشل ولذلك فقد قصرت جهدى فى بداية الأمر على لم شعث الأنصار وحمايتهم من بطش الحكومة حتى يستطيعوا ممارسة عقيدتهم فى حرية وكنت اعمل جهدى لارفع عنهم أضرار الاضطهاد والتضييق الذى احيطوا به من كل جهة وخصوصاً فى عقيدتهم الدينية انشد الاستقرار والهدوء للانصار ليعيشوا فى سلام يتاح لهم فى ظله أداء شعائر الدين وتلاوة راتب الامام المهدي ومناشيريه وبذلك يحافظون على ذلك التراث العظيم الى ان يقدر الله له ان ينتصر مرة اخرى .

سفر الوفد

وفى عام ١٩١٩ دعت الحكومة البريطانية وفداً من زعماء السودان وأعيانه لزيارة لندن لتهنئة الملك بالنصر فى الحرب العظمى وسررت بهذه الدعوة لأنها تنطوى على نوع من الاعتراف بالمكانة التى كان خصومى يعملون جاهدين لانكارها واعتقدت ان تلك الزيارة ستتيح لى فرصة اوضح فيها للانجليز فى بلادهم ان الحرب التى كانت بيننا وبينهم انتهت منذ سنين ورغم ذلك مازلت أعامل من وكلائهم فى السودان وكأنها قائمة وأن من حقى أن أعيش فى وطنى كمواطن له من الحقوق ما لساثر السودانيين .

وفى لندن قابلت ملك الانجليز وقلت له حديثاً فى المعنى المتقدم وقدمت له سيفاً كهديّة ورمزاً للصداقة وقبل الملك السيف ثم تفضل باعادته الى قائلاً : « احتفظ بهذا السيف لك ولاولادك » ، وعلى الرغم من أن الملك ابدى لى إحساساً طيباً إلا أننى لما رجعت الى السودان لم أجد تغييراً فى مسلك الحكومة نحوى وقد قال أحد كبار الانجليز فى تبرير تحديدهم لرغبة ملكهم ان مقابلتى للملك كانت خصوصية لم ترتب عن طريق حكومة السودان ولذلك فهى لا تتقيد بنتائجها .

كان على رأس الوفد الحسيب النسيب السيد على الميرغني . ومن بين أعضائه الحسيب النسيب الشريف يوسف الهندي والشيخ الطيب هاشم ، والشيخ أبو القاسم احمد هاشم ، والشيخ على التوم ، والسيد اسماعيل الأزهرى ، وآخرون من ممثلى البيوتات الدينية والقبلية فى السودان . وقد استقبلتنا الصحافة البريطانية بعناوين ضخمة فى صفحاتها الأولى وكتبت بعضها تقول « وصول ابن المهدي قاتل غردون الى لندن » واعتبر الوفد هذا التعبير

يشف عن شعور عدائي ولكن مرافقنا المستر والس افهمنا بأن الشعب البريطاني لا يعرف السودان وإنما يعرف غردون ولا سبيل إلى تعريفه بنا إلا عن طريق غردون ومصرعه، ومن طريف ما حدث أن الصحافة الانجليزية كتبت تقول ان رئيس الوفد هو السيد علي المهدي وهي تعني بالطبع السيد علي الميرغني وصحح ذلك في الخرطوم.

ان رحلة لندن وأن فشلت من الناحية السياسية ولم تحقق ما كنت أرجوه منها فقد كانت مفيدة لنا من الناحية الاجتماعية فقد رأينا عالماً وثقافة لم تخطر لنا على بال وكان بعضنا مندهشاً عندما رأى الانجليز يعملون في المهن الحثيرة الاعتيادية اذ انطبع في أذهانهم ان الانجليز خلقوا ليكونوا حكاماً. وفي لندن ركبت الطائرة للمرة الأولى وكان معي الشيخ علي التوم والشيخ ابراهيم فرح وحلفت بنا الطائرة في سماء لندن.

حركة سنة ١٩٢٤

قدمت انه كان لانحلال الامبراطورية العثمانية وتقلص ظل الخلافة اثر في انبعاث الحركة الوطنية المصرية وقد كان للحوادث الجارية في مصر منذ بدئها في عام ١٩١٩ صدى في السودان حرك الوعي السياسي عند الفئة القليلة المتعلمة وسكان المدن واخذت الصحف المصرية تنادي بوحدة وادي النيل فانساق في تيار هذه الحركة اكثر المتعلمين في السودان وكان المظهر المادي لهذه النداءات قيام حركة عام ١٩٢٤ اذ لم تكن هذه الحركة الا امتداداً للحركة الوطنية المصرية وانني وان كنت أكبر صفات الرجولة والصبر التي امتاز بها اعضاء جمعية اللواء الابيض الا انني لا أعتبر حركة ١٩٢٤ ممثلة للمطالب الحقيقية لشعب السودان وقد دفعني ذلك لأن انادي بالشعار الذي اتمسك به حتى اليوم هو (السودان للسودانيين) هذا الشعار الذي اصبحت فيما بعد شعار الحركة الاستقلالية في السودان ثم شعار الجميع بعد الاستقلال واخذت ادعو لهذا المبدأ فالتفت حولي عدد من المتعلمين وكان الانصار بالطبع هم السند الشعبي الذي اعتمد عليه في هذه الدعوة.

أما الوسائل التي رأيت ان اتخذها لنيل الاستقلال فقد كانت تتلخص في مطالبة الحكومة والضغط عليها لتدريب السودانين على شئون الحكم والإدارة وتسلمها تدريجياً والعمل على رفع مستوى الحياة الاقتصادية بإنشاء المشاريع الزراعية والتجارية وقد اطلقت بعض الصحف والسياسة المعارضون على هذه اشاعة انها سياسة التعاون مع الحكام أو الانفصالية وسمت السياسة الموالية لمصر بسياسة المقاطعة وقد دعاهم الى هذه النظرة الخاطئة لدد الخصومة السياسية وانهم نظروا للامر من ناحية دولتي الحكم الثنائي على حين كنت انظر اليه من زاوية مختلفة جداً هي مصلحة السودان وحده، ففي سبيل السودان وحده عادية الدولتين وفي سبيل مصلحته وحدها صادقتهما وهذه سبلى التي لم أحد عنها

فى يوم من الأيام .

إذن فقد تعاونت مع الانجليز على أساس واضح ارتضيته سياسة لى منذ البداية وهو التطور واستخلاص حقوق الشعب السودانى عن طريق السياسة لا الثورة ولم يتزعزع ايمانى قط بصواب هذه السياسة رغم العواطف التى ثارت حولها واذكر انه فى عنفوان الدعوة الاتحادية واشتداد الدعاية المصرية فى تجريح الحركة الاستقلالية والتشكيك فى اهدافها بالباطل حدث ان جزع بعض الشبان فى حزب الأمة أمام الهجوم المصرى فاقترح بعضهم أن نقلع عن سياسة الاشتراك فى المؤسسات الدستورية وكانت نصيحتى لهم أن أمام السودان طريقين التطور الدستورى او طلب الاستقلال بالثورة المسلحة وقلت لهم « اننى اخشى ان فشلت الثورة المسلحة ان يتكس تقدم السودان الى الوراء وان يجد الانجليز سبباً للبطش والتشكيل بالشعب السودانى واننى لا أوافق على الثورة المسلحة لاننى لا أريد ان تراق دماء السودانين هدرأ واننى واثق من أن أى ثورة من غير قيادتى لن تشعل لاننى زعيم الأنصار وهم القوة المقاتلة والقناة الصلبة التى لا تلين وهم يستمدون قوتهم من تاريخهم ومن الميراث الكفاحى الذى آل إليهم من آبائهم » .

مؤتمر العباسية

قلت إن جمعية اللواء الأبيض كانت إمتداداً للحركة الوطنية المصرية وأردت أن أكون جبهة أخرى تطالب بالاستقلال وينبعث وجودها من واقع البلاد وتاريخها، فدعوت الزعماء والأعيان والتجار فى منزلى بأمدردمان عام ١٩٢٣ وحضر الاجتماع زعماء الختمية والأعيان وتحدثنا فى المسائل التى تهمل البلاد وخطب فى الاجتماع السيد إسماعيل الأزهرى (جد إسماعيل الأزهرى) والشيخ الطيب هاشم وألقى كلمتى على المجتمعين السيد حسين شريف وقد طالبت فى تلك الكلمة أن نعلن عدم اعترافنا باتفاقية ١٨٩٨ التى لم تكن طرفاً فيها وبقيام وضع يبرز كينونة السودان وقدمت هذه المطالب للحاكم العام ولكنه لم يرد عليها، ويمكننى القول بأن مؤتمر العباسية قد فشل أما المطالب التى طالبنا بها قد تحققت بعد ثلاثين عاماً .

نادى الخريجين وحركة المتعلمين

فى سنة ١٩١٩م شعرت القلة المتعلمة بضرورة وجود ناد لهم يجمعهم وكنت من ناخيتى أحس بأن حركة الاستقلال لا ينتظر أن تنجح إذا لم يدعمها ويوجهها المثقفون بالتعاون مع الشعب وكان من مؤسسى النادى السيد حسين شريف وكنت أشجعه على المضى فى حركة النادى، وكان هو بدوره جم النشاط وكان نشاطه هذا يقابل بالإمتعاض

والتوجس من الانجليز ومع أن حسيناً هو أبن الخليفة شريف وابن شقيقتي إلا أن الانجليز كانوا يضيّقون من اتصاله بي حتى قالوا لي « إن حسيناً سيقودك الى المشنقة » واختير حسين بعد ذلك محرراً لجريدة "الحضارة" التي أسستها مع السيد علي الميرغني والشريف يوسف الهندي وأخذ حسين يكتب في "الحضارة" بمساعدة الشيخ احمد عثمان القاضي عن حقوق الشعب ومطالبه وقد سبق حسين جيله في آرائه السياسية وظل يدعو لشعار السودان للسودانيين مدعماً آراءه السياسية بالحجج الدامغة دفاعاً عن الكيان السوداني حتى حانت وفاته الباكرة في عام ١٩٢٨ وذهب مأسوفاً عليه من مواطنيه على اختلاف نزعاتهم.

عيد سنة ١٩٢٣

وكنت منذ الفتح الى عام ١٩٢٣ في شبه اعتقال لا يسمح لي بالسفر أو الانتقال داخل حدود وطني وفي عام ١٩٢٣ استطعت ان اقنع مدير المخابرات بأن لي مصالح في الجزيرة أبا وان مرتبي كأسير من الحكومة وقدره خمسة جنيهات لا يفي بنفقات من أعولهم فأقتنع مدير المخابرات وسافرت، وحل العيد أثناء وجودي هناك وتسامع الأنصار بأنني في أبا فهرعوا إليها بالآلاف المؤلفة لحضور الصلاة معي، وكان حماسهم بالغاً، وحشدهم زائراً، فانتشرت إشاعة بأنني أتأهب للثورة وسرعان ما أوعز مكتب المخابرات بالخرطوم وكان ذلك المكتب مركزاً للدسائس بأن تخمد الثورة المزعومة في مهدها فطلبتني الحكومة للخرطوم فوراً للتحقيق معي والغريب ان الحكومة لم تظن الى وجود بعض الزوار الانجليز الذين كانوا يعملون في خزان سنار، والذين كانوا في ضيافتي بأبا سالمين لم يمسهم سوء، وفي الخرطوم اتضح من التحقيق ان البلاغات التي وصلت لمكتب المخابرات كانت كاذبة فأعذر لي مدير المخابرات وسمح لي بالسفر لأبا ومدني متى شئت تعويضاً لما لحقني من أذى بعد أن دام هذا الاعتقال قرابة الثلاث سنوات.

لم يكن هذا الحجز خاصاً بي بل كان يشمل جميع وكلائي بالأقاليم فقد سلبوا حرية الانتقال ومنعوا من دخول دارفور، وكردفان ودار سليم، ونشطت جواسيس الحكومة في مراقبة حركاتهم ونقل جميع أخبارهم الى مكاتب المفتشين الانجليز في الأقاليم أو مكتب المخابرات في الخرطوم وكانت قراءة الراتب تعتبر جريمة فكان الأنصار يقرأونه خلسة، وقد حوكم عدد منهم وسجن أحدهم سبع سنوات لانه ضبط يقرأ الراتب ومضت الحكومة في اضطهاد الأنصار فحرق حلة « النوارنية » قرب سنار لانه كان لي بها زراعة واجتمع فيها عدد كبير من الأنصار والمهاجرين.

وفي هذه الفترة منعت الحكومة استعمال كلمتي « الأنصار والمهاجرين » وهي تسمية أطلقها الإمام المهدي على أصحابه تيمناً بأصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فأستبدلت

أنا الأسمين بالأصحاب والعمال.

واحتججت على تضيق الحكومة على الأنصار في شعائهم الدينية فعرضت الحكومة الراتب على الاستاذ المراهى فجاء رده بأن الراتب لا يحوى سوى أدعية دينية مأثورة عن النبى وآيات من كتاب الله وأن بعض العبارات التى تعترض عليها الحكومة مثل «فأنصرنا على القوم الكافرين» ليست من كلام المهدي وإنما هى آيات مقتبسة من القرآن الكريم، ونتيجة لذلك أباحت الحكومة قراءة الراتب وطبعه ولكنها سرعان ما نقضت قرارها فأمر ماكمايكل بمصادرة الراتب وعرضه من جديد للفحص وكان ذلك بعد تعيين السير جون مفي حاكماً عاماً وقد كان مفي معروفاً ببغضه الشديد للإسلام وأنه واضح أسس السياسة التبشيرية فى السودان وحامل لوائها بعد غردون.

الإدارة الأهلية

بعد عام ١٩٢٢ بدأ الانجليز يخففون من اضطهادى ويطلقون من حريتى ويسدلون ستاراً على الماضى بما فيه من أحقاد وأثارات واغتنتمت أنا هذه الفرصة فأخذت أجمع صفوف الأنصار وأرفع من روحهم المعنوية وشرعت فى تقريب المثقفين الذين لم ينجرفوا مع تيار الحركة المصرية ومن جهة أخرى بدأت فى تنفيذ مشروعاتى الاقتصادية لأن المال هو عصب العمل السياسى، ولم يعترض الانجليز على نشاطى الاقتصادى والسياسى، ويبدو أنهم رأوا أن الدعوة الإستقلالية التى أنادى بها ستكون قوة مضادة للدعوة الموالية لمصر وقد ظل موقف الانجليز هذا من الحركة الاستقلالية مصدراً لاتهامها بأنها تخدم مصالح الانجليز، اننى آمنت منذ البداية بأنه لا طريق للسودان غير طريق الاستقلال ولا سبيل للاستقلال بغير وضع نواة للقومية السودانية، أما الانجليز فقد كانت الدعوة الاستقلالية فى نظرهم وسيلة مؤقتة لمناطحة خصمهم مصر وهذه هى السياسية الانجليزية التقليدية التى تتلخص فى مواجهة المشاكل القائمة وترك مشاكل المستقبل لعامل الزمن. ولذلك ما كادت الدعوة الاستقلالية يشتد عودها، ويحين يوم الفصل عندما طالبت الجبهة الاستقلالية فى الجمعية التشريعية عام ١٩٥١ بالحكم الذاتى، حتى تنمر الانجليز لدعوة الاستقلال وحاربوها وحاربونى سراً وعلانية.

ومهما كان اعتراضى على الحركة الاتحادية من الناحية الوطنية إلا أننى يجب أن أقرر أنه من الناحية السياسية المحضة فقد كانت الحركة الاستقلالية والحركة الاتحادية تتماثل لبعضهما وما كنا نصل الى الاستقلال لولا وجودهما جنباً إلى جنب فلو قدر للفكرة الاتحادية ان تعيش وتطغى دون منافس لانهى أمر السودان الى تبعية ذليلة لمصر.

وكنت أنا أستغل الحركة الداعية لوحدة وادى النيل للضغط على الانجليز للحصول على

مكاسب سياسية للسودان ومن هذه المكاسب التطور الدستوري في مراحل المتعددة من المجلس الاستشاري الى الجمعية التشريعية وأخيراً البرلمان .

قلت أن الانجليز لم يحاربوا الدعوة الاستقلالية التي وضعت نواتها عام ١٩٢٣ واعتقد انهم كانوا مقتبطين بنشاطى السياسى وإن كانوا لم يصرحوا لى بذلك قط إلا اننى كنت أحس بذلك من تصرفاتهم معى وفى نفس الوقت أخذت الحكومة تضع أسس الإدارة الأهلية حوالى عام ١٩٢٧ كجزء من سياستها لمقاومة النفوذ المصرى فى السودان وقد لعبت الإدارة الأهلية دوراً تاريخياً هاماً إذ وقف معظم رجال العشائر الى جانبى فى حركة الاستقلال ، ومن الناحية الموضوعية كان نظام الإدارة الأهلية ضرورة يحتمها واقع بلادنا فما كان يمكن حكم القبائل الضاربة فى البوادر بالقوانين التى تحكم بها المدن ولا يمكن للجهاز المركزى ان يعمل فى قطر شاسع الأرجاء كالسودان .

وعلى الرغم من اعتراض بعض المتعلمين على الحكم العرفى فإنه فى رأيى أفضل من حكم الموظفين المباشرين لان الأخير يفتقر إلى أهم دعائم الحكم الرشيد الا وهى الولاء المشترك بين الحاكم والمحكوم ولم تكن القبائل آنذاك تعرف الولاء للوطن الكبير كما أن الموظف لم يكن يدين بالولاء القبلي .

كانت الإدارة الأهلية خطوة موفقة أتت أكلها مهما كانت نوايا واضعى أسسها . والغريب أن الانجليز رغم مقدرتهم المشهورة على حكم الشعوب كثيراً ما تنمخض سياستهم عن نتائج مضادة لأهدافهم . والأوروبيون عموماً لا يفهمون الشعوب الشرقية فهماً تاماً بسبب الفروق الاجتماعية الشاسعة بين الشرق والغرب ولذلك وجب على الشعوب التى تبلى بالاستعمار الغربى ان تستفيد من أخطاء الأوروبيين وتستغلها لمصلحتها واعتقد اننا فعلنا ذلك .

الفصل الرابع

معاهدة ١٩٣٦ وقصة رفاهية السودانين

إضراب الطلبة عام ١٩٣١

اغتيال السير لى ستاك حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى فى القاهرة سنة ١٩٢٤ وعلى أثر ذلك ذلك أملى اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى على الحكومة المصرية شروطاً تشبه الشروط التى تملى على الأمم المهزومة فى الحروب وكان من تلك الشروط سحب الجيش المصرى من السودان وقطع صلة مصر به بحيث لم يبق لمصر فى السودان سوى علمها . وبتقلص ظل مصر فى السودان كسدت الحياة السياسية الناشئة ولكن جذور الوطنية لم تخدم والنفوس السودانية الأبية لم تقنع بالنصيب المتواضع الذى أراد له الحكم الأجنبى ولذلك أخذ عدد من الوطنيين يلتمسون الطرق التى تحقق للبلاد حياة كريمة ، وانتهى رأيهم الى أن نشر التعليم يجب ان يكون الخطوة الأولى وكانت المدرسة الأهلية فى أمدردمان هى باكورة ثمار هذا الاتجاه واخذ بعض الشبان يهاجرون الى مصر للاستزادة من العلم فى معاهدها وفى أوروبا ، وأذكر بهذه المناسبة ان السيد عبد الله بك خليل جاءنى مرة وأخبرنى بأنه وجماعة من أصدقائه يقومون بإرسال إعانات مالية لعدد من الطلبة الجامعيين بمصر وأوروبا وطلب منى ان أسهم فليت طلبه وساهمت بما سمحت به طاقتى يومئذ ولم يكن كثيراً . وأتانى السيد عبد الله بضابط يتسلم المرتب كل شهر وكان الأمر كله محاطاً بالسرية والغموض لأنه كان جزءاً من نشاط جمعية اللواء الأبيض الذى ظل مستمراً فى الناحية الوطنية بعد انتهاء الناحية السياسية لجمعية اللواء الأبيض على اثر حوادث ١٩٢٤ وما تلاها من كبت .

وفى ١٩٣١ حلت الازمة الاقتصادية العالمية واقترن الركود السياسى بركود اقتصادى وفى تلك السنة اضرب طلبة كلية غردون احتجاجاً على تخفيض مرتبات الخريجين فذهبت الى الكلية ونصحت الطلبة بالعودة لدروسهم وكنت أخشى إذا تمادى الطلبة فى إضرابهم ان توصد الحكومة الكلية التى كانت المنفذ الوحيد للنور فى البلاد .

زيارة البعثة الزراعية المصرية للسودان

وفى سنة ١٩٣٥ انفجرت الأزمة وبدأت مزارعى فى أبا تدر على أرباحاً مكنتنى من

مواجهة التزاماتى الوطنية والاجتماعية وفى ذلك العام اتصل بى السير ستيوارت سايمز حاكم عام السودان وأخبرنى ان بعثة مصرية زراعية ستزور السودان ، وقال لى الحاكم العام اننى كرجل زراعة وأعمال ربما استفيد من زيارة تلك البعثة وكنت من جانبى أرى انه لا غنى للسودان عن توثيق الصلات الاقتصادية بين القطرين .

ولما وصلت البعثة دعوتها لزيارة الجزيرة أبا وكانت الزيارة فى زمن الفيضان حيث يفصل « خور الجاسر » الجزيرة أبا عن الشاطئ ويتعذر الوصول اليها الا بالمراكب فاتفقت مع مدير المديرية ان أستأجر واهور المديرية لتوصيل الضيوف لأبا وقبل وصولهم بيوم أخبرنى المدير بانه لا يستطيع ارسال الباخرة ولعله استشار رؤساءه فى الخرطوم فمنعوه ولم يكن أمامى الا ان اردم الجاسر وسرعان ما أقام انصارى جسراً سدوا به اللسان الشرقى للنيل فمرت عليه عربات الضيوف حتى دخلوا الجزيرة وقد ارسل لى الأمير عمر طوسون راعى البعثة برقية رقيقة عبر فيها عن تقديره لما لقيته البعثة من استقبال كما ان حاكم السودان العام صرح لى عقب زيارة البعثة باننى فتحت باب الصلة بين مصر والسودان بعد أن اغلقتة انجلترا عام ١٩٢٤ م .

ومن العجيب ان الحكومة ساءها فيما يبدو نجاح زيارة البعثة المصرية والاستقبال الحار الذى قوبلت به منى ومن الشعب فعبرت عن استيائها بأن أغلقت مشروع قنдал الذى كان يدر على سنوياً نحو ثلاثة آلاف جنيه .

الحرب الأثيوبية ومعاهدة ١٩٣٦ م

فى تلك السنة ، أى سنة ١٩٣٥ أخذ الجو السياسى فى أوروبا يكفهر وتوترت العلاقات بين إيطاليا وانجلترا وبدأت نذر الحرب فى الأفق فقد كان لموسولينى اطماع فى إنشاء امبراطورية تقوم على انقراض الامبراطورية البريطانية وضرب ضربته الأولى فى أثيوبيا جارتنا العزيزة واستبسل الأثيوبيون فى مقاومة الغزاة ولكن الغلبة فى النهاية كانت للأسلحة الحديثة ، وهذا عين ما حدث لنا فى كبرى عام ١٨٩٨ ، واضطر امبراطور اثيوبيا لترك بلاده والاقامة فى أوروبا فلما شبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٦ عاد الى بلاده ليدخلها على رأس قوات التحرير ، وفى طريقه الى وطنه مكث مدة بالخرطوم حيث أنزلته حكومة السودان فى قصر فى ضواحي الخرطوم وكنت أزور الامبراطور كثيراً لأرفه عنه وأخفف من الهم غربته ومحنة بلاده ، وأدعوه لزيارة دارى ومزارعى فى ضواحي المدينة ، وقد عرفت فى الامبراطور رجلاً عظيماً ، قوى النفس لم يفقد قط إيمانه بعدالة قضية بلاده وشعبه وتفضل الامبراطور وهو خارج بلاده وقبل ان يعود لعرشه فأهدانى نيشاناً تقبلته شاكراً وظلت صلة المودة بيننا وثيقة الى اليوم .

معاهدة عام ١٩٣٦ ورهاية الشعب السوداني :
وكان من آثار الحرب الأثيوبية ومطامع الدوتش في أفريقيا الشرقية أن رسمت
بريطانيا سياسة جديدة لمهادنة مصر وتخفيف حدة التوتر وكان ثمرة هذه السياسة
معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا وفيما يختص بالسودان لم تأت تلك المعاهدة
بجديد بل أكدت معاهدات الفتح ١٨٩٨-١٨٩٩ وزادت فقرة غامضة تقول بأن هدف
الطرفين المتعاقدين في إدارة السودان هو رهاية السودانيين .

سفري الى انجلترا

وقد أصيب الرأي العام السوداني المستنير بخيبة أمل كبيرة بعد اعلان نصوص اتفاقية
عام ١٩٣٦ فعزمت على السفر الى انجلترا لمناقشة المسئولين هناك في عام ١٩٣٧
وانزعج حاكم عام السودان من سفري فسألني أن كنت امانع في ان يصحبنى احد كبار
موظفى الحكومتين المتعاقدين فسألته عن من يرشح لهذه المهمة فذكر لى اسم صمويل
عطية فوافقت وكتبت إليه فوجده مستعداً للسفر وصحبنى معه من أفراد اسرتى السادة
عبد الله الفاضل ويعقوب الحلو والفاضل البشرى ومحمد المهدي الخليفة .

نزلت في لندن في فندق «جروفنزر هاوس» وبعد أن استرحت جاءتنى دعوة من وزارة
الخارجية عن طريق وكالة حكومة السودان لزيارة ديوان الخارجية ووزيها وصحبنى
وكيل حكومة السودان في لندن المستر هاول وصمويل عطية مترجم لى وعند الدخول
لوزير الخارجية لم يسمح للمستر هاول بالدخول معى فبقى فى مكتب سكرتير الوزير
وكان المستر ايدن فى فرنسا وينوب عنه المستر بتلر وشرع المستر بتلر كعادة
الانجليز يحدثنى عن طقس لندن وما الى ذلك من المواضيع وبعد قليل سألنى عن رأيي فى
معاهدة ١٩٣٦ فقلت له «ان الذى يهمنا نحن فى السودان عن تلك المعاهدة نقطتين»
أولاهما سيادة السودان المعلقة ولمن هي؟ أهى للسودانيين أم لدولتى الحكم الثنائى؟ «
فقال لى «ان كلمة السيادة غامضة المدلول ومازال فقهاء القانون مختلفين حول تحديد
معناها» فأدركت انه يتهرب من الاجابة الصريحة ثم سألنى عن نقطتى الثانية فقلت له
«ان كلمة رهاية هي ايضاً كلمة غامضة المدلول والذى أعلمه ان الرهاية نوعان رهاية
الحيوان وهي لا تتعدى الأكل والشرب ورهاية الانسان وهي الحرية» فقال لى المستر بتلر
«انا الذى وضعت رهاية فى المعاهدة لا المستر ايدن» ثم سألنى «هل اثق فى الحاكم
العام ستيوارت سايمز؟» فقلت له «اننى أعرفه منذ عام ١٩١٠» فقال لى انه سيدعو
الحاكم العام للعشاء ولما عدت للخرطوم قابلت الحاكم العام فقال لى انه بحث عبارة

رفاهية السودانين مع ضباط حكومة السودان « يقصد كبار موظفيه » وانه سيفيدنى نتيجة بحثه ذاك وقابلت الحاكم العام بعد ذلك بشهور فقال لى « لقد صنعتم انتم بانفسكم هذه المرة شيئاً » وكان يقصد قيام مؤتمر الخريجين العام فى عام ١٩٣٧ .

الرأى المصرى عن الاتفاقية آنذاك

وأثناء عودتى من انجلترا مررت بفرنسا واجتمعت مع محمود فخرى باشا صهر الملك فاروق وسفير مصر يومئذ فى فرنسا وكان فخرى باشا تركيا شديداً الاعتزاز بأصله فكان من ضمن ما قاله لى ان أباه كان حاكماً عاماً على السودان وانه هو يعتبر السودان تابعاً لمصر وملكاً خالصاً لها وكان يقول « نحن فتحناه بالسلاح » واسترسل فى الحديث عن والده الحاكم العام المصرى فى السودان وكيف كان السودانيون يحبونه وقال كلاماً معناه ان السودانين كانوا سعداء بوضعهم كتابعين مطيعين لمصر لولا ان تدخل الانجليز الذين عكروا صفو هذه العلاقة، وشعر الرجل انه جرحنا بهذا الكلام فعاد يلين لنا القول ويتحدث عن علاقات الاخوة بين السودان ومصر فقلت له ان الاخوة تقوم على الانصاف والمساواة وليس فيها سيد ومولى ومالك ومملوك، فكان رده انه استخدم هذه اللهجة لانها هى التى تثبت حقوق مصر فى السودان ولانها اللهجة الوحيدة التى يفهمها الانجليز ومع ذلك فقد أذى لنا السيد محمود فخرى خدمات تذكر فتشكر وكتب للسفراء المصريين فى العواصم الاوروبية فسهلوا لنا كثيراً من المشاكل ورتب لنا السفير المصرى فى روما مقابلة مع غبطة البابا، فصحبني خليفته فى روما الى مقر البابا الريفى وهناك شهدنا وفوداً من جميع انحاء العالم وجاء البابا فى موكب كبير محمولاً على الاعناق فى محف، فحيانا وأجلسنا فى مكان بارز تكريماً للإسلام فى أشخاصنا .

زيارتى لمصر

ومن أوروبا عرجت على مصر فوجدت سياسة المصريين نحو السودان لم تتغير وهى نفس السياسة التى تتركز فى استمرار انكار كينونة السودان والتفاوض مع الانجليز لاقتسام الحكم فيه ومن الانصاف ان اذكر مصرى كبيراً شذ عن هذه القاعدة هو المرحوم الامام المراغى شيخ الجامع الأزهر فقد كان يؤمن بحق السودانين فى الحرية والاستقلال ولعل ذلك يرجع الى معرفته الواسعة بشئون السودان وأهله، تلك المعرفة التى اكتسبها من عمله قاضياً لقضاة السودان فى مطلع هذا القرن .

استقبال الملك فاروق

وانتهز الأمير عمر طوسون . طيب الله ثراه ، زيارتي لمصر فاستقبلني وبالغ في الاحتفاء بنا وتكريمنا واستقبلني الملك فاروق وكان قد توج منذ اشهر فوجدت فيه شاباً ذكياً بارعاً في الحديث وأذكر انه قال ان لونه كان أبيض وقد جهد في جعله اسمر بالتعرض للشمس وانه كان يحض رجال حاشيته ان يقتدوا به في تحويل اللون بشرتهم من البياض الى السمرة .

وهنأت جلالتة بتتويجه فقال لي باسماء وهو يشير الى "المكاوية" التي البسها « ادى سيادتك برضه متوج » فرددت عليه بأن « العمام تيجان العرب » .

وكان على رأس القصر رجل يؤمن بسياسة للتقاهم مع السودان هو السيد على ماهر ولكنني لم أدخل معه في مباحثات الا بعد هذا التاريخ بنحو ثلاثة عشر عاماً وذلك عندما التقينا في سويسرا عام ١٩٥٠ ولم يكن على ماهر في الحكم يومئذ ولكنه قال لي انه سيتولى الحكم قريباً وحدث فعلاً وتحدثنا في مقابلتنا تلك عن المسائل السياسية التي تهم السودان ومصر وكان موقفى واضحاً هو التمسك باستقلال السودان التام وسيادته الكاملة مع الاحتفاظ بعلاقات الود وحسن الجوار مع مصر ورعاية مصالح القطرين الحقيقية وتحدث السيد على ماهر عن الصراع السياسي في السودان وتمنى لو اجتمعت كلمة السودانيين حتى تتسنى لهم مجابهة الانجليز متحدين ثم بسط رأيه في الحلول التي يراها للقضية السودانية وقد برهنت الأيام على بعد نظر ذلك السياسي الحصيف إذ ان السودانيين ما كادت تجتمع كلمتهم مع الاستقلال ويجابهون الانجليز متحدين حتى نالوا الاستقلال .

الفصل الخامس

كيف جمعت ثروتي

صاحب الحكم الاجنبى مثلاً جديدة وقيماً لا عهد لنا بها واخذت هذه القيم تتغلغل في النفوس تدريجياً وتحول نظرة الناس للحياة شيئاً فشيئاً حتى أصبح الجيل الذى نشأ في ظل الحكم الثنائى يعتبر العمل والكسب المادى شارة النجاح ولم يكن العمل والكسب المادى من المثل المرموقة ابان المهدي بل كان التتشف والاستشهاد في سبيل دين الله هما غاية ما يصبو اليه رجال الطليعة في ذلك العهد ، لذا فقد عجز الرجال الذين تشربوا بمبادئ المهدي واكتملت شخصيتهم في عهدها من مجاراة الحياة في عهد الحكم الاجنبى فمنهم من حاول ان يقوم بشورة مسلحة مثل ود حبوبة ومنهم من انصرف كلياً عن الحياة الجديدة وقبع في داره منتظراً آخرته .

وكننت انظر للأمر من زاوية مختلفة فكنت أرى ان الثورة المسلحة آنذاك مقضى عليها بالفشل ، وكننت ارى في الانصراف عن الحياة هزيمة لا ارضاها اذ كننت اعتقد ان واجبي يحتم على ان احافظ على تراث المهدي حتى لا تذهب تلك الصفحة المشرقة من تاريخ بلادنا هباء . أخذت في أول عهد الحكم الثنائى اتصل بالأنصار وأرسل إليهم المبعوثين لكي ترتفع روحهم المعنوية فيحافظوا على عهدهم ويتمسكوا ببيعتهم للإمام المهدي وفي الوقت الذى كننت اتصل فيه بالأنصار كننت أيضاً أفكر ان اعمل وأكسب كسباً شريفاً ولكن لم يخطر على بالي آنذاك ان اعمالى ستوسع هذا الاتساع ولم يخطر على بالي ايضاً ان الثروة التى كنا ننكرها في المهدي ستكون درعاً يحمى الأنصار وسبباً لكسب وطنى عام .

خطر لى أن أذهب لأبا وأحاول ان اجد هناك طريقة لكسب العيش وتحسين حال الأنصار والأهل وأطلعت الحكومة على نيتى هذه واتصلت بسلاطين باشا الذى لم تكن الحكومة تبرم أمراً بخصوصى الا بعد مشورته ، وبعد لى شديد وافقت الحكومة على سفري ، كان ذلك عام ١٩٠٨ وسافرت لأبا من أم درمان بالدواب وكان في صحبتى قليل من الأنصار . وفي أبا اخذت انظف الأرض من الأشجار والحشائش كى أعدها للزراعة فاعترضنى بعض الأهالى القاطنين هناك كما وقف في صفى آخرون واشتد النزاع الى ان رفع المعترضون قضية امام مفتش كوستى المستر لايل وقال لى المفتش اننى لا اعترف لك

بأن هذه الأرض ورثة ألت إليك من المهدي ولكن القانون يسمح لك بأن تمتلك الأرض التي تعمريها وليس لشخص أن يعترضك ولما علم الأنصار بوجودي في أبا وفد على عدد كبير منهم وكان في مقدمة الوافدين قبيلة المهادية التي تسكن الفونج وبعد ١٩١٦ أخذ الأنصار يفدون على أبا من غرب السودان ومن الجهات الأخرى وجاءت التسوية عام ١٩٢٠ وكنت آنذاك عمرت أغلب أبا وحسب القانون سجلت لي الأرض التي عمرتها ثم أعطيت الأرض المعمرة للأنصار لزراعتها دون مقابل.

الواقع أن السيل المتدفق من الأنصار نحو أبا وتلك الألوف التي تركت ديارها وأهلها ومالها لم تتجه نحو أبا لتعمل في الزراعة أو في خلافتها بل أتت لتسمع كلمة مني أعلن بها الثورة على الحكم الأجنبي وكما ذكرت لم تكن الثورة من رأيي في ذلك الطرف وكان من رأيي أن يجتمع الأنصار في جهة واحدة تتيح لهم تدارس شئون دينهم فتعمر نفوسهم بالدين وتتوحد كلمتهم بالعقيدة حتى لا يخيبو ذلك النور اللألاء وحتى لا يندثر تراث المهديّة العظيم وهذا الواجب، أي تجمع الأنصار لازمه واجب آخر، وكان على أن أجد سبيلاً تعيش منه هذه الألوف النازحة لأبا.

يسر الله سبيل الفرج إذ طلبت الحكومة خشباً لوقود الوابورات بدلاً من الفحم الحجري الذي انقطع استيراده لسبب الحرب في أوروبا فاتفقت مع مصلحة الوابورات على توريد الأخشاب لها من أبا ودر على هذا العمل مالاً كثيراً مكنتني من سد حاجتي وحاجة الأنصار وكان بين مشتري الخشب الحاجة كافيوري الذي أشتري كمية من الأخشاب وبيع لي منزله الذي أسكنه الآن في الخرطوم.

وفي سنة ١٩٢٥ حاولت مع السيدين محمد خليفة شريف وعبد الله الفاضل المهدي الحصول على رخصة بمشروع زراعي في قندال واستطعنا أن نحصل على الرخصة وزرعنا ٢٠٠ فدان من القطن. ثم طلبت رخصة بمشروع زراعي في أبا فاعترضت الحكومة منحه، زاعمة بأن مياه النيل الأبيض تحتوي على مواد كيميائية لا تصلح لري القطن ولكنني كنت واثقاً حسب تجربتي في ساقية أبا سنة ١٩١٦ من نجاح زراعة القطن في النيل الأبيض وأصررت على أخذ الرخصة لمدة عام كتجربة وأخيراً قبلت الحكومة مبدأ التجربة وزرعت ١٨٠ فداناً قطناً في أبا فنجحت نجاحاً كبيراً ودر الفدان ١٢ قنطاراً وهو رقم قياسي وكان نجاح مشروع أبا سبباً في إنشاء مشروع الدويم الحكومي فقد استفادت الحكومة من تجربتي وبعد هذا أخذت اتوسع في زراعة أبا ولما رأت الحكومة نجاح أعمالي رفضت أن تسمح لي بالتوسع في الزراعة فأوعزت إلي أبنائي السادة يعقوب الحلو ومحمد الخليفة شريف وعبد الله الفاضل المهدي والطبيب الحلو بالمطالبة برخص لمشاريع زراعية وحصلوا عليها ثم دمجوا مشاريعهم في دائرة أعمالي ولم يعجب هذا السلطات فقررت ألا تسمح بمشروع زراعي يكون لي شراكة فيه ولما طالب السيد كنتباي أبو قرجة وهو من عائلة

انصارية عريقة بمشروع اشترطت الحكومة ألا يشترك معي ولما سألت المفتش كوستي عن السبب الذي حدا بهم لوضع شرط كهذا أجابني المفتش ببساطة قائلاً « أن الأعمال التي تشترك فيها أنت لابد ان تنجح ونحن لا نريد مشاريع تستخدم فيها الآلات الحديثة الواردة من أوروبا بل نريد أن تكون الآلات المستخدمة من عمل الصانع المحليين حتى تتلف سريعاً ويفشل المشروع » ويبدو أن المفتش لم يحسن عرض سياسة حكومته .

ان علاقة الدائرة مع عمالها دائماً تقوم على أسس أبوية محضة حيث التزم أنا بسد حاجات العمال بغض النظر عن اتناجهم فتعطي الدائرة للعامل المشتغل والعاجز ما يكفيهما من غذاء وكساء وضروريات أخرى ورأيت ان أغير هذا النظام في السنوات الأخيرة وأن اعطي العامل المشتغل في الحواشة ٤٠٪ على أساس مشروع الجزيرة وهذا النظام الجديد يكلف الدائرة أقل من النظام السابق حسب دفاتر الحسابات . هذا وأنا لم أفكر ولن أفكر قط أن أجعل الصلة بيني وبين الأنصار صلة اقتصادية بحتة وهناك رابطة بيني وبين الأنصار تعلقو بالصلوات الروحية وترتفع بها فوق الدنيا وما فيها من حطام زائل .

كانت أبا من ضمن الأراضي التي قرر المهندسون انها من الاراضي التي ستغمرها مياه جبل الأولياء فأستبدلت لي الحكومة مشروع أبا بمشروع الملاحة حسب قانون التعويضات ولكن لأسباب تاريخية قررت أن أحمي أبا من مياه الخزان مهما كلف ذلك فردمت كل المنافذ التي تتسرب منها مياه الفيضان وبهذا استطعت ان أحمي تلك البقعة التاريخية ، وبخلاف ما يشاع فإن الحكم الثنائي لم يصرح لي إلا بمشروع واحد خاص هو مشروع أبا وقد رويت كيف كانت قصته وقد أشتريت بعض المشاريع في مديرية الخرطوم والقانون كان يبيح لاي وطني ان يشتري مشروعاً خاصاً من المشاريع التي كان يمتلكها الأجانب دون مانع ورأيت أخيراً ان البلاد مستعدة للصناعات الحديثة فأشتريت اثناء الحرب الأخيرة مصنعاً للنسيج ولكن المصنع لم ينجح لسبب سوء الآلات التي استوردت ثم انشأت مصنعاً آخر للحلج وآخر لعصر البذرة بالقرب من مزارعي في النيل الأبيض .

الفصل السادس

فترة الحرب العالمية الثانية

وطنية الضباط السودانيين

بعد ان اشتركت ايطاليا فى الحرب احدث الخطر بالبلاد ودنت المعركة من حدودنا وفى تلك الأيام الحالكة جاءنى لفيف من الضباط السودانيين وأبدوا لى شعوراً وطنياً عالياً ثم ذكروا أنهم لا يودون اطاعة أوامر قيادتهم فى الاشتراك فى حرب أوروبية ما لم يكونوا مؤيدين من الرأى العام فى بلادهم وذكروا أيضاً أنهم يعتبروننى أباً للسودان وأن ما أنصح به إن لم يعكس الرأى العام كله فهو يعكس الجزء المخلص الأمين منه فشكرتهم وقلت لهم « إن رأى أن تقفوا الى جانب الديمقراطية وان تصدوا الزحف الفاشى عن بلادكم فإذا ما انتهت الحرب فى صالح الديمقراطية واعتقد أن هذا ما سيحدث فسنكون فى موقف نطالب فيه بحقنا العادل فى الحرية والاستقلال » ثم ودعت الضباط وانصرفوا واشتركت قوة الدفاع السودانية فى الحرب وأبليت بلاء حسناً كما سجلت مفاخر مشهودة وساهم السودان بإمكانياته الاقتصادية ومواصلاته حتى نهاية الحرب.

ميثاق الاطلانطيقى وحق تقرير المصير

ولما أعلن عن ميثاق الاطلانطيقى عام ١٩٤٢ طلبت من محرر « جريدة النيل » التى انشأتها مع جماعة من الأصدقاء فى عام ١٩٣٥ أن يكتب مطالباً الحكومة بحق تقرير المصير فوراً بعد الحرب ولكن هذا المقال لم يعجب السكرتير الإدارى قدعانى للفظور فى منزله وذكر لى ان المقال الذى كتبته « النيل » لا يتفق مع الروح التى يجب ان تسود البلاد فى وقت الحرب وقال « أن المقال حوى أفكاراً مثيرة قد تسبب الاضطراب » ثم أخذ فى حديثه معى وقال أن فى وسع الحكومة أن تحرمنى من نيشان السير الذى منحتنى إياه فأجبتته بأن ما كتب فى « النيل » لا يخرج عن نطاق ما أعلنته بريطانيا والدول الديمقراطية على العالم أجمع. أما بخصوص سحب لقب سير منى فإننى ما كنت لاقبل هذا اللقب لو كنت أعلم انه يثنينى عن أداء واجباتى الوطنية.

مذكرة المؤتمر

ان الدعوة الى حق تقرير المصير التي اثارتها « النيل » احتضنها مؤتمر الخريجين وضمنها المذكرة التاريخية الخطيرة التي تقدم بها للحاكم العام في ١٩٤٢ وكان المؤتمر آنذاك قوة معنوية وان لم يكن قوة عددية وأدركت خطره الحكومة وحاولت أن تقلل من شأنه وتهون من قدر الداعين له وقد كان رئيس المؤتمر آنذاك السيد إبراهيم أحمد وهو شخص امتاز بأمانته واخلاصه بقدر ما امتاز بضبط النفس وهو فوق ذلك شخص لا يحترم التهريج السياسي والتعصب الوطني الضيق ولذا فقد كانت المذكرة التي رفعها تعبر عن صوت الجيل الجديد ولم تكن نفماً شاذاً يردده الانتهازيون من محترفي السياسة رغم ذلك فقد اغفلت الحكومة الرد على المذكرة إمعاناً منها في تجريح كرامة المؤتمر وظناً بأن ترفعها عن الرد سيحقر المؤتمر ويقلل من شأنه ولكن الدعوة الصادقة المخلصة لن تموت مهما تعرضت لبطش الباطشين وإرهاب المتجبرين وان تجاربي الخاصة تؤيد هذا المبدأ العام.

لماذا اشيع اننى اسعى للملكية ؟

لقد كنت اؤمن منذ بداية هذا القرن بان حقنا فى الحرية والاستقلال ان لم يرد الينا فسنرده عنوة وظلت هذه عقيدتى قبل انشاء حزب الأمة وبعد مولده رغم أجواء السياسة المتقلبة ومناوراتها المتعاقبة وظن البعض ان تمسكى بالاستقلال واصرارى العنيد فى الوقوف بجانبه تذكىه مصلحة خاصة اتوق لها ، وظن هذا البعض باننى ما كنت لابذل من اجل الحركة الاستقلالية لولا اننى اهدف لان اكون ملكاً على السودان واستطاع خصومى السياسيين ان يروجوا اشاعة سعيي للملكية فى السودان ومصر وربما تسربت الاشاعة للبلاد العربية عن طريق مصر ولم يقطع دابر هذه الاشاعة نفسي المتكرر لها الى ان قبرها الواقع باعلان حزب الامة للجمهورية والواقع كان لبعض الموظفين البريطانيين ضلع فى نشر الاشاعة فقد ظنوا انها سلاح ذو حدين ظنوا انها من جهة تزيدنى صلابة فى المطالبة بالاستقلال اذ كان هدف هؤلاء الموظفين الأول محاربة النفوذ المصرى فى السودان وانها اى هذه الاشاعة تزيل الثقة وتضرم نار الخلاف بين الانصار والختمية ولكن لم يكن فى وسع هؤلاء البريطانيين القيام بنشر الاشاعة الا فى حدود ضيقة جداً فطبيعة عملهم والتزامهم بالحياد جعلهم فى منأى عن الجمهور ولكن مصر التقطت هذه الاشاعة وسخرت لترويجها أجهزة الدولة المصرية وصحافتها وذلك لسببين : أولهما استعمال تلك الاشاعة ضدى وضد الانصار وثانياً لطعن الحركة الاستقلالية ووصفها بانها حركة أطماع ومكاسب شخصية وظل انصار مصر فى السودان يرددون هذه الاشاعة ترديداً ممجوجاً وأذكر ان احدى الصحف المصرية طالبت بمحاكمتى لانى خرجت عن الولاء للتاج المصرى

وطالبت بعرش آخر فى وادى النيل بجانب عرش القاهرة اما الانصار فلم يعبأوا بهذه الاشاعة ولم يعطوها اى قدر من التأييد او النفى فلم تكن علاقتى بهم علاقة سياسية ضيقة بل كانت ومازالت علاقة روحية وعلاقة سياسية رحبة .

لماذا قبلت المجلس الاستشارى

قلت ان الحكومة لم تعترف بمقدمى مذكرة المؤتمر ودعائى هذا لان اقبال الحاكم العام السير هدلستون فى قصره وذكرت له انهم خيبروا آمالنا باهمالهم للمذكرة فرد السير هدلستون بقوله « اننا سنعمل شيئاً للسودان » وكان الشئ الذى يقصده الحاكم هو المجلس الاستشارى لشمال السودان وفى نظرى ان السير هدلستون هو من ذلك الطراز من الرجال الذين تطفئ الروح الانسانية على ولائهم السياسى ومن أولئك الذين يرتفعون عن الصفائر عندما تلزمهم الحوادث بالوقوف الى جانب الانسانية أو الى جانب الضرورة السياسية وهذه الروح الانسانية الكبرى هى التى حدثت بالسير هدلستون الى الوقوف بجانب الاستقلاليين فى ١٩٤٦ واعتقد انه كان جاداً وأميناً فى تأييد الاستقلال ولم يكن سياسياً مختلاً كبعض الساسة من أبناء جلدته .

ولمست بتجاربى اشراقات هذه الروح الانسانية فى بريطانيين آخرين ومن يحكم على الأمة البريطانية بانها شرذمة من القراصنة او حتى انها جماعة من المتعصبين الذين لا يعملون الا لمصالح امبراطوريتهم فقد حكم حكماً جائراً ثم ان هذه النظرة المتشائمة لو صحت لانقطع كل أمل فى مستقبل البشرية ففى أوروبا كما لدينا فى الشرق جماعة صادقة الطوية وعلى هؤلاء نضع أملنا فى مستقبل الانسان .

ولما عرضت على فكرة المجلس الاستشارى قبلتها ونصحت رجالى ان يقبلوا الاشتراك فى المجلس وأذكر اننى ضربت لهم مثل الشخص الذى يطلب ديناً على آخر فهل يرفض إذا سلمه المدين جزءاً من دينه أم يأخذه ويطالب بالباقي وهكذا نحن يجب أن نقبل المجلس ونطالب بباقي حقوقنا .

ثم سافرت بعد ذلك لاركويت وقابلت هناك مستر بنت السكرتير القضائى فقال لى انكم فعلتم خيراً بقبولكم للمجلس الاستشارى لان هذا المجلس سيتطور بعد عشرة أو عشرين عاماً الى جمعية تشريعية .

الفصل السابع

حزب الأمة ونظام شباب الأنصار

تأسيس حزب الأمة

الشعوب الحية لا تستورد المبادئ بل تنبعث المبادئ من ظروفها وتاريخها وحضارتها واعتقد ان هذا هو الاحساس الذي حرك طائفة من الوطنيين لإنشاء حزب الأمة ليتيسر وجود جهاز يدفع الوطنية السودانية الى الامام ويستمد هذا الجهاز حياته وكفاحه وأمله من السودانيين.

انشئ حزب الأمة في عام ١٩٤٥ بدون ان تكون له برامج معقدة شعاره « السودان للسودانيين » والواقع ان شعار السودان للسودانيين الذي اتخذه حزب الأمة هو شعار قديم أمنت به منذ مطلع هذا القرن .

عندما أنشئ حزب الأمة في عام ١٩٤٥ كما ذكرت انتخب السيد عبد الله بك خليل سكرتيراً عاماً في اجتماع ضم أعضاء الحزب المؤسسين وفي عام ١٩٤٩ اختير ابني السيد الصديق رئيساً عاماً للحزب وقوبل هذا الاختيار بارتياح تام من أعضاء الحزب .

استطاع حزب الأمة ان يسجل في شهوره الأولى نحو نصف مليون من الأعضاء وكنت أعتقد حسب معلوماتي الخاصة وحسب التقارير التي تصلني من الأنصار بأنحاء السودان المختلفة ان ٧٠٪ من سكان شمال السودان ينضوون تحت لوائه ولكن الانتخابات للبرلمان الأول أتت بنتيجة تختلف عن هذه . أتت هذه الانتخابات بنتيجة تؤيد أن حزب الأمة أغلبية تفوق مجموع الأحزاب الأخرى ولكنها لم تبلغ الـ ٧٠٪ من سكان شمال السودان كما نعتقد ولكن حسب وضع الدوائر الانتخابية فإن حزب الأمة لم ينل أكثر من إحدى وعشرين دائرة في الست والتسعين دائرة .

كانت النتيجة صدمة غير متوقعة اخذنا نفكر في أسبابها ، ولا أعزو سبب تلك الهزيمة إلا لاننا لا نعرف الخداع السياسي والعمل في الظلام فنحن قوم نؤمن بما نقول ولا نجد سبباً يدعونا لنبتن غير ما نظهر وأظن كلما تطلب العمل السياسي مزيداً من المكر والخداع كلما كان فشلنا فيه أكثر .

أردنا ان يكون حزب الأمة مصدراً للبعث القومي وحركة شاملة تعم كل السودان ما

عدا قلة لم يكن لنا فيها أمل، هذه القلة هي الجماعة التي رضيت ان تتلقى التعليمات والأموال من مصر. ولكننا لم ننجح لسبب أن الختمية لم يشاءوا ان ينضموا لحزب الأمة لأسباب طائفية بل ان النزاع بينهم وبيننا اشتد فى بعض الظروف وقامت الصحف من الجانبين بحملات عنيفة كل ضد الآخر وبلغت الاتهامات والسباب المتبادل حداً جعل السكرتير الإدارى ان ينذر الصحف بأن توقف تلك الحملات والا اضطر لمنع صدورها بأمر إدارى.

والىؤكد إذا تم ما أردت والتقى الانصار والختمية فى حزب واحد فما كانت لتكون زعامته موضع خلاف بينى وبين السيد على الميرغنى وخصوصاً قد كنت أرى آنذاك ان القومية السودانية فى خطر وفى سبيل اتقاء ذلك الخطر كنت أقبل أى وضع تقتضيه مصلحة البلاد وليس بصحيح ان العداء الذى كان بيننا وبين الختمية يعود كله لأسباب تاريخية مرجعها ما حدث إبان فترة المهديّة.

السودانيون ينسون الأحقاد

الواقع ان الجماعات عموماً لا تحتفظ بأحقادها أمداً طويلاً ومن نعم الله على عباده ان جعل ذاكرة الإنسان ضعيفة، والسودانيون خاصة قوم ينسون احقادهم ويسرعون فى دفن عداواتهم، وأكبر دليل على ذلك ان العداء بيننا وبين الختمية اخذ يتلاشى وينكمش بعد انتهاء المهديّة، ولكن عوامل شتى أخذت فيما بعد تعمل فى توسيع الخلاف بينى وبين السيد على وبين الأنصار والختمية ولست فى حل من ذكرها بعد ان التقيت وتصافيت تماماً مع السيد على على مرضاة الله ورسوله وخير السودان وارتفعنا على تلك الخلافات لتعمل سوياً يداً واحدة لخير بلادنا.

الالتقاء مع السيد على الميرغنى

التقيت مع السيد على فى الوقت المناسب، التقينا قبيل خروج الحكم الأجنبى من البلاد ولو عاشت تلك الخلافات حتى اليوم لكانت كارثة تهدد الأمن والاستقرار فى البلاد، فبلادنا فى غنى عن خلافات كهذه فنحن فى حاجة إلى ضم الصفوف وتضافر الجهود حتى لا تنصرف جهود الناس للمشاحنات والنزاع بين الأحزاب والطوائف الذى يفتت قوى الشعب ويستوعب امكانياته بلا جدوى فإننا فى حاجة لتسخير كل الطاقات البشرية التى لدينا لرفع مستوى المعيشة حتى ننعم بالحرية التى حصلنا عليها.

الحرب على حزب الأمة

ما أن مضى حزب الأمة قدماً في نشر مبادئه حتى انهال عليه حكام مصر آنذاك سباً وتجريحاُ أما الانجليز فقد تفاضوا عن الحركة الاستقلالية وعن حزب الأمة إذا كان همهم الأول القضاء على النفوذ المصري ولكنني كنت على يقين بأنه سيأتي الوقت الذي سنختلف معهم فيه ولن يمشوا في هذا التهاون الى آخر الشوط .

لقد كان لنا اختلاف معهم في المنابر العامة يوم أعلن أعضاء حزب الأمة في الجمعية التشريعية إقتراحاً بالحكم الذاتي فقد اخذ الانجليز يضغطون على بعض الأعضاء لاسقاط الاقتراح فوقف أعضاء حزب الأمة الى جانب والانجليز الى الجانب الآخر وكان الفوز لاقتراح الحكم الذاتي ولأعضاء حزب الأمة بأغلبية صوت واحد .

قيام الحزب الجمهورى الاشتراكى

أيقن الانجليز آنذاك ان تعاوننا معهم سيقف عند حد ، فأنشأوا الحزب الجمهورى الاشتراكى ليقاوم حزب الأمة ، ولكن أغلب أعضاء الحزب الجديد لم يمكثوا طويلاً في عضويته حيث عاد الكثير منهم الى حزب الأمة تحت ضغط قوى تاريخية وروحية عاتية . فالعائدون في الواقع من أبناء الانصار ويبدو أن ولاءهم لعقيدتهم تحدى كل ولاء آخر . وليس هناك علامة لانحلال الأمة أكبر من التنكر للماضى فأمة من غير تقاليد ، ومن غير تاريخ ، لاتجد حافزاً لبناء المستقبل ، وأمة بلا ماضى هي أمة بلا مستقبل وهي أمة متفككة العرى متداعية البنيان .

أخطاء حزب الأمة

أردنا ان يكون حزب الأمة حركة تنبعث من ضمير الشعب وان تكون ثورة الامام المهدي وشخصيته ويطول انصاره هي الرصيد التاريخي والتراث القومى الذى يستمد منه الحزب حيويته وفخره ومصدر وحيه . هذا واننى لا ادعو قط للركون للماضى والاكتفاء بذلك وانما ادعو ايضاً للنظر والتطلع للمستقبل والعمل الجاد له والحزب السياسى الذى لا يعمل حساب المستقبل ويساير التقدم سيجد نفسه يوماً في عالم لا يتجاوب معه .

لم يكن حزب الأمة مبرأ من الأخطاء ومن أخطائه البارزة انه ذهب في بعض الظروف أكثر مما يجب في مهادنة الحكومة وقد تبرم شباب الحزب من سياسة المهادنة هذه . وكانت مهمتى ان احافظ على التوازن بين الشباب والقادة وكان لبعضهم مراكز حساسة في الجهاز الحكومى . وناصرت الشباب في عام ١٩٤٨ حينما طالبوا بابعاد بعض القادة من مجلس ادارة حزب الأمة وادخال بعض الشبان وكنت ادرك الخطر المحدق اذا اندفع الحزب وراء الشبان لان جماهيرنا جماهير تشربت بمبادئ ثورتنا الكبرى فإن اطلق لها

العنان فلن تقف عند حد وهذا يخالف سياستنا الموضوعة التي ترمى الى استخلاص حقوقنا بالطرق السلمية الا إذا عجزت هذه عن أداء ذاك فإننا سنسلك الطريق الآخر .

أفضال حزب الأمة

قلت أن لحزب الأمة أخطاء ولكن له أيضاً أفضال منها انه وقف بجانبى بقوة وصلابة في تحطيم اتفاقية صدقي - بيفن ، واذكر اننى كنت بأبا حين وقعت هذا الاتفاقية وزارثى هناك عدد كبير من زعماء العشائر وأفرادها مستنكرين تلك الاتفاقية فقلت لهم « إننى عشت ردحاً من حياتى فى ضيق وحرمان حتى أكلنا ورق الأشجار واننى الان مستعد ومصمم على ان أعود الى ما كنت عليه أو أسوأ منه فى سبيل الاستقلال فلن نفرط فى الاستقلال مهما كلف الثمن فإن لزم الأمر للتضحية والفداء فسأكون أول من يلبي النداء » وكان حماسهم عظيماً واستعدادهم للذهاب معى فى طريقى لا يحده شرط أو قيد .

ومن أفضال حزب الأمة ايضاً موقفه فى اتفاقية القاهرة وكان توقيعه فى تلك الاتفاقية الحد الفاصل بين الاستعمار والاستقلال . هذا فى المجال السياسى الخالص وله أو حزب الأمة ، انتصارات فى الميدان الخلقى واعتبر هذه الانتصارات الخلقية دعامة هامة فى حياة الأمم . فقد تحصن حزب الأمة تحصيناً تاماً من تسرب الأموال الاجنبية ولذا قد برئ من الداء الذى اصيب به الكثير من الأحزاب فى الشرق فلم يدخل خزينة هذا الحزب ولا خزينة دائرة المهدى التى تساهم فى نفقات الحزب قرش واحد من مصدر سياسى . اننا نتعامل مع الأجانب ولكن على أسس تجارية محضة ولكننا لم ولن نقبل معونة من مصدر اجنبى وهذا ما عنيته بقولى فى أول هذا الفصل بأننا أردنا ان ننشئ حزباً يعتمد فى حياته وكفاحه وأمله على السودانين وانى لأذكر بعض أعضاء الحزب داعبتهم أفكار كهذه عندما أنهالت الأموال المصرية على السودان ورأى هذا البعض ان تأخذ قرصاً مالياً من بريطانيا وكلمة « قرض » فى هذه الحالة هى تغليف لكلمة « رشوة سياسية » وبالطبع رفض الاقتراح وفى نظرى ان الدرع الواقى لحزب الأمة من الفساد هم شيوخ الانصار وشبابه .

تكوين رابطة شباب الأنصار

فى سنة ١٩٤٦ حيث بلغ النشاط السياسى اوجه وارتفعت حرارة الخصام بين الاستقلاليين والداعين لوحدة وادى النيل حتى كاد ان يحدث الانفجار فى تلك السنة تحدثت مع ابنى السيد عبد الله نقد الله عن الطرق التى ننظم بها الانصار وابدت له رغبتى فى تكوين رابطة لشباب الانصار .

شرع نقد الله فوراً في استشارة كبار الانصار في الامر ثم وضع دستوراً للرابطة واختارت الرابطة لها علماً ونداء «الله أكبر ولله الحمد» والغرض من رابطة شباب الانصار هو ان يدرج الشباب على تقاليد الاسلام العظيمة التي تشبع بها سلفهم الصالح. واسم الانصار مأخوذ من قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار لله} واطلق الإمام المهدي اسم الانصار على أحبائه واتباعه على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم «الانصار شعار والناس دثار».

أهداف رابطة شباب الانصار

وتهدف رابطة شباب الأنصار الى تقوية الروح الإسلامية بين الشباب حتى يعيش في جو مطهر من أدران الرذيلة، جو مشبع بتقوى الله وطهارة النفس وقوة الخلق واستقامة السيرة وهذا هو الجو الذي ينشده كل مسلم وتنشده كل أمة مسلمة.

لم تتف منظمة شباب الانصار عند حد تزويد أعضائها بتعاليم الاسلام وتزويدهم بسيرة قائدهم الأكبر الامام المهدي بل كان لشباب الانصار دور خطير في الميدان السياسي فما كانت الحركة الاستقلالية لتقف على قدمين لولا سندهم وحماسهم الدافق ورجولتهم الفائقة والآن وبعد الاستقلال فلشباب الانصار دور أعظم وخطر فليس هناك خطر متوقع على المسلمين او على السودان في ميدان الحرب وانما الخطر ينبعث من الميدان السياسي والخلقي والاقتصادي.

والدور الذي آمل ان يلعبه شباب الانصار هو حماية البلاد من تسرب الاتجاهات السياسية والخلقية والاقتصادية المضادة لتعاليم الإسلام ودستوره والدفاع عن الاسلام وعن السودان يتركز في تزويد المسلمين بتعاليم دينهم وترويض روح الاسلام وهذه كفيلة بحماية البلاد من تسرب المبادئ الملحدة وتسرب الانحلال والفساد وانتشار الافكار الاقتصادية الوافدة من الخارج.

صلتي بشباب الأنصار

لم تكن صلتى بشباب الانصار صلة قيادة دينية أو سياسية فحسب بل هي أيضا صلة أبوية واني احس وانا بينهم بجو كله صفاء واخلاص وتحاب، الجو الذي يعيش فيه الأب مع أبنائه البررة المخلصين.

الفصل الثامن

بروتوكول صدقي - بفن

لماذا اعترض على وضع السودان تحت التاج المصري ؟

كنت اتتبع المفاوضات الانجليزية المصرية لتعديل معاهدة عام ١٩٣٦ المعقودة بين بريطانيا ومصر باهتمام وحذر شديد منذ بداية المفاوضات في مارس عام ١٩٤٦ وكنت دائماً شديد الاعتراض على وضع السودان تحت التاج المصري كما ترغب بعض العناصر في السودان لان التاج معناه السيادة.

وكنت أعترض على وضع السودان تحت التاج المصري لاني اعلم علم اليقين ان تبعية السودان للتاج المصري تعني أن يفقد السودانيون السيادة على بلادهم وان يخضعوا لمصر خضوعاً لا خلاص منه. كنت اعلم ان خضوعنا للتاج المصري معناه فناء ذاتيتنا وقوميتنا واخلاقنا وتقاليدها وكل عزيز نملكه ونعيش من أجله. كنت اعلم أن خضوعنا لمصر معناه ان تفتح ابوابنا واسعة للدعاية المصرية والنفوذ المصري كنت اعلم ان خضوعنا لمصر معناه الولاء لتاج مصر بنص القانون والولاء لتاج مصر يحبس انفس الحركة الاستقلالية ويقتلها. وكنت اشفق على قومي وبلادي من التأثير المصري والنفوذ المصري والاغراء المصري الذي اخذت طلائعه حينذاك تطل علينا، من أجل هذا كله كنت اتتبع المفاوضات باهتمام وحذر.

رسالة هامة :

في اكتوبر عام ١٩٤٦ انتقلت المفاوضات من القاهرة الى لندن وكان يرأس الفريق المصري رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت اسماعيل صدقي باشا الذي اشتهر بذكائه ودهائه وولائه لتاج مصر وكان يرأس الفريق البريطاني المستر ارنست بفن وزير خارجية المملكة المتحدة، وكانت أنباء هذه المفاوضات تصلنا متقطعة مبتورة ناقصة وذات يوم اتصل بي صديق يطلب أن أبعث اليه بمن يحمل الى منه رسالة هامة فبعثت بابني الصديق.

وعاد الى الصديق برسالة من الرجل يقول فيها انه وصلتته أنباء من لندن تفيد بان الانجليز والمصريين اتفقوا على أن تكون لمصر السيادة على السودان وقال الرجل في رسالته انه يعتقد ان حاكم السودان العام لا يملك نفوذاً يعترض به على ذلك الاتفاق ولا قوة يقاومه بها واضاف انه لا يستطيع ان يرى اقدر مني على تحطيم ما اتفقوا عليه.

ونزل النبا على نفسى نزول الصاعقة وكان ذلك يوماً مظلماً من أيام حياتى تراءت لى فيه جهودى التى بذلتها السنين الطوال لتحقيق الاستقلال تتداعى امام ناظرى وتنهار .

تصريح صدقى

ودرست الامر مع رجالى وقبلنا جميع الاحتمالات وعقدنا الخناصر ان نبذل كل ما نستطيع من جهد وان نضحى بكل ما نملك فى مقاومة هذا الاتفاق الجائر، وخرجت الصحف تحمل تصريحاً ادلى به صدقى عند وصوله الى القاهرة من لندن قال فيه لقومه: « اتيتمكم بالسيادة على السودان » . وماكدت أقرأ ذلك التصريح المشئوم حتى تحقق لى أن الخبر صحيح وقررت السفر فى الحال الى القاهرة ولندن .

أتصلت بمكتب السكرتير الادارى وتحدثت الى المستر جيمس روبرتسون الذى كان حينذاك سكرتيراً ادارياً لحكومة السودان وسألته عن حقيقة الامر ونقلت إليه ما تناقلته الصحف على لسان صدقى فقال لى « ان تلك الأنباء ليست رسمية ولكن يبدو ان حاكم السودان العام قد صدرت إليه الأوامر بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه » وهو - أى روبرتسون - لا يعرف تفاصيل ما اتفق عليه وكان الحاكم العام السير هيوبرت هدلستون فى ذلك الوقت بلندن .

وحدثنى روبرتسون أن الحاكم العام كان فى طريق عودته الى الخرطوم لينفذ الأوامر التى صدرت اليه .

وحدثنى روبرتسون عن رغبتى فى السفر الى انجلترا ومصر وقلت « انى لا أريد منه غير التأشير على جواز سفرى واخلاء سبيلى » . فتساءل كيف أسافر والحاكم العام لم يصل بعد فحدثته ان ذلك أمر لا شأن له به .

برقية الى لندن

وكنيت ادرك ان بعض موظفى حكومة السودان من البريطانيين لا يهتمهم أمر البروتوكول ما دام لا يؤثر على ادارتهم للسودان ولا يعرض مصالحهم للخطر .

ولما سمع منى المستر روبرتسون ذلك وعدنى ان يعاوننى باطلاعى على جلية الأمر ووعد ان يؤشر على جواز سفرى مما مكننى من إرسال برقية الى لندن واخرى للقاهرة تنبئ عن عزمى السفر للتحدث مع المسئولين فى مسألة السودان وحدثنى روبرتسون انه سيطلب من الحاكم العام ان يلتقى بى فى القاهرة ويعرض على تفاصيل ما تم الاتفاق عليه إن شاء الله .

وكنيت طلبت فى برقيتى لصدقى وأتلى ان يحدد لى موعداً اتباحث معهما فيه فوصلنى رد من المستر اتلى رئيس وزراء بريطانيا يرحب فيه بمقدمى ويعرب عن استعدادة للقاءى

اما صدقي فقد أهمل برقيتي وأغفلها ولم يرد عليها .

اليوم المشهود

وكان الجو في الخرطوم ينذر بخطر عظيم فقد ثارت حفاظ الاستقلاليين في جميع انحاء السودان وأخذت مواكبهم تفد الى الخرطوم من كل حذب وصوب مما دفعني أن أناشدتهم التزام الهدوء والعودة الى أريافهم ومدنهم حتى ينجلى الأمر وكانوا جميعاً مستعدين للتضحية بكل مرتخص وغال في سبيل استقلال السودان وسيادته مما شد في عضدي وقوى من عزمي وكانت قد وصلتني برقيات من كثير من زعماء القبائل من بقاع السودان المختلفة، أعرب فيها مرسلوها عن استنكارهم للاتفاق وعن استعدادهم لمؤازرتي .

كان كبار الاستقلاليين في الخرطوم قد قرروا ان يستقيلوا من المجلس الاستشاري لشمال السودان والا يتعاونوا مع قوم ثبتت خيانتهم للعهد وغدرهم بأهل السودان . لقد التزم الانجليز الا يقطعوا بأمر في شأن مستقبل السودان الا بعد استشارة السودانيين بالطرق الدستورية وقد أعلن مع صدقي وزير خارجية المملكة المتحدة المستر ارنست بفن نفس الرجل الذي أعلن في البرلمان الانجليزي في السادس والعشرين من مارس عام ١٩٤٦ أن حكومة صاحبة الجلالة تتطلع الى اليوم الذي يستطيع فيه السودانيون ان يقرروا نهائياً مستقبلهم السياسي بأنفسهم وقال ان غرض حكومة السودان أن تؤسس منظمات للحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال وأكد للسودانيين انه لن يحدث أى تغيير في وضع السودان كنتيجة لتعديل المعاهدة حتى يستشار السودانيون بالطرق الدستورية، اذن فقد تنكرت بريطانيا لوعدها هذا وارتضت ان تضع السودان تحت التاج المصري دون استشارة السودانيين التي وعدتم بها .

وتألفت في الخرطوم جبهة استقلالية انتظمت فيها الأحزاب التي تدين باستقلال السودان كلها، والعناصر الوطنية التي تتمسك بالسيادة الكاملة، وقامت هذه الجبهة بتأييد دعاة الاستقلال في انحاء السودان المختلفة. وقد نظمت هذه الجبهة المظاهرات في المدن الكبرى وأعربت فيها عن استعدادها للتضحية في سبيل الاستقلال .

وقبيل سفري الى القاهرة فلندن اصدرت بياناً قلت فيه :

« انكم تعلمون موقفى من مستقبل السودان وتمسكى بمبدأ (السودان للسودانيين) ونيل الاستقلال التام .

واننى لا أزال مصراً على ذلك ولن ألو جهداً في سبيل تحقيق هذا المبدأ ولا أشك في

أننى سألقى عون كل المخلصين المؤمنين بحقهم من المواطنين فى جميع الأحزاب ولذا أدعوكم جميعاً الى تقدير دقة الموقف ومعالجته بروح الاخلاص والتقدير، وتجنب كل ما من شأنه ان يوسع شقة الخلاف بينكم ويضاعف المسئوليات على الذين يعملون لخير السودان كما أدعوكم الى التزام الهدوء والنظام حتى تنجلى الأمور التى ما تزال غامضة ولنعمل على جمع صفوفنا للعمل فى المستقبل لبلادنا .

واننى لوائق من ان الجهود التى يجب أن نبذلها الآن والتى سيساعد الهدوء على القيام بها ستؤدى الى نتائج حسنة .

وأخيراً أتقدم بطلب خاص لجميع الأشخاص الذين أتوا الى المدن الثلاث من المناطق الخارجية أن يرجعوا الى محلات اقامتهم بدون تأخير ويستأنفوا أشغالهم الخاصة .»

سافرت من الخرطوم الى القاهرة فى نوفمبر عام ١٩٤٦ على طائرة بحرية وكان يرافقنى ابنى السيد محمد الخليفة شريف وابنى الدكتور بشير محمد صالح ووصلنا القاهرة بالليل... لم تشأ الحكومة المصرية أن تبعث الى المطار يمن يستقبلنا أو يرحب بنا وكان علينا ان نقضى الليل فى القاهرة وان نلتقى فيها بحاكم السودان العام السير هيوبرت هدلستون .

وبينما نحن فى الفندق « هليوبولس » بالقاهرة ومعى عدد من أبنائى الطلبة الذين يتلقون العلم فى مصر زارنى الحاكم العام وكان يرافقه سكرتيره المستر لوس الذى صار فيما بعد مستشاراً سياسياً للحاكم العام ويرافقه أيضاً وكيل حكومة السودان بالقاهرة المستر هزلدن ومساعدته السيد صموئيل عطية فأراد أبنائى ان ينسحبوا من المجلس ولكن الحاكم العام أشار اليهم الا يفعلوا وكان يتحدث بالانجليزية ويتولى الترجمة منها الى العربية السيد صموئيل عطية .

واطلعنى الحاكم العام فى تلك الجلسة على الاتفاق الذى أبرمه المستر بفن مع صدقى باشا ووقعه عليه بالأحرف الأولى من أسميهما توطئة لعرضه على برلمانيهما وسألت الحاكم العام ان كان يستطيع ان يؤجل الدعوة لتأييد الاتفاق لحين عودتى فأجاب انه لا يستطيع ولا يمكن ان يعدنى بشئ فى هذا الصدد .

وأعرب لى الحاكم العام عن اغتباطه بسفرى وأكد لى أنى سأجد هناك كل ترحيب وحدثنى ان رئيس وزراء المملكة المتحدة المستر اتلى على استعداد لاستقبالى وان كبار رجال الحكومة البريطانية يرحبون بمقدمى ثم أشار الى أن مهمتى صعبة وعسيرة وافصح عن تخوفه فى ألا أستطيع تغيير ما تم الاتفاق عليه ولكنه رأى أن زيارتى على أى حال ستمكننى من الإدلاء بآرائى وإسماع صوتى .

وكان نص الاتفاق الذى أبرم كما سمعت من السير هيوبرت هدلستون كما يلى

« ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم اعداداً فعلياً للحكم الذاتى وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام للمستقبل للسودان والى أن ينهى الطرفان الساميان المتعاقدان الاتفاق التام المشترك بينهما، لتحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين، تظل اتفاقية عام ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة عام ١٩٣٦ مع ملحقاتها والقرارات من ٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية.

واضطرت ان أحدد موعد قيامى من القاهرة لأدرك الموعد الذى حدد لى لمقابلة رئيس وزراء المملكة المتحدة فى لندن فى اليوم التالى لمقابلة رئيس وزراء المملكة المتحدة

وفى لندن كان كل شئ قد أعد لمقابلتى لرئيس وزراء المملكة المتحدة بلندن . ويرافقنى الاستاذ يعقوب عثمان الذى كان مندوباً لحزب الأمة ببريطانيا فى ذلك الوقت . وحضر اجتماعنا المستر هلسون المستشار الذى كان يعمل بمعارف حكومة السودان يراقب الترجمة بالعربية ممثلاً لبريطانيا .

مكننا مع المستر اتلى نحواً من ساعتين كاملتين كنت أتحدث خلالهما معظم الوقت وابتدرنى رئيس الوزراء قائلاً:

« ان المصريين ظلوا يطالبون بالسيادة على السودان منذ سبعين عاماً فأين كنتم طيلة هذه المدة؟ » قلت له: « كنا غائبين، لانملك حق الغائب؟ انكم تتفاوضون بشأننا ولا تطلعونا على ما تقولون ونحن اصحاب الحق الأول فيه بل تكتمون علينا أخص ما يخصنا . ألم تعدونا ألا تحدثوا تغييراً فى وضع بلادنا دون استشارتنا؟ ألم نصدقكم ونتعاون معكم؟ ألم نشترك معكم فى الحرب ونسخر كلما نملكه من رجال ومال فى سبيل نصرتكم؟ ألم نضع مواردنا تحت تصرفكم أيام محتكم؟ وماذا لقينا بعد هذا كله؟ لقينا البروتوكول الذى يسلبنا أعز ما يعيش الرجل من أجله - سيادتنا وعزتنا واستقلالنا . اننا شعب معروف لا يصح تجاهله وقد حاربناكم وحاربنا المصريين معكم وحاربنا قبلكم الأتراك . ألا تعرفوننا؟ »

وسألنا أن أدلى برأى فى الاتفاق فحدثته « انه اتفاق ظالم جائر لا يليق أن يصدر عن حكومتكم التى تقول بانها تهدف الى تحرير الشعوب » وأوضحت له اننا لا نقبل بالخضوع للتاج المصرى ولا نرضى بالسيادة على بلادنا بديلاً .

السيادة المصرية

وحاول أن يوهمني ان الاتفاق لا يحدث تغييراً في وضع السودان ولا إدارته وهو لا يحرم السودانيين حقهم في ممارسة تقرير مصيرهم النهائي متى أن أوان ذلك. فقلت له: «ان السيادة المصرية تتعارض مع أمانينا وأماننا»، وأكدت له عزم السودانيين على مقاومتها مهما كلف الأمر وقلت: «أنى لا أرى لمصر حقاً قانونياً في السيادة على السودان الا اذا اعتمدت على حق الفتح، وهذا عندى اعتقاد خاطئ بنص ميثاق الأمم المتحدة الذى لا يعترف بحق الفتح بل يمنح الشعوب المقهورة حق تقرير المصير وأوضح له أن نظرية وحدة وادى النيل التى تتعلق بها مصر تتعارض مع حق السودانيين في تقرير المصير. وذكرت له بأن المصريين طالبوا بالسيادة على السودان عند الفتح فلم تعترف لهم بريطانيا بها، وجاءت اتفاقية ١٨٩٩ خالية من نص يمنح مصر تلك السيادة بل هى أغفلت الإشارة إليها. أغفلتها فى حين أن الانصاف والعدل كان يقتضى بأن يوضح انها محتفظ بها للسودانيين، وذكرت له لما رسم الدستور المصرى عام ١٩٢٢ أراد المصريون ان يلقبوا ملكهم بملك مصر والسودان ولكن الحكومة البريطانية اعترضت سبيلهم وقاومت رغبتهم. وذكرت له ان مصر عادت تطالب بالسيادة على السودان عام ١٩٣٦ فلم تجد استجابة لمطلبها هذا بل أكدت معاهدة عام ١٩٣٦ ان السيادة مغلقة ولم تزد على ذلك.

الأمن والاستقرار

ذكرته هذا كله وتساءلت لماذا عادت بريطانيا فقبلت ما رفضته فى الماضى؟ لماذا ارتضت ان تضع السودان تحت التاج المصري؟ وحذرت من مغبة هذه النزعة البريطانية الجديدة ومن أثرها على حالة الأمن فى السودان، بل أكدت له أن الصداقة التى كانت قائمة بين السودان وبريطانيا ستقلب عداء لا محالة اذا ما تمسكت بريطانيا بموقفها هذا، وأوضحت له أنى لا أستطيع أن هم لم يستبينوا الأمر ان أعاونهم على المحافظة على الأمن والاستقرار فى بلادى.

وأوضحت له أيضاً أنه ليس بيننا وبين مصر عداء بل أكدت له أن السودان فى المستقبل سيتعاون مع مصر المستقلة على خير ما يكون التعاون ويتفاهم معها على خير ما يخدم مصالح الشعبين.

وجاء دوره فى الحديث فشكرنى على ما أدليت به، وأكد لى أن حكومته وشعبه ينظران الى مسألة السودان بعين الاعتبار والاهتمام وأشار الى الجهود التى بذلها السودان فى الحرب العالمية الثانية بالتقدير والإعجاب، ثم أخذ يشرح سياسة حكومته نحو السودان فقال:

السياسة البريطانية

«لقد اعترفنا للسودان بحق تقرير المصير ووافقنا على قيام المؤسسات الدستورية فيه

ومنحنا الحاكم العام هيوبرت هدلستون كل تعضيد ، فقلت له :

« ولكن يؤسفني انكم بتوقيعكم البروتوكول أخذتم بيدكم اليسرى ما منحتمونا إياه بيدكم اليمنى » فقال لي : « ان البروتوكول لا يغير من وضع السودان أو إدارته وانه انما يثبت أمراً قائماً » فقلت له « والسيادة » قال : « هذه كلمة قانونية ذات معان مختلفة » وأضاف ان البروتوكول خال من كلمة السيادة وحاول ان يتهرب مما قلت ولكنى تمسكت بوجهة نظرى واعتراضى على البروتوكول وقلت ان اخضاع السودان للتاج المصرى معناه وضع سيادة السودان فى يد مصر وذلك ما نقاومه وأوضحته له الاخطار التى تنشأ من ذلك الوضع واضفت ان تقرير المصير يقتضى توفير الحرية اللازمة للاختيار وهذه الحرية تنعدم متى خضع السودان لتاج مصر لان الدعوة الاستقلالية حينذاك تكون خروجاً على القانون وثورة على التاج وتمرداً على الملك .

ولم يسع المستر اتلى ازاء هذه الحجج التى أدليت بها وهذا الاسلوب الذى انتهجته فى بسط رأيي « لين فى غير ضعف وقوة فى غير عنف » الا ان يستسلم ولكنه لم يعلن استسلامه صريحاً على شدة الحاحى عليه بل مع حاكم السودان العام . فعلمت فى تلك اللحظة انى انتصرت على صدقى - بفن وانى اجهزت على اتفاقهما الذى وقعاه بالأحرف الأولى من أسميهما .

وكان مصداق اعتقادى هذا خلافاً فيما بعد على تفسير البروتوكول ، صدقى يقول انه لا يمنح السودانين حق تقرير المصير إلا فى نطاق الاتحاد مع مصر وبفن واتلى يقولان له « لقد كذبت » .

ولم أشأ أن أغادر لندن قبل أن أقابل المستر بفن الذى كان فى زيارة لأمريكا وقد علمت انه أقوى شخصية فى حكومة اتلى وأوسع منه نفوذاً وخشيت إن أنا لم أقابله أن يؤثر على أتلى ويقنعه بالتخلي عما أرتبط به معي . « والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين » ، اذن لم يكن بد من بقائى فى لندن حتى يعود العملاق الذى شاء ان يضع بلادى تحت التاج المصرى فخابت مشيئته .

ومكثت فى لندن عشرين يوماً كان بردها قارصاً ، وكانت صحتى فيها معتلة ولكن عزائى كان أنى سأنقذ بلادى من برائن الأسد وسأحقق الآمال التى كرسى حياتى لخدمتها وهى الاستقلال والسيادة للسودان .

الفصل التاسع

المؤسسات الدستورية

لماذا قبلت التطور الدستوري؟

من أهم العوامل التي منعت جمع كلمة السودانيين اختلافهم على قبول التطور الدستوري كالمجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية.

لقد كنت أرى الانجليز يسировون على مبدأ الاستشارة الفردية في شئون البلاد مما يتيح لهم التلاعب بحقوقنا، فكانوا يقولون للأعيان إذا تحدثوا معهم في أمر: «هذا ليس من رأى المتعلمين»، وإذا تحدثوا مع المتعلمين يقولون لهم: «هذا ليس من رأى الأعيان».

ولذلك كان لابد من إيجاد هيئة تتحدث برأى الجميع وتقضى على مثل هذه الاتصالات وكنت شديد الحرص على قيام هذه الهيئة ولكنها عندما قامت اضعفها تخلف فريق من السودانيين عن دخولها.

الأسباب التي أدت لقيام هيئة دستورية

إن انتشار الوعي السياسى أثناء الحرب العالمية الثانية والمطالبة التي ذكرناها سابقاً بتحديد مآل سيادة السودان والمذكرة التي قدمها الخريجون عام ١٩٤٢ أدت لدفع الانجليز أن يفكروا جدياً فى إنشاء هيئة يشترك فيها السودانيون فى تصريف شئون البلاد السياسية بصفة استشارية فى بادئ الأمر، لقد احتوت مذكرة الخريجين على اثني عشر مطلباً هي:

(١) اصدار تصريح مشترك فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية يمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة، وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق، حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني.

(٢) تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين.

(٣) تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من الميزانية للتعليم.

- (٤) فصل السلطة القضائية من السلطة التنفيذية .
 - (٥) إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار .
 - (٦) وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية .
 - (٧) وقف الهجرة الى السودان فيما عدا ما قرره المعاهدة الانجليزية - المصرية .
 - (٨) عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة .
 - (٩) تطبيق الرفاهية والاولوية وذلك :
 - أ- باعطاء السودانيين فرصة الاشتراك في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسئولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية .
 - ب- قصر الوظائف على السودانيين أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين تملأ بعقود محددة الاجل وتدريب في أثنائها السودانيون لملئها في نهاية المدة .
 - (١٠) تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .
 - (١١) وضع قانون بالزام الشركات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب .
 - (١٢) وقف الاعانات لمدارس الارسلات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب .
- وأذكر اننى قابلت السكرتير القضائى فى أركويت فى عام ١٩٤٣ وتطرق حديثنا للمنظمات الدستورية التى يمكن للسودانيين ان يعبروا فيها عن رأيهم حول مسائل حكم بلادهم فحدثنى عن المجلس الاستشارى وعن تطور ذلك المجلس حتى يصبح جمعية تشريعية فسألته متى تقوم تلك الجمعية فى رأيه؟ فأجاب: ربما كان ذلك بعد عشر أو عشرين سنة!!.

قيام الجمعية التشريعية

لقد قامت الجمعية التشريعية بعد خمس أو ست سنوات من تاريخ حديثى مع السكرتير القضائى باركويت ومما يجدر ذكره ان العناصر التى عارضت الجمعية التشريعية فيما بعد كانت قد قبلت المجلس الاستشارى ودخلته .

بعد قيام الجمعية التشريعية اشتدت المعارضة لها فخشيت ان تكون هذه المعارضة معارضة لفكرة الاستقلال لا للجمعية نفسها ومما قوى هذا الظن فى نفسى ان بعض كبار معارضى الجمعية كانوا يصرحون بانهم يرفضونها حتى ولو انها جاءت مبرأة من كل عيب

وهذا كلام ليس له إلا معنى واحد وهو انهم يرفضونها لان مصر كانت يومئذ ترفضها لانها تعتبرها الخطوة التي تسبق قيام الحكم الذاتى الكامل والبرلمان ، وانها العامل الأول فى تحديد الكيان السودانى الخالص .

لقد كان دستور الجمعية التشريعية ناقصاً وسلطاتها مبتورة واعتقد ان السبب فى ذلك هو مقاطعة فريق كبير من السودانين لها وعدم اجتماع الكلمة على المطالبة بدستور واسع السلطات فعلى حين كنت أشدد ومعى حزب الأمة فى المطالبة بالدستور كان معارضو الجمعية يصرحون علناً بتحريض مصر بأنهم لا يريدون دستوراً ولا جمعية وانهم يريدون الاتحاد مع مصر تحت الشاح المصرى .

فوائد الجمعية التشريعية

وقامت الجمعية التشريعية وكان لها فوائد التي لا تنكر فقد دربت عدداً من الوزراء والنواب السودانين على نظم الحكم والحياة البرلمانية الديمقراطية تدريباً عملياً ، كان له أثر واضح فيما بعد كما ان اشتراك بعض الوزراء السودانين فى مجلس الحاكم العام كان تدريباً لهم على ممارسة سلطات الحكم من القمة لأول مرة فى تاريخ الحكم الشئائى .

ومن مفاخر الجمعية التشريعية انها أجازت قراراً رفع لدولى الحكم الشئائى يمنح السودان الحكم الذاتى . ولقد لقيت توصية الجمعية معارضة قوية من الحكومة ومن الانجليز داخل الجمعية حتى ان قرار الحكم الذاتى فاز بأغلبية صوت واحد فقط . وكان ذلك القرار هو الاساس الذى قام عليه الاستقلال والبرلمان الحالى .

لجنة الدستور

وتشكلت لجنة الدستور لوضع دستور الحكم الذاتى عام ١٩٥٠ اشتركت فيها المعارضة وارسل الحاكم العام نسختين من الدستور واحدة لانجلترا والاخرى لمصر وكنت اعتقد ان انجلترا لن تتردد فى الموافقة نظراً لتصريحات ساستها المتكررة بأنهم سيستجيبون لرغبة السودانين عندما يبدونها بالطرق الدستورية ولكن انجلترا صممت ستة أشهر دون أن ترد بكلمة واحدة .

بعض الأساليب التي استعملها الانجليز فى معارضة الحركة الاستقلالية؟

ظهر لى ما كنت اتوقعه منذ زمن وهو ان الانجليز سيسفرون فى عداء الحركة الاستقلالية عندما يرون منها الجد فى المطالبة بالحكم الذاتى والاستقلال .

وكانت الخطوة من ناحية الانجليز بعد معركة الحكم الذاتى فى الجمعية التشريعية هى خلق الحزب الجمهورى الاشتراكى وإبرازه الى حيز الوجود لاضعاف حزب الامة، واجتذاب عناصر زعماء العشائر منه، فعمل الانجليز سافرين لتحقيق هذه الغاية فهددوا النظار والعمد وضغطوا عليهم بكل وسائل الارهاب والترغيب فقابلت الحاكم العام وسألته عن السبب الذى جعلهم يشجعون قيام الحزب الجمهورى الاشتراكى فقال لى بكل صراحة « لمحاربة حزب الامة » وكان يتولى تنفيذ هذه الخطة المستر هو كسويرث مساعد السكرتير الادارى الذى شرع فى محاربة حزب الامة بالضغط على نظار القبائل المنضوية تحت لوائه وادخلهم فى عضوية الحزب الجديد ولكنهم سرعان ما عادوا الى حزبهم القديم. ويبدو ان تلك السياسة كانت تحوز على موافقة الحكومة البريطانية اذ اننى لما سافرت الى لندن بعد ذلك وذكرت للمستر ايدن وزير الخارجية الحزب السافرة التى تشنها ادارة الحكم الثنائى ضد الحركة الاستقلالية وجدت انه عليم بتفاصيل الخطة وما يجرى فى السودان.

واذكر ان بداية الحزب الجمهورى كما اخبرنى المستر هو كسويرث ان يكون بمثابة اتحاد يدافع عن مصالح النظار كما زعم فقلت: « ولماذا لا تكتفون بتمثيلهم فى الجمعية التشريعية؟ وهل مصالحهم تختلف عن مصالح بقية طبقات الشعب »

ومن أساليب الانجليز فى حربهم ضد الحركة الاستقلالية انهم اخذوا ينشرون القول بأن السودانيين يمارسون فعلاً الحكم الذاتى فى الجمعية التشريعية، فلماذا يطالبون به؟ وأذكر ان بعض كبارهم ذكر هذا الرأى فى جلسة من جلسات الجمعية التشريعية.

سفرى لانجلترا ومحادثتى مع المستر ايدن

ارسل الدستور المقترح الى كل من دولتى الحكم الثنائى كما قلت ومضى زمن دون رد من كليهما فرأيت ضرورة الاتصال بالمسؤولين فى الدولتين فسافرت الى انجلترا وصحبنى ابنى السيد الصديق والاستاذ عبد الرحمن على طه وكانا يتوليان مهمة الترجمة.

قابلت المستر ايدن وطالبته بالموافقة على دستور الحكم الذاتى وتحديد زمن للاستقلال التام لاننى كنت اخشى ان يطيل الانجليز فترة الحكم الذاتى مما يجعل شئون السودان الخارجية فى ايديهم فكان رده: « انه فى اليوم الذى يقوم فيه الحكم الذاتى وينعقد البرلمان يستطيع البرلمان ان يعلن استقلال السودان » فطلبت منه ان يعطينى موافقة حكومته كتابة على هذه الخطوة فقال لى انه سيعلمها فى البرلمان البريطانى بعد ثلاثة أيام وقد فعل فقد طلبت منه ان يكون الانتخاب مباشراً فى جميع الدوائر ولجميع طبقات الشعب.

قال لي المستر ايدن في نهاية المحادثة : «ها قد اجبنا جميع مطالبكم وسأعلن هذا الكلام في البرلمان فإن وافقت مصر على قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان فيها والا فسننتظر ستة أشهر حسب القانون ثم نخرج من السودان وتستطيعون انتم ان تعلنوا استقلال بلادكم.»

الدعوة المصرية وتلييتي لها

ومن لندن ذهبت الى القاهرة تلبية لدعوة من حكومة الثورة المصرية وكان على رأسها اللواء محمد نجيب وقبيل قيام الثورة وبعد ارسال مشروع الدستور الى مصر جاء تني دعوة من رئيس الحكومة المصرية السيد نجيب الهالالي لأرسل وفداً من قبلي للتفاوض ثم سقطت حكومة الهالالي وخلفه السيد حسين سري الذي دعاني كي احضر شخصياً ثم حدث الانقلاب العسكري.

قد قبولت في مصر من الشعب والحكومة استقبالا يدل على الشعور الاخوى العميق الذي يكنه الشعب المصري للشعب السوداني وقابلني اللواء نجيب وسألته عن اليوم فقال : «الأحد» فقلت له : «ستعلن انجلتيرا في برلمانها يوم الاربعاء اعترافها بالحكم الذاتي والاستقلال للسودان فسارعوا انتم حتى لا تسبقكم انجلتيرا» فقال لي نجيب : «سنعطى السودان دستورا خيراً من الذي وافقت عليه بريطانيا فاختر لي نخبة من الاستقلاليين.» فاخترت له عدداً من أعضاء حزب الامة وتم وضع دستور الحكم الذاتي بموافقة مصر وبريطانيا وأمضينا مع المصريين اتفاقية السودان وهذا هو نص الاتفاقية التي ابرمت فيما بعد بين الدولتين المتعاقدين :

(١) رغبة من الدولتين المتعاقدين في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل.

(٢) لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لانتهاء إدارة الثنائية انهاء فعلياً فانها تعتبر تصفية لهذه الادارة، ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

(٣) يكون الحاكم العام ابان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان سلطات هذه اللجنة.

(٤) تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين

اخرين ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .
(٥) لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليماً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين فقد اتفقنا الا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

(٦) يظل الحاكم العام للسودان مسئولاً مباشراً أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي :

أ- أى تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١-١ [أ] من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

ب- الشؤون الخارجية .

ج- أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته وفى هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقدتين وعلى كل من الحكومتين ان تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

(٧) تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانييين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ويكون تعيين الأعضاء غير السودانييين بمعرفة حكومة كل منهم وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

(٨) رغبة فى تهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف

من :

أ- عضو مصرى ، وعضو من المملكة المتحدة ، ترشيح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام وثلاثة أعضاء سودانيين ويختارون من قائمة تتضمن خمسة أعضاء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانييين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

ب- عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

(٩) تبدأ فترة الانتقال فى اليوم المعين بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى ومع مراعاة اتمام السودان على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن وينبغى على أية حال

الا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتي :
يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للمشروع في
تقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

(١٠) عند اعلان الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار تضع الحكومة السودانية
القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان
لإقراره ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته وتوضع التدابير
التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيده الانتخابات
وأية تدابير اخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية وتقبل
الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

(١١) تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار
البرلمان السوداني رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير وتتعهد
الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى
ثلاثة شهور .

(١٢) تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :
الأول : ان تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .
الثاني : ان تعد دستوراً للسودان يتلاءم مع القرار الذي في هذا الصدد كما تضع
قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم .

وتقرر مصير السودان :

أ- إما ان تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

ب- وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

(١٣) تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق
بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا
القرار .

(١٤) اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للملحق
الرابع لهذا الاتفاق .

(١٥) تصبح احكام هذا القانون وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

القاهرة في يوم ١٢/٢/١٩٥٢م

توقيع

محمد نجيب

رالف اسكراين سيتفنسون

وبقيت الاحزاب الاتحادية معارضة للاتفاقية فقال لى نجيب « ان هؤلاء القوم » يعنى الاتحاديين لا يريدون الاستقلال فهل تسمح لى ان أتألفهم لقبوله؟ فوافقت ثم عقد رجال حزب الامة مع المصريين اتفاقية «الجنتمان» وكانت ترمى الى ايقاف تدخل مصر فى شئون السودان اثناء فترة الانتقال ووقف أموال الدعاية المصرية والحفاظ على الجو الحر المحايد عموماً.

وأذكر ان المصريين فى زيارتى للقاهرة كانوا يقولون لى «نحن لا نأبى استقلال السودان ولكن ما حيلتنا فى السودانيين المتعاونين معنا وهم يصرون على الوحدة او الاتحاد ويهددون بحربنا اذا سلمنا بالاستقلال» وقال لى المصريون انهم سيوقفون الأموال التى يدفعونها للاحزاب الاتحادية للدعاية السياسية ولكن هناك مرتبات يدفعونها لزعماء تلك الأحزاب فهل توقف ايضاً مع ما فى ذلك من ضرر؟ فقلت لهم «كلفوهم بأعمال وأعطوهم مرتبات لقضاء تلك الاعمال» وقلت لهم: «اننى أعترض فقط على ان تصرف أموال مصرية للدعاية فى السودان»

عدم وفاء المصريين بوعدهم

ولكن المصريين لم يفوا بوعدهم. وخرقوا جميع بنود اتفاقية «الجنتمان» وجاءت الانتخابات العامة لأول برلمان سودانى فى ١٩٥٣ فصرف المصريون ملايين الجنيهات للدعاية لانصارهم وكان حزب الامة يتقدم بالشكاوى لرئيس لجنة الانتخابات المستر سوكونمارسن وللحاكم العام دون جدوى وكان الحاكم العام يقول لى «هذا ما جنته ايديكم لانكم اتفقتم مع قوم لا يوفون بالعهود» وبهذه الطريقة فازت الاحزاب الموالية لمصر بأغلبية مقاعد البرلمان وان كان عدد الاصوات التى نالتها الاحزاب الاستقلالية اكثر بعدة الاف.

وقد قبلت نتيجة الانتخابات رغم ما أحاط بها من مطاعن لان الذى يعينى قبل كل شئ هو قيام حكم وطنى فى البلاد.

بذلك انتهت مدونات الامام عبد الرحمن بخط يده فى هذا الميدان .

القسم الثاني

الفصل الا

الحكم الذاتي

وفد الاستقاليين الى هيئة الأمم

عندما انتهى أمر بروتوكول صدقي - بقن وتوقفت المفاوضات المصرية - البريطانية لعدم امكان التوصل الى اساس يتفق عليه رأّت الحكومة المصرية ان السبيل الى تحقيق هدفها في السودان هو هيئة الامم المتحدة فأعدت العدة لعرض قضية السودان في تلك المنظمة العالمية .

ذهب الوفد المصري الى هيئة الأمم المتحدة برئاسة النقراشي باشا يصحبه بعض ساسة مصر وعدد من السودانيين لتأكيد موافقة الشعب السوداني على مطالب النقراشي وهي أن تتم وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري .

رأى الامام عبد الرحمن وصحبه من الاستقاليين ان يرسلوا وفداً الى هيئة الامم المتحدة برئاسة السيد الصديق المهدي وعضوية السادة : عبد الله خليل ، محمد أحمد محجوب ومحمد صالح الشنقيطي وذلك لتوضيح مطالب السودانيين الهادفة للاعتراف بكيان سوداني برز منذ ان تحررت البلاد على يد الامام المهدي ، الرامية لإعطاء الشعب السوداني حق تقرير مصيره ، المؤكدة ان السودانيين لا يرضون بديلاً لاستقلال بلادهم .

لقد قام وفد الحركة الاستقلالية باتصالات واسعة بأعضاء مجلس الأمن وساسة الدول الممثلة في هيئة الأمم المتحدة وقد وجد مطلبهم تأييداً طبيعياً في هيئة الأمم المتحدة إذ ان حق تقرير المصير كان من الأسس التي قررتها هيئة الأمم في ميثاقها واتخذتها منهاجاً لمعالجة مشاكل الشعوب المستضعفة . لقد أدى هذا التأييد والعطف الذي لقيه الاستقاليون في تلك المنظمة العالمية لقفل باب الدبلوماسية العالمية امام المطلب الذي كان يهدف لحصر مستقبل السودان في نطاق التاج المصري وعاد الوفد الاستقلالي الى البلاد مظفراً بما ثبت من حقوق بلاده ومستقبل شعبه .

مستقبل الحكم في السودان

ان طبيعة الحكم الثنائي كانت تقتضي ان يسير الحكم باتفاق طرفيه وعندما اختلفا اصبح السير عسيراً اذ ان حاكم السودان العام ليس الا موظفاً مفوضاً من قبل دولتي الحكم الثنائي ولا يستطيع حسب القانون ان يتبع طريقاً لا تتفق عليها سياسة مفوضية وقد اختلف مفوضاه اختلافاً لم يمكن بعده التوصل الى سياسة موحدة .

ان نشوء المنظمات الممثلة للكيان السوداني كان نتيجة حتمية للنزاع بين دولتي الحكم الثنائي حيث مهد ذلك النزاع لنفاذ وجهة النظر التي كانت تهدف لتركيز مصير البلاد في ايدي طرف خارج نطاق الحكم الثنائي .

السودانيون

ففي أبريل عام ١٩٤٦ عينت حكومة السودان مؤتمراً برئاسة السكرتير الاداري وعضوية رئيس القضاء ، السكرتير المالي ، مدير أعالي النيل ، ممثل لكلية غردون ، ممثل للمعارف ، مندوب من مكتب السكرتير الاداري للحكومة المحلية ، وممثلين للمجلس الاستشاري هم السادة : محمد علي شوقي ، عبد الله خليل ، مكى عباس ، بابو نمر ، الزبير حمد الملك ، عبد الله بكر ، وممثلين لأعيان السودان هم السادة الصديق المهدي ، محمد محمود الشايقى ، الدرديرى محمد عثمان ، نصر الحاج علي ، محمد صالح الشنقيطي ، احمد حسن خليفة ، محمد احمد محجوب ، مكاوى سليمان أكرت ، وممثلين للأحزاب هم السادة محمد الخليفة شريف ، محمد عثمان ميرغني ، عبد الرحمن عابدون عن حزب الامة والسيد يوسف بدرى عن حزب الاحرار والسيد محمد حمد النيل عن حزب القوميين وقد طلب الى الاحزاب الأخرى والى مؤتمر الخريجين العام ان ينتدبوا ممثلين ولكنهم لم يجيبوا الطلب .

قد أصدر المؤتمر توصيات كان الاساس الذى قامت عليه جميعها هو :

- (١) رغبة السودان فى تعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان ليجعل منه جمعية أكثر تمثيلاً للشعب وليضطلع بمسئوليات أكثر من مسئوليات المجلس الاستشارى ورغبته فى الاستمرار فى سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتى .
- (٢) ينبغى ان يكون للسودان صوته الخاص اى يجب أن تكون له هيئة يكون لها الحق الدستورى فى أن تتحدث باسم القطر بأكمله والسودانيون لن يستطيعوا ان يحكموا انفسهم ان لم يكن لهم تدريب سابق فى فن الحكم وهذا لا يتسنى لهم الا عن طريق الاضطلاع بالمسئولية وهذه المسئولية فى أى وقت من الأوقات يجب ان تكون كبيرة بدرجة تمكن السودانيين من استغلال مقدرتهم ومواهبهم دون ان يتعرضوا للفشل وبهذه الطريقة فإن تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة . كان المجلس الاستشارى الخطوة الاولى نحو الحكم الذاتى المسئول وقد كان أمد هذه التجربة ثلاث سنوات وكان اختصاص المجلس قاصراً على المديريات الشمالية الست وكانت وظيفته استشارية محضة ومحدودة المدى ولم يكن فى وسع اعضائه ان يدعوا انهم يمثلون الشعب تمثيلاً صحيحاً رغم ان بعضهم من أكفأ رجالات

البلاد وأوفرهم تجارياً.

(٣) ونحن متفقون على أن أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشاري الحالي وجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب واعطائه قدراً أوفر من المسؤولية هي تشكيل جمعية ذات صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالي.

(٤) اننا متفقون باجماع الآراء على أن سلطات الجمعية الجديدة يجب ان تشمل القطر بأكمله شمال وجنوبه ولكننا في الوقت عينه نقدر الصعوبة العظيمة لايجاد الافراد من اهالي الجنوب الذين يستطيعون ان يمثلوا. قومهم تمثيلاً كاملاً في الوقت الحاضر غير اننا نأمل ان يتيسر التغلب على هذه الصعوبة بالتدريج وان يعين مديراً المديريتين الاشخاص الأكثر صلاحية في الوقت الحاضر للجمعية الى ان يحين الوقت الذي يتوفر فيه الاشخاص الذين يمثلون ذلك الجزء تمثيلاً تاماً.

لقد قابل حاكم السودان العام السيد الامام عبد الرحمن المهدي في ٧ نوفمبر عام ١٩٤٧ وقد سأل الامام عن مصير توصيات المؤتمر اذا لم ترد مصر وهل سيؤدي عدم الرد الى عرقلة التقدم فقال الحاكم « لا ولكن بدون شك سوف ننتظر الوقت المناسب الذي تقتضيه المجاملة وان حكومة السودان لن تقف مكتوفة الأيدي » وهنا اشار الامام عبد الرحمن بأن ظروف السودان تقتضي موقفاً أقوى مما وصى به مؤتمر السودان فسأله الحاكم عن تحديد ذلك فأجابه الامام بأن تكون رئاسة المجلس لدى سوداني وأن يكون أعضاء المجلس التنفيذي وزراء بدلاً عن وكلاء وزراء وكخطوة ثانية لذلك يرى سيادته ان تقوم الحكومة السودانية حالياً وان أي امتداد للحكم الثنائي سيمكن من الضرر بمستقبل السودان وان السودان حتى ان لم يكن مستعداً للحكم الذاتي فإن تأخير نيله اياه فيه قضاء عليه وان العقبة الوحيدة هي ايجاد حكومة سودانية.

وبينما كانت حكومة السودان تنتظر رد الحكومة المصرية اجتمع الامام عبد الرحمن بالحاكم العام في يوم ٣٠/٣/١٩٤٨ ودار الحديث الآتي بينهما :

(١) ان اتفاقية ١٨٩٩ اعطت الحاكم العام كل السلطات التشريعية والتنفيذية بوصفه وكياً لكل من بريطانيا ومصر في السودان ولكن النقطة التي يختلف فيها ثقات القانون هي هل يجوز للوكيل ان يتنازل لغيره من سلطاته او بعضها بدون موافقة موكله؟

(٢) لقد سلّمت مصر ردها الاخير على مشروع الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي الى وزير خارجية بريطانيا حوالي يوم ١٥ مارس وان أحسن طريقة هي أن حكومة جلالة ملك بريطانيا تبذل بطرقها الخاصة كل محاولة لاقتناع مصر بالموافقة على

مشروع الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ومما هو جدير بالذكر انها وافقت سابقاً على المبدأ .

(٣) ان معاليه على اتفاق مع الامام على الاضرار التي تنجم عن التأخير في انجاز المشروع ولكنه قوى الامل في حكومة بريطانيا التي تدرس بجد هذا المشروع والطرق التي تجعله نافذ المفعول .

(٤) يأمل الحاكم ان مسألة كهذه لايبث فيها من الناحية القانونية وحدها بل هناك نواح اخرى ذكر منها :

أ- قرار مجلس الامن بخصوص مسألة السودان « وهذا القرار جعل بريطانيا في مركز أقوى من مركزها في أيام مشروع صدقي - بفن » .

ب- موافقة المجلس الاستشاري على المشروع .

ج- حالة السودان الحاضرة التي تختلف كثيراً في الرقى عن حالته قبل خمسين عاماً .

د- اشتراك السودانيين في الحرب الأخيرة في صف الديمقراطية .

(٥) يأمل الحاكم ان يتم تنفيذ الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي في زمن أقرب من أواخر عام ١٩٤٨ .

وعندما سأل الامام هل معنى هذا ان تتم الانتخابات وتجتمع الجمعية في هذا المكان قبل آخر عام ١٩٤٨ فرد الامام بأنه انشاء الله يتم هذا .

(٦) ذكر الحاكم العام ان وزير خارجية بريطانيا والمستر هكتور مكنيل صرحا ان حكومة جلالة ملك بريطانيا لا تساوم مصر في اعداد السودانيين للحكم الذاتي وتقرير المصير وكثير من الناس في العالم يقر أن سيادة اى شعب هي كامنة في أهله وليست في يد أى دولة أجنبية .

(٧) سأل معاليه الامام هل يقبل مشروع المجلسين كما عرضته الحكومة أم يقبله بالتعديلات التي وصى بها المجلس الاستشاري فرد الامام بانه موافق على المشروع مع توصيات المجلس الاستشاري قال معاليه ان التوصيات الان قيد الدرس لادخالها كلها أو بعضها على المشروع .

وفي يوليو عام ١٩٤٨ ردت الحكومة المصرية على مشروع قيام جمعية تشريعية بالسودان قائلة في خطاب السفير المصري بالمملكة المتحدة الى وزير خارجية بريطانيا الآتي :

طلب الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن أبلغ سعادتك الرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة المصرية :

« ... (٢) وفي هذه المناسبة أود أن أبلغ سعادتك ان الحكوم المصرية لا تزال متمسكة بموقفها من النظام القائم في السودان وهو الموقف الذى سبق لها ان وقفته أمام مجلس الأمن واذا كانت قد اشتركت في مباحثات في شأن المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية فقد كانت غايتها الجوهرية من هذه المباحثات كما سبق لى ان أبلغت الحكومة البريطانية ان يكون هناك نظام انتقال مؤقت يتدرب السودانيون خلاله على الحكم الذاتى تعاونهم مصر فيه معاونة ايجابية بان يكون المصريون فى المجلس التنفيذى على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد حتى اذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون ان يتسلموا زمام امورهم كاملاً تحت لواء تاج مصر المشترك وفى ظل وحدة وادى النيل .

(٤) ولما كان القانون الذى أصدره سعادة الحاكم العام لا يحقق هذه الغاية الجوهرية وهو فى الوقت ذاته كما سبق القول قانون لا يملك الحاكم العام ان يصدره فإن الحكومة المصرية لا يسعها إزاء ذلك إلا ان تحتفظ لنفسها بكامل حقوقها فى هذا الشأن »

وانتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتك عن خالص تحياتي

تحريراً فى ٥ يوليو عام ١٩٤٨

السفير ، عبد الفتاح عمرو

ولذا قامت الجمعية التشريعية فى ديسمبر عام ١٩٤٨ دون موافقة الحكومة المصرية وقد اختلف فيها السودانيون حيث قبل الاستقاليون العمل فيها بالرغم من ضعف سلطاتها ليتخذوا منها هيئة دستورية تمكنهم من مواجهة الانجليز من الداخل ومن الاتصال بدولتى الحكم الثنائى وبهيئة الأمم المتحدة اذا دعا الحال ولذا لم يطل عهد الخلود اليها فبانقضاء عامين على قيامها بدأت الكتلة الاستقلالية بقيادة حزب الامة حملة المطالبة بالحكم الذاتى الذى تقدم باقتراحه السيد محمد حاج الامين باسم تلك الكتلة فى ديسمبر عام ١٩٥٠ كالآتى :

أن يرسل خطاباً للحاكم العام بالنص الآتى :

« نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأينا ان السودان قد وصل المرحلة التى يمكنه فيها ان يُمنح الحكم الذاتى ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتى الحكم الثنائى طالبين منها اصدار تصريح مشترك يمنح الحكم الذاتى للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة

للجمعية الأولى وان تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الاساس » .

لقد طرح هذا الاقتراح في وقت كانت المفاوضات المصرية - البريطانية قد استؤنفت وكان صلاح الدين بك وزير الخارجية المصري يرأس وفد المفاوضات بانجلترا وكان مستر بفن وزير الخارجية البريطانية يمثل الجانب الآخر فعندما وصلهم خبر طرح الاقتراح قال صلاح الدين بك : « ... هناك مسألة لا بد لى من أن ألقت النظر اليها اننا نبذل الآن ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المعلقة بين الحكومتين والتغلب على الصعوبات التى تحيط بها والوصول الى حل نرضاه وترضونه واطنكم توافقوننى على انه من المستحسن اجتناب كل ما يعكر صفو مناقشاتنا اقول ذلك لاني تلقيت من الحكومة المصرية فى مساء السبت الماضى برقية بشأن اقتراح مقدم الى الجمعية التشريعية فى السودان عن الحكم الذاتى وقد سمح الحاكم العام بمناقشة هذا الاقتراح وتعتقد الحكومة المصرية بحق ان هذا الامر مما لا يملك الحاكم العام ان يتصرف فيه بدون موافقتها وانه لا يكفى فيه موافقة الحكومة البريطانية على فرض انها استشيرت ووافقت عليه وقد اضطر رئيس الوزارة المصرية الى ان يبرق الحاكم موضحاً ذلك طالباً منه وقف مناقشة الاقتراح وبعث لى رفعته بنص برقيته الى الحاكم العام طالباً منى ان اتصل بكم لاشرح لكم هذا الموقف وأطلب منكم اصدار تعليماتكم الى الحاكم العام بعدم المضى فى هذه الخطة التى قد تعكر الجو علينا ونحن نريد ان نتحدث فى جو صاف غير انى لم أشأ ازعاجكم فى يوم العطلة فتولى سعادة عمرو باشا الاتصال برجال وزارة الخارجية فى هذا الشأن فوعده بالنظر والرد والان ارجو ان تكون وزارة الخارجية قد اتخذت من ناحيتها اجراء يمنع المضى فى مناقشة الاقتراح المعروض على الجمعية التشريعية وينصح حكومة السودان بتجنب ما من شأنه اثاره الصعوبات او إثارة الرأى العام المصرى فى هذا الطور الدقيق المهم من محادثاتنا فإذا لم تكن وزارة الخارجية قد فعلت ذلك فرجائى المبادرة به لان سفيرنا لم يتلق رد الوزارة حتى الان »

فرد المستر بفن بالآتى :

« ان الحاكم العام لم يستشر حكومة جلالة الملك مقدماً فى هذا الشأن وان قرار الحاكم العام بالموافقة على هذه المناقشة قرار من حق الحاكم العام اتخاذه بمقتضى سلطته كحاكم عام .

فلقد ووجه السير روبرت هاو بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها الا الرجل الموجود هناك » .

ماذا جرى للاقتراح ؟

قام الامام عبد الرحمن وأعوانه وأعضاء حزب الامة بجهد عظيم فى مقارعة ممثلى حكومة السودان من أعضاء الجمعية التشريعية واتباعهم الذين تصدوا لمعارضة الاقتراح والعمل على تأجيله او تعديله او سحبه .

قال المستر روبرتسون السكرتير الادارى « ان من رأيي تأجيل المداولة فى هذا القرار للأسباب الآتية :

أولاً : بما أن مقدم الاقتراح قال « ان أعضاء الجمعية هم نواب الشعب » وان احدى الظواهر الرئيسية للنظم الديمقراطية هى أن يجئ أعضاء البرلمان إليه ليمثلوا آراء ناخبهم والكثرة المطلقة من الأعضاء الحاضرين قد أتوا هنا وليس معهم تفويض لإجراء تغييرات دستورية كبيرة وكثير منهم قد أتى من أماكن بعيدة ولم يكن فى مقدورهم ان يستشيروا ناخبهم فى هذا الشأن فى أى وقت ما كما هى الحال مع مقدم الاقتراح .

ثانياً : طلبت الجمعية من الحاكم العام ان يعين لجنتين لترفعاً تقريرهما فى التغييرات التى يمكن ادخالها ضمن نطاق الوضع الدستورى الراهن ومن رأيي انه لا يمكن إدخال تحسينات كثيرة مهمة على القانون فى حدود ذلك الوضع الدستورى ولذلك يجب ان يؤجل النقاش حتى يصلأ ويدرسا .

ثالثاً : « وهو فى نظره سبب دقيق جداً » قد عرفت أن بعض الأعضاء قد غرر بهم ليوقعوا أوراقاً تؤيد الاقتراح كما غرر بغيرهم ليوقعوا أوراقاً تعارضه وأكثر من هذا فقد بلغنى ان بعض الأعضاء رقعوا على الورقتين وهذا يعنى ان الاكثريه من الأعضاء حضروا الى الجمعية مقيدين لاحد هذين الاتجاهين وهم ليسوا على استعداد لقبول أى جدل ومن الخير ان يؤجل الاقتراح حتى افتتاح الدورة الآتية » . ثم قال :

« انى لم أتناول الاقتراح ذاته حيث انى اريد الاحتفاظ برأيي حتى أعرف القرار فى مسألة التأجيل ويمكن عرض المسألة مرة اخرى فى أبريل أو مايو القادمين ومع هذا سيكون لمعالى الحاكم العام وقت كاف ليرفع الامر الى حكومتى الحكم الغنائى قبل الانتخابات الآتية » .

وفى جلسة يوم الخميس ١٤/١٢/١٩٥٠ قال السكرتير القضائي :

« اذكر الجمعية بأنى سبق وقلت ان الاقتراح ردى لانه لم يوضح ما عنى به لان تعبير الحكم الذاتى نفسه غامض وغير محكم ولم يعرف فى الاقتراح ولم يجئ فى الاقتراح ان

الحكم الذاتى هو كما فسرهُ السيد محمد الحاج الأمين والتفسيران كما يظهر يختلفان فيما بينهما هذا وقد سبق لى المران فى صياغة القوانين وسوف لا يمكننى اطلاقاً مهما حاولت ان أصيغ قانوناً او دستوراً يتفق مع آرائهما وذلك لانى لا أدرك على وجه الدقة ما يرغبانه بالتحقيق.

ولكنى بفحص هذا التعبير «الحكم الذاتى» فإن كل فرد يوافق على أن البلاد العربية السعودية تتمتع بالحكم الذاتى فى ظل ملكيته فى حين أن لدى كل من روسيا والحبشة حكماً ذاتياً الا أنه تحت ما يسمونه بحكومة الخاصة وهناك المملكة المتحدة والولايات المتحدة كلاهما يتمتع بالحكم الذاتى الا ان لكل منهما اسلوباً مختلفاً لحكومة ديمقراطية.

والحكم الذاتى تحت ظل ملكية او تحت الحكومة الخاصة يمكن تطبيقه فى هذه البلاد بيد أنه لا يوجد احد يستطيع الادلاء بحجة امكان اقامة حكومة ديمقراطية حقيقة فى السودان فى المستقبل العاجل وبمعنى آخر قد يصح القول ان السودان يتمتع بالحكم الذاتى منذ العامين الماضيين بدليل انه لم يشرع قانون او ينفذ عمل ذى بال دون موافقة السودانيين.

قد كنت اتحدث هنا بوصفى رجل قانون وسأتناول الحديث الان بوصفى احد الموظفين البريطانيين الذين قضوا الجزء العملى من حياتهم فى خدمة السودانيين والنهوض بالسودان وقد سبق لى القول بأن «الحكم الذاتى» تعبير جميل للأمانى وأوضح من المداولة ان هذه الأمانى تختلج فى صدر كل عضو فى الجمعية بدون استثناء وهلا كان كافياً لمقدمى الاقتراح انهم اثبتوا تلك الحقيقة ولم يتركوا مجالاً للشك ام انه لا بد لهم ان يواصلوا اقحام هذا الاقتراح الذى لم يحسن تدبيره والذى سيحدث انشقاقاً فى الجمعية على ما يظهر وعليه سيقول الزعيم بانه ليس هناك تضامن بنسبة ١٠٠٪ إذ ان كل عضو يحمل هذه الامانى فى سويداء قلبه ويتساوى فى ذلك الذين عارضوا الاقتراح والذين أيدوه وهلا يكون تصدع الجمعية هادفاً لهذه الأمانى؟»

ثم تحدث السكرتير الادارى حيث قال :

« سأحدث عن نقطة قليلة معينة فى الاقتراح :

أولاً : يطلب الاقتراح من دولتى الحكم الثنائى اصدار تصريح مشترك وأرى انه ربما لم يقدر حضرة المقترح المحترم وغيره الصعوبات فى الحصول على مثل هذا التصريح المشترك ولكن لهم ان يتمنوا دائماً اما عن موضوع الحكم الذاتى فإن كلا من حكومتى بريطانيا ومصر تؤيدان رغبة السودانيين فى ذلك وفى عدة مناسبات صرحت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بأن سياستها هى السير بالسودانيين نحو الحكم الذاتى .»

ثم قرأ النبذة الآتية من خطاب رئيس مجلس الوزراء المصرى الى صاحب المعالى الحاكم العام بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٦ « ان الحكومة المصرية مخلصه الرغبة كما أكدت ذلك فى مناسبات عدة لتمكن السودانين من حكم انفسهم وانها لاترغب ان يفقد السودانيون اى فرصة لآخذ النصيب الاقصى من مسئولية الحكم الذى يعطى لهم »

ثم استطرد سير جيمس يقول « لذلك لا يوجد شك فى قبول دولتى الحكم الثنائى لمبدأ الحكم الذاتى فى السودان » .

والاقتراح المقدم يطلب « منح » الحكم الذاتى ويظهر ان الحكم الذاتى الذى وضعه زعيم الجمعية يختلف قليلاً عما هو لديهم من قبل فكيف يمنحون شيئاً هو لديهم من قبل، ان بالجمعية ٨٧ عضواً سودانياً وخمسة أعضاء بريطانيين ولا يمكن ان تتخذ الحكومة قراراً دون موافقة الجمعية التى يكون فيها السودانيون اغلبيه ساحقة كما انه لا يمكن اجازة قانون او صرف مليم واحدة دون موافقة الجمعية السودانية الكاملة .

ويتكون المجلس التنفيذى من سبعة أعضاء سودانيين وخمسة بريطانيين وقد بحثوا من زمن ليس بالبعيد تعديلاً بينوا فيه تماماً عزم الحكومة فى زيادة عدد الوزراء السودانين فالحكومات المحلية تعمل بنفسها فى طول البلاد وعرضها فكيف تمنح دولتى الحكم الثنائى السودان شيئاً عنده من قبل؟ وقد وصف الزعيم نوع الحكم الذاتى الذى يطلبه وقد كان قصده على وجه العموم بالا يحدث تغيير حقيقى على ما هو جار الان فستكون هناك وزارة سودانية كاملة ولكنها لا يمكن ان تكون سودانية تماماً وستكون مسئولة أمام الجمعية وليس امام الحاكم العام وكما يرى فإنه لا يوجد تغيير حقيقى وطالما انه سوف لا يكون هناك تغيير حقيقى فعلا م كل هذه الضوضاء؟ أما اذا كان هناك تغيير حقيقى فهو يريد ان يعرف ما هو؟

وبخصوص المسئولية المقترحة لمجلس الوزراء امام الجمعية فقد فهم الزعيم أيضاً ان سلطات الحاكم العام ومسئوليته امام دولتى الحكم الثنائى ستبقى كما كانت عليه سابقاً فكيف تكون الوزارة مسئولة امام الجمعية بينما يكون الحاكم العام وهو السلطة العليا مسئولاً امام دولتى الحكم الثنائى وكيف يتسنى للحاكم العام تفويض سلطاته للوزارة التى لم تكن مسئولة لديه؟

أنى اعتقد انه لم يحسن وضع الاقتراح وان الاقتراح لا يعنى شيئاً كثيراً فالسياسة المتبعة فى هذه البلاد هى نفس السياسة التى تتبعها الحكومات البريطانية التى تتولى مسئوليات عن شعوب اخرى وتهدف تلك السياسة الى تدريب اهل البلاد ليتمكنوا فى النهاية من نيل استقلالهم التام اذا ما أرادوا ذلك ومنذ الحرب الاخيرة منحت بلاد كثيرة الحكم الذاتى الكامل مثل الهند والباكستان وسيلان وبرما وستتبع نفس السياسة فى

المستعمرات الاخرى مثل ساحل الذهب ونيجيريا . انى أؤكد للاعضاء المحترمين ان هذه هى سياسة حكومة السودان فى البداية وانها نفس السياسة التى ستستمر فى اتباعها فى المستقبل وانى اظن ان اى اعضاء اطلعوا على بيانات المداولات الحديثة فى مجلس العموم يمكنهم ان يطمئنوا بانه ليس هناك تغيير فى سياسة حكومة بريطانيا العظمى نحو السودان وانه لمنتهى سوء الطالع ان يستمر المقترح والمؤيدون فى الكلام فى الاقتراح بعد ان هزم الاقتراح بالتأجيل بـ ٤١ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً وإذا حدث بالمثل فى التصويت فى موضوع الاقتراح الاصلى وحتى لو أجزت بـ ٥٠ صوتاً مقابل ٣٠ صوتاً فهل يظن الأعضاء المحترمون بأن صاحب المعالى الحاكم العام سيقبل تصويتاً كهذا ويقول لدولتى الحكم الثنائى بأن ذلك هو قرار الشعب السودانى؟ انه ليس من الانصاف ان نضعه فى ذلك الموقف الحرج .

انى ارجو من المقترح ومؤيدى الاقتراح كى ينظروا فى الموقف الصعب الذى يزجون فيه ليس صاحب المعالى الحاكم العام فحسب بل ايضاً أعضاء الجمعية الذين لم يتفقوا معهم إذا اصرروا على ذلك .

واستمرت المناقشة بعد ذلك الى ما بعد منتصف الليل وبرزت فى الحلقة وجهتا نظر واضحتان جالتا وصالتا حتى قفل باب النقاش وطرح الامر للتصويت ففاز الاقتراح اذ صوت له ٣٩ عضواً وصوت ضده ٣٨ .

وفى لندن اخبر المستر بفن صلاح الدين بك بنتيجة المناقشة التى وصلتهم تواتاً وتلا نص إجابة الحاكم العام على برقية النحاس باشا التى كان صلاح الدين قد اشار اليها ثم قال المستر بفن :

« انى شخصياً أميل الى الاعتقاد بان المناقشة اذا كانت قد اجلت لأفضى ذلك الى حدوث سوء تفاهم غير مرغوب فيه فى السودان والى قيام شك لا مبرر له حول المحادثات الدائرة بيننا على انى اوافق شخصياً على ان إجراء مناقشات من هذا النوع فى المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ وبناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام ان يعمل كل ما فى وسعه حتى لا يتخذ فى الخرطوم اى عمل يحتمل بأية حال ان يثير جدلاً بين الحكومتين المصرية وحكومة جلالة الملك كما انى اتعهد بان ابذل غاية جهدى حتى لا يقع فى لندن من جراء هذه المناقشة اى شئ يعكر جو المحادثات الجارية واقتراح ان أبعث برسالة شخصية منى تتضمن أرائى السالفة الى رئيس وزارة مصر » .

ثم رد عليه صالح الدين بك بالتالى :

« الذى يهمنى الان وقد تمت مناقشة الاقتراح فى الجمعية التشريعية هو الا يتكرر ما يدعو الى عدم ارتياح الحكومة المصرية او إثارة الرأى العام المصرى او تعكير جو هذه

المحادثات ويسرني انكم توافقونني على ذلك وتعملون عليه كما يسرني أن أبلغ رفعة النحاس باشا انكم كنتم متفقين معه في عدم ملاءمة مناقشة الاقتراح اثناء محادثاتنا واني اترك المسألة عند هذا الحد معتمداً على ان تعليماتكم لا بد مثمرة فلا يحدث بعد الان ما يستدعي اى شكوي.»

وفي السودان عمت الاستقلاليين موجة من الفرح بالظفر على حكومة السودان واتباعها وحكومة مصر واتباعها واخذوا يعدون العدة للخطوة التالية وهي :
وضع دستور الحكم الذاتي :

مراسيم النحاس باشا

عندما لمست الحكومة المصرية فشل المفاوضات في ايقاف بروز الكيان السوداني كما لمست عدم جدوى قضية الوحدة في هيئة الأمم لجأت للعمل الانفرادي المباشر لنيل مطالبها في السودان وذلك بالغاء اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة عام ١٩٢٦ وفرض التاج المصرى على السودان دون استشارة أهله واصدرت الحكومة المصرية المراسيم بهذه الخطة الجديدة التى جاء فيها :

نحن فاروق ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى : تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها النص التالي :

« تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ومع ان مصر والسودان وطن واحد يقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص » .

المادة الثانية : تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ويستعاض عنها بالتالى : « الملك يلقب بملك مصر والسودان »

المادة الثالثة : على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر بقصر المنتزه فى ١٥ محرم ١٣٧١ (١٩٥١/١٠/١٦)

فاروق

وقد أعلن هذا النهج عن إفلاس سياسة حكومة النحاس باشا فانتقلت من الجد الى المناورة فأثارت الرأي العام الاستقلالى إثارة كبرى ولم تحقق أى خطوة عملية من وراء ذلك.

لجنة الدستور

نتيجة لفوز قرار الحكم الذاتى كون الحاكم العام لجنة من خارج أعضاء الجمعية التشريعية تكونت عضويتها من أغلب الأحزاب السودانية والجنوبيين والمستقلين وفوض لها وضع توصيات لدستور الحكم الذاتى.

لم تستطع اللجنة تكملة مهمتها وقد انحلت فى جلستها الاخيرة لاختلاف بين أعضائها ولكن توصياتها قد ساعدت الجمعية التشريعية على وضع دستور الحكم الذاتى.

لقد وضعت الجمعية دستور الحكم الذاتى الذى نص على قيام برلمان سودانى بموجب انتخابات عامة حرة وعلى ان ينتخب البرلمان رئيساً للوزراء يعين مجلس وزارته من أعضاء المجلس ويتولى السلطة التنفيذية وحكم البلاد ونص على أن تكون رئاسة الدولة فى يد الحاكم العام ومجلس الحاكم العام كما نص على الاحتفاظ بسلطات استثنائية للحاكم العام فى تصريف سياسة السودان الخارجية وفى تصريف شئون جنوب السودان.

وبعد ان وضع الدستور فى صيغته القانونية ارسله الحاكم العام لدولتى الحكم الثنائى للنظر فيه وإقراره وذلك فى مايو عام ١٩٥٢.

الفصل الثاني

اتفاقية القاهرة

ضرورة التفاهم مع مصر

اقبل عام ١٩٥٢ ليجد مصير السودان السياسى متوغلاً فى ظلمات المجهول وليجد النزاع السياسى على أشده ولم يبق مجال تقدم للدعوة الاستقلالية فى نطاق الاوضاع الدستورية السائدة يومئذ الا بالاتفاق مع مصر أو بالعمل الايجابى لاختذ استقلال البلاد بسبل غير دستورية.

وشاء الله ان خلفت الوفد حكومة نجيب الهلالي ورغبت ان تتخلص من الشلل الذى اصاب مسألة السودان بمفارقة التقليد الذى سنته الحكومات التى سبقتها والسعى للاتفاق مع رجال الدعوة الاستقلالية بالسودان فاتصلت بالسيد الامام عبد الرحمن مبدية رغبتها فى تصفية الجو فاستجاب الامام لتلك الرغبة وقد كان الوسيط فى تلك الاتصالات الاستاذ يحيى نور الخبير المصرى بالخرطوم يومئذ .

الوفد الاستقلالى لمصر

وقد كان الوفد الاستقلالى الذى ذهب الى مصر فى يوم ٢٧ مايو من عام ١٩٥٢ ثمرة تلك النظرة الجديدة فى السياسة المصرية كان الوفد برئاسة السيد عبد الله الفاضل المهدي وعضوية السادة محمد صالح الشنقيطي ، ابراهيم احمد ، عبد الرحمن على طه ، كمال عبد الله وبابو نمر .

مهمة الوفد الاستقلالى فى مصر

بعد وصول الوفد للقاهرة بدأت المفاوضات ما بين الوفد الاستقلالى من ناحية وحكومة نجيب الهلالي من الناحية الاخرى وذلك بغرض توضيح وجهات النظر والتمهيد لزيارة الامام عبد الرحمن المزمعة لمصر والسعى لابرام اتفاق سوداني- مصري .

وفى الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩٥٢ وبعد اخذ ورد اتضحت وجهات النظر حيث كانت وجهة النظر المصرية تسفر عن الاتي :

١- ان يوافق حزب الامة والاستقلاليون على قبول التاج الرمزي المؤقت والفرض من ذلك ان تتمكن مصر من تعيين الحاكم العام ومن مخاطبة حكومة السودان فى مختلف

الأمر لان مصر بعد إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ فقدت الحق القانوني للتعيين والمخاطبة.

٢- اذا وافق حزب الامة والاستقلاليون على التاج الرمزي المؤقت فإن مصر مستعدة لقبول ما يأتى والقيام به؛

أ- اى دستور يضعه السودانيون بانفسهم.

ب- تعليق سيادة السودان لأهله الى ان يتم الاستفتاء على الاستقلال او الاتحاد وان يكون اجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد كفالة الحريات.

ج- تتنازل مصر عن التحفظات بالجيش والتمثيل الخارجى والعملية بشرط الا تعتبر مصر دولة أجنبية من ناحية السياسة الخارجية.

د- تحدد مصر تاريخاً للحكم الذاتى وتقرير المصير حسب مشيئة السودانيين.

هـ- توافق مصر على ألا يحصل تغيير فى الأوضاع الحاضرة.

و- تصدر مصر بكل ما تقدم مرسوماً قوياً يعلن فى هيئة الامم المتحدة.

ز- تشترط مصر ان يتم صدور المرسوم واعلان قبول التاج المصرى على السودان فى وقت واحد.

ح- تتعهد مصر بان تحول بالطرق الدستورية دون تدخل العرش فى تعديل أو تغيير ما يتفق عليه الطرفان.

اما وجهة النظر السودانية فتتلخص فى التالى؛

(١) ان التاج لا يفسر الا بالسيادة وليست هناك حكمة واضحة فى التمسك به نظراً لقصر فترة الانتقال.

(٢) لذلك يرى الوفد ان تسوى المشكلة على النحو الآتى؛

أ- ان تفكر جميعاً فى حل آخر غير التاج المؤقت كأن نعيد النظر فى تكوين لجنة ثلاثية من السودان ومصر وانجلترا لتعمل مع حاكم السودان العام وبذلك تحل العقد القانونية التى تورطت فيها مصر يوم اصدر النحاس باشا تلك المراسيم المشهورة.

ب- ان يتم اجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد ان تكفل له الحرية التامة وان يكون الاستفتاء على وجهين - الاستقلال او الارتباط مع مصر.

ج- فى حالة استقلال السودان فإن الحكومة السودانية ستدخل على الفور فى

مفاوضات مع مصر لتحديد العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين لان الاستقاليين احرص ما يكونون على قيام التعاون وتبادل الثقة مع مصر .

د- يجب ان تجرى في مرحلة الحكم الذاتى مفاوضات مع مصر لتنظيم مياه النيل الحاضرة والمقبلة نظراً لحاجة السودان الماسة للتوسع الزراعى والتقدم الاقتصادى .

اضطراب الموقف السياسى بمصر

وفى التاسع والعشرين من يونيو عام ١٩٥٢ استقالت حكومة نجيب الهاللى وخلفتها حكومة حسين سرى التى واصلت المفاوضات مع الجانب السودانى ولكنها بدورها استقالت بعد اسبوع من توليها الحكم ومرة اخرى شكل نجيب الهاللى الحكومة وبالرغم من هذا الاضطراب فى سياسة مصر فإن استجابة الامام عبد الرحمن لدعوة الحكومة المصرية لم تتأثر وظلت قائمة كما أذاعت مصر ان التقلبات الوزارية لن تؤثر على سير المفاوضات وحدد اليوم السادس والعشرين من يوليو موعداً لقيام الامام عبد الرحمن لمصر .

ثورة الجيش المصرى

فى صبيحة اليوم الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ قام جيش مصر بالثورة التى غيرت مجرى الاحداث بها حيث اعقب ذلك تنازل الملك فاروق عن عرشه ووليت حكومة الثورة برئاسة الوزارة للسيد على ماهر ثم اسرعت حكومة الثورة على لسان قائدها اللواء محمد نجيب وجددت الدعوة لزيارة الامام عبد الرحمن لمصر ومواصلة المفاوضات وقد تحدد يوم عشرين اكتوبر تاريخاً لزيارة الامام لمصر وتمهيداً لذلك استمر وفد الامام بمصر مواصلاً اتصالاته بحكومة الثورة على نحو ما يوضحه التقرير الآتى الذى رفعه السيدان عبد الله الفاضل المهدي ومحمد احمد محبوب للامام عبد الرحمن نيابة عن اعضاء الوفد الاخرين وهم السادة : محمد صالح الشنقيطى واحمد يوسف هاشم .

نص تقرير وفد الامام

من ١٩٥٢/٧/٢٣ الى ١٩٥٢/١٠/٢١

بدأنا اتصالاتنا باللواء اركان حرب محمد نجيب رجل القيادة بعد الانقلاب مباشرة وقد حرصنا على أن نبسط لهم وجهة نظر الاستقاليين فى وضوح تام مبرهنيين على حسن نياتنا للوصول الى تفاهم يقوم على أسس سليمة .

وكان أول عمل قمنا به أن أعربنا عن وجهة نظرنا للسيد المحترم على ماهر بحضور اللواء أركان حرب محمد نجيب وافهمناهما أن أى محاولة من جانب مصر لتأجيل تنفيذ دستور الحكم الذاتى فى السودان سينظر اليها السودانيون بعين السخط وسيعتبرونها عداء موجهاً من مصر الى السودانيين .. وانه من الخير الخالص لمصر ان تفكر تفكيراً عملياً فى شأن إبداء ما بين لها من تعديلات من شأنها ان تستكمل سلطات الحكم الذاتى وتستخلصها للسودانيين وحدهم». وقد رحب السيد على ماهر بذلك وأخذ به مذكرة على أنه سيضعها موضع التنفيذ .

وتعددت اتصالاتنا بالرئيس محمد نجيب وبمندوبين من قيادة الجيش شارحين لهم حقيقة الامر فى السودان ومدلين لهم بحقائق ثابتة تمكنهم من فهم المسألة السودانية وايجاد الحلول العملية لها وقد تحققت القيادة من جميع ما قلناه لمندوبيها بطريقتها الخاصة وكان أن وجدوا كل ما قلناه لهم حقاً لأن جميع التقارير التى وردت لهم من بعض رجال الجيش الذين عملوا فى السودان ومن الصحفيين الذين زاروا السودان فى السنتين الماضيتين جاءت مؤيدة لما قلناه ولا نذيع سرأ اذا قلنا اننا اتصلنا بجميع من تقدموا بهذه التقارير وأثرنا فيهم لتكون تقاريرهم مطابقة للحقيقة ومؤيدة لما قلناه .

وقد عمدنا بعد ذلك للتأثير على رأى المصرى العام وذلك بكتابة مقالات فى الصحف تبين وجهات نظر الاستقاليين ونياتهم فى المستقبل وحسن مقصدهم فى أن تقوم بين السودان المستقل ومصر المستقلة أطيح علاقات وأوثقها بما يكفل مصالحنا المشتركة كما أوعزنا الى كثير من الصحف المصرية لتكف عن مهاجمة وجهة النظر الاستقالية وتؤيدها وكننتيجة لذلك ضمنا تعاون صحف «دار أخبار اليوم» و «جريدة المصري» وهذه الجرائد هى أوسع الصحف المصرية انتشاراً .

وقد طلب منا الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب ان نكتب له مذكرة عن ملاحظتنا على دستور الحكم الذاتى المقترح فأرسلنا مذكرة تتضمن التعديلات التى تكفل للسودانيين السيطرة التامة على الحكم الذاتى وتنحصر تلك المقترحات فى هذه النقاط :

- (١) حق الحاكم العام فى «الفيثو» فى مسألة الجنوب ومساندة الوزيرين الجنوبيين .
- (٢) تحويل سلطات الحاكم العام للسودانيين .
- (٣) تعديل قانون الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ حتى تكون الانتخابات مباشرة فى جميع دوائر السودان الشمالى للنواب والشيوخ .
- (٤) تحديد تاريخ معين لتقرير المصير .

ثم بعد ذلك اجتمعنا مع مندوبى القيادة ودرسنا معهم دستور الحكم الذاتى المقترح درساً مفصلاً الى ان اقتنعوا ان التعديلات المطلوبة لصلاحيه هذا الدستور لا تستغرق وقتاً ولا معنى لان يؤجل تنفيذ الحكم الذاتى فى السودان .

والرأى الذى صرح لنا به السيد محمد نجيب ومندوبو القيادة هو أن مصر يسرها ان تعاون السودانييين على قيام الحكم الذاتى فوراً كخطوة نحو تقرير المصير بل ويسر مصر ان يصبح السودان دولة مستقلة كاملة الاستقلال لانهم على يقين ان استقلال السودان فيه كل الخير لمصر .

وفى آخر اجتماع عقد مع مندوب القيادة فى الحادى والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٢ وصلنا الى تفاهم بنى على اتصالاتنا السابقة وكنتيجه مباشرة لها قدمت لنا الحكومة المصرية النقاط الآتية كأساس للبحث بين مصر وممثلى الاستقلايين من السودانييين وهذه هى النقاط :

الهدف : تقرير السودانييين مصيرهم فى حرية تامة اما بإعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا أو أى دولة اخرى او الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فوراً .

اشتراطات : (١) تعديل دستور الحكم الذاتى المقترح بما يحقق سيطرة السودانييين انفسهم على الحكم الذاتى فوراً .

(٢) اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الثنائية وليس امتداداً لها .

(٣) زوال النفوذ الاجنبى فى البلاد وذلك عن طريق سودنة الادارة الحكومية فى السودان .

الوسائل : بحث الوسائل العملية التى تؤدى الى ما هو مذكور أعلاه .

ولعله يتضح من هذا ان وجهة النظر الاستقلالية هى التى انتصرت واصبحت موضع عناية وتنفيذ من الحكومة المصرية وقيادة الجيش .

محمد أحمد محجوب

١٩٥٢/١٠/٢١

استنجاز دستور الحكم الذاتى

كان دستور الحكم الذاتى الذى ارسل الى دولتى الحكم الثنائى مازال فى انتظار تصديقهما عليه فرأى الامام عبد الرحمن ان يسافر لمقابلة المسؤولين فى حكومتى بريطانيا ومصر ليحسم معهم امر السيادة على السودان وباتفاق بين الامام وحكومة الثورة المصرية سافر الامام أولا الى انجلترا حيث اجتمع بوزير خارجيتها ثم بالمستتر تشرشل كما اجتمع بالمستتر اتلى زعيم المعارضة آنذاك . وبغير هؤلاء من أعضاء البرلمان البريطانى .

محادثة الإمام مع المستر إيدن

اجتمع الامام عبد الرحمن بالمستتر ايدن فى اليوم الحادى عشر من اكتوبر عام ١٩٥٢ وقد حضر الاجتماع السادة الآتية أسماؤهم :

الامام عبد الرحمن المهدي

السيد الصديق المهدي

السيد عبد الرحمن على طه

ومن جانب بريطانيا :

المستتر ايدن

المستتر الن

حيث دار الحديث الآتى :

ذكر الامام عبد الرحمن أنه أتى لمقابلة وزير الخارجية بصفته الشخصية لا كقائد لأى حزب سياسى وانه تبنى الحركة الإستقلالية فى السودان منذ نشأتها وقد انحصر اهتمامه فى قيام حكومة مستقرة بالسودان لترقى بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً حتى يستطيع السودان ان يشارك مشاركة فعالة مع الدول الديمقراطية فى سعيها لتوطيد السلام العالمى ومن أجل هذا فقد هيا نفسه دائماً للتضحية بصحته وماله وكلما يملك من نفس .

ثم ذكر الامام زيارته السابقة للمستتر إيدن فى عام ١٩٤٦ كما ذكر تعاونه مع حكومة السودان للتطور الدستورى بالبلاد وأنه كان يرمى بكل هذا لاسترداد سيادة السودان لاهله ولقيام حكومة ديمقراطية قوية مستقلة فى البلاد وكذلك ذكر انه يعتبر الحكم الثنائى وضعاً شاذاً .

وأعقب الإمام المستر إيدن بقوله : إن نوع الحكومة المستقلة في السودان أمر يقرره السودانيون انفسهم وهنا قال الإمام : انه على يقين من أن وزير الخارجية مخلص فيما ذكر ولكن هناك محاولات في السودان ترمى الى غير ذلك وأكد له المستر ايدن ان الحكومة وموظفيها بالسودان لا يحاولون ان يوجهوا السودانيين لاي نوع بذاته من انواع الحكومات .

الانتخابات

أبدى الإمام أمله في أن يساهم جميع السودانيين في الانتخابات المزمنة مؤكداً أن هذه هي الطريقة الوحيدة لحفظ العلاقات الودية بين السودان وبريطانيا في المستقبل .

وافق وزير الخارجية على هذا وقال إن الدستور الجديد الذي ساهم السودانيون في وضع معظم مواده إنما يعتبر بداية موفقة .

أبدى الإمام إهتمامه بضرورة تكبير الانتخابات التي اقترح لها شهر نوفمبر من عام ١٩٥٢ وكذلك أكد الامام ضرورة الانتخابات المباشرة في دوائر المديريات الشمالية إن أريد للبرلمان أن يمثل رغبة الشعب بصدق كما أبدى الإمام عدم الرضا عن بعض المواد الخاصة بقانون الانتخابات في مسودة الدستور .

قد أشار وزير الخارجية إلى أن دوائر الانتخابات المباشرة قد زيدت من ٢٤ الى ٣٥ دائرة منذ ان ارسل الحاكم العام بمسودة الدستور الى حكومة صاحبة الجلالة وذكر ان الحاكم العام اخبره بان أى زيادة اخرى قد تؤخر الانتخابات وذلك مالا يريده ان يقع .

أجاب الامام بانه طالما ستجرى الانتخابات في نوفمبر انه لا يرى بأساً في ان تستمر الانتخابات شهرين أو ثلاثة وستبرهن النتيجة صواب هذا التأخير بان يقوم في البلاد برلمان صحيح ومجلس وزراء صحيح .

قال وزير الخارجية : ليس من المصلحة في شئ ان تختلف طرق الانتخابات حيث اخبره الحاكم العام عن الاختلاف الشاسع في التعليم وما إليه مما يجعل إجراء الانتخابات المباشرة امراً ممتنعاً حتى في المديريات الشمالية وذكر انه لايد أن ينتصح للحاكم العام في هذا الصدد .

صرح الامام بان أى صعوبات حول اجراء الانتخابات المباشرة ربما ادت الى اعتزاله الحياة السياسية .

وهنا وعد وزير الخارجية أن يعيد النظر في مشكلة الانتخاب المباشر مع الحاكم العام وبعد ذلك انبرى وزير الخارجية في مناقشة موقف مصر من الدستور الجديد فذكر انه رغم

اتهامات مصر لنوايا انجلترا انه يرى ضرورة التعاون مع مصر لانجاح الدستور كما ذكر انه لم يتلق بعد رداً رسمياً من الحكومة المصرية على اقتراحه بالتعاون معها واستطرد بأن الحكومة ربما رأت تأخير الرد حتى استشارة الامام ثم قال الوزير انه يعتقد ان زيارة الامام للندن ومصر ستكون ذات فائدة جمة وانه لشاكر للامام علي تكبده هذه الرحلة الطويلة .

وكذلك أبدى وزير الخارجية امله في ان يحالف الامام التوفيق لخلق علاقات مع حكومة اللواء نجيب في الأمور الخاصة بمياء النيل كما اثنى على المحادثات المثمرة التي قام بها مع السفير البريطاني في القاهرة وانه أى وزير خارجية لا يعترض في أن تبغث حكومة بريطانيا بمكتوب للحاكم العام بموافقتها على مسودة الدستور مع بعض التعديلات .

واستطرد المستر ايدن قائلاً ان الحكومة المصرية دون شك ستتقدم بتعديلات للدستور بعد مناقشتها للسفير البريطاني بمصر وبعد استشارتها للامام عبد الرحمن وانه لا يعرف عن تلك التعديلات شيئاً ولكنه على استعداد لمناقشتها مع حكومة مصر .

وأكد له الامام ان اى اقتراحات مصرية للتعديل ستقابل بالرضا اذا ما جاءت في مصلحة السودان .

وصرح الوزير ان الحكومة البريطانية ستصدق قريباً على قانون الدستور مما يساعد الامام في مهمته بالقاهرة ثم قرأ المستر ايدن تعديلاً للدستور ترى حكومته ان يضمن في مسودة الدستور وهو كالآتي :

« يجب ان يفهم جلياً انه لا شئ في الدستور المقترح يغير وضع مسئولية الحاكم العام القانونية لحكومتي الحكم الثنائي » .

وهنا اعترض السيد عبد الرحمن على طه بقوله : « هنالك خوف من أن يفهم هذا التعديل في السودان كمحاولة لاعادة الحكم الثنائي الذي وصفه الامام بانه شاذ ثم ذكر عروض حكومة الهلالي المغرية لوفد السيد الامام في الاسكندرية مع اشتراط قبول التاج الرمزي المؤقت على السودان .

أجاب وزير الخارجية بان هذا التعديل ما هو إلا محاولة « لحفظ وجه الحكم الثنائي » حيث انه لا يضيف شيئاً الى سلطات الحاكم العام كما ويوجد فراغ لا بد ان يشغل قبل ان يقرر السودانيون مصيرهم ولذلك كان لزاماً ان يكون الحاكم العام مسئولاً لجهة ما .

أعرب الامام عن فهمه ولكنه ابدى امله في ان تتمكن الحكومة البريطانية من إجلاء موقف السودان الغامض ولا يتم الا بتحديد تاريخ لتقرير المصير الذى يجب ان لا يتعدى نهاية عام ١٩٥٢ .

وهنا جاء رد وزير الخارجية القائل بان هذا الامر يقع برمته على عاتق البرلمان السوداني فان قرر البرلمان السوداني ان يتم تقرير المصير في ذلك التاريخ فانه لا يرى مانعاً لذلك.

وذكر السيد ان احد الاسباب التي تجعله يطالب بتحديد تاريخ لتقرير المصير هو ان يتمكن السودان من تحديد علاقاته بمصر وبريطانيا .

اجاب وزير الخارجية بانه لا يتوقع حدوث صعوبات في هذا الصدد بين حكومته وحكومة السودان المستقلة ومضى يقول ان الصعوبات كانت محتملة الحدوث من جانب مصر ولكن حتى من ذلك الجانب فانها الان اقل من حالة احتمالها قبل الستة اشهر المنصرمة .

أشار الامام الى حاجة السودان الحالية لاستفتاء يقرر بمقتضاه مصير البلاد .

وافق وزير الخارجية على ذلك وأضاف قائلاً ان هناك صعوبة التباين في التعليم في السودان مما يجعل مثل هذا الاستفتاء خطوة غير عملية كما اتفق الامام والمستتر ايدن على انه من الصالح ان تقوم حكومة سودانية باسرع فرصة وأضاف الوزير انه من الحكمة ان تؤخذ موافقة مصر رغم انها المسؤولة عن فساد الحكم الثنائي بالسودان .

ورداً على سؤال توجه به الامام اجاب المستتر ايدن بانه لا يرى تعيين لجنة دولية تشرف على الحكم بالسودان ابان فترة الانتقال التي يليها تقرير المصير ثم صرح بانهم فكروا في تعيين لجنة صغيرة لتراقب الانتخابات وربما الفت هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء سودانيين وعضو بريطاني وعضو مصري وعضو محايد كما ان اختيار هؤلاء الأعضاء يستحسن ان يكون بموافقة الجميع لان الحكومة البريطانية لا تود فرض أى أحد على السودانييين ليشراف على انتخاباتهم . وسيكون للسودان نفس التمثيل الذي للبقية ليتأكد السودانيون من أن آراءهم ممثلة ومعتبرة جداً .

وافق الامام بارتياح على هذا الاتجاه كما ابدى تخوفه من ان يتأثر الاتفاق مع مصر بالامرين الاتيين :

(١) الضغط الأمريكي .

(٢) الدعاية المصرية .

فأجابه وزير الخارجية بان الامريكان لم يدركوا يوماً لماذا يرفض السودانيون التاج المصري الرمزي كما ذكر الوزير انه شرح للامريكان هذه المسألة بكل صراحة مما وسع فهمهم لهذه المشكلة .

اشار الامام ان قبول التاج الرمزي المصري سيجعل مصر تعتبره دائماً وتعمل بمقتضى

ذلك وهنا وافق وزير الخارجية واطاف ان قبول التاج المصرى الرمزى سيمهد الطريق لمصر لفرص غير عادلة ولذلك فإنه يرفضه .

واختتم وزير الخارجية الاجتماع بأمله ان يناقش الامام هذه المواضيع مع السفير البريطانى بالقاهرة كما عبر عن اعتقاده بأن اللواء نجيب لن يمانع مع انه لم يوافق بعد على التعديل البريطانى للدستور رغم انه لم يعترض اخبار الحاكم العام به .

وانهى وزير الخارجية حديثه بان عبر عن شكره لزيارة الامام له وكيف انه نال الشرف بمقابلة الامام مرة ثانية واجاب الإمام بأنه راض على الزيارة .

مقابلة المستر تشرشل

وفى السادس عشر من أكتوبر قابل الامام المستر تشرشل وكان يرافقه السيد الصديق المهدي حيث دار الحديث التالي :

الامام : انى مسرور لهذه الفرصة التى اتحتموها لى لمقابلتكم ، وقد تقابلنا قبل الآن فى سنة ١٩٤٦ حيث استأذنتكم فى تعريب كتابكم "حرب النهر" ذلك الكتاب الذى كان نسبياً عادلاً رغم الظرف العدائى الذى كتب فيه واننا الان نجلس كصديقين .

تشرشل : كانت الحرب بيننا حرباً شريفة ويسرنى ان يكون السودان الآن سائراً نحو التقدم المطرد وانى سأهديكم نسخة من كتاب "حرب النهر" وارجو عندما يتم تعريبه ان تهدونى نسخة ممهورة بامضائكم كما سأفعل أنا أيضاً .

الامام : انى انتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن شكرنا للامة البريطانية وللحكومة البريطانية فى شخصكم لكل ما ابدته نحو السودان من تصريحات وما وقفته من مواقف تحفظ بها حقوق السودان .

تشرشل : ان حكومتى ستقف بجانب وعودها للسودانيين وانى أؤيد كل ما قاله مستر ايدن ولن تنال مصر الا لقباً إسمياً .

الامام : اننا لا نقر أى لقب ونعتبر أى إجراء كهذا فيه إخلال بوعدكم وفى حق السودانين بتقرير مصيرهم بمحض اختيارهم وحریتهم وما دما نطالب بتقرير المصير فى ١٩٥٢ فما هى قيمة الالقاب والوقت قد حان ليقول السودانىون كلمتهم فى مصير بلادهم .

ان المصريين عرضوا علينا فى محادثات الاسكندرية مع حكومة الهلالى باشا

عرضاً كهذا ولكننا رفضناه وفشلت المفاوضات.

تشرشل: انى لم اطلع بعد على تفاصيل ونتائج محادثاتكم الا انى مقتنع بوجاهة هذا الاعتراض.

الامام: هل يعنى مستر تشرشل بهذا اللقب ما عرضه علينا مستر ايدن واسماه « حفظ وجه الحكم الثنائى » وذلك بجعل الحاكم العام مسئولاً لدولتى الحكم الثنائى فإن كان ذلك فلامانع منه.

تشرشل: قد يكون كذلك وانى كما قلت لا أعلم التفاصيل وسأتحرى من المستر ايدن.

وهنا شكره الامام وهم بالانصراف وذكر مستر تشرشل ان لديه ميعاداً للغداء وخرج لوداع الامام خارج الدار واقترح مستر تشرشل ان تؤخذ لهما صورة ولعدم وجود المصوراتى حيث كان متوقفاً لم يتم ذلك ولكن مستر تشرشل اقترح ان يعود الامام فى الساعة الرابعة من بعد ظهر نفس اليوم لاختذ تلك الصورة التذكارية وقد كان ذلك.

سفر الامام للقاهرة

بعد تلك الاتصالات المجدية غادر الامام عبد الرحمن لندن قاصداً القاهرة حيث استقبلته حكومة الثورة والشعب المصرى استقبلاً رائعاً.

المحادثات فى القاهرة

اجتمع الساسة الاستقلاليون الذين كانوا برققة الامام والذين كانوا فى وفد المفاوضات التمهيدية بأعضاء الجانب المصرى ووضعوا الأسس التى يسير عليها التفاوض كما وضعوا النواة الصالحة للمحادثات ثم عقدوا الاجتماع الرسمى الأول الذى حضره من بين أعضاء الجانب المصرى السنهورى باشا الذى ثار ثورة عنيفة وهدد بالانسحاب من الجلسة لانه لا يوافق على منح السودان الحكم الذاتى فوراً وقد ادى ذلك الحادث الى توتر الموقف فى الاجتماع مما انهاء بغير ثمرة وعلى اثر ذلك الاجتماع قرر اعضاء الوفد السودانى ارسال الخطاب الاتى للواء محمد نجيب:

الخميس ٢٢ اكتوبر عام ١٩٥٢

فندق سميراميس

حضرة اللواء محمد نجيب رئيس الحكومة المصرية - المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

اتقدم لسيادتكم بالمذكرة التالية لأوضح فيها ما تملكنا من شعور الاسف العميق بعد اجتماعنا الأول الذى عقد بديوان الرئاسة فى الساعة السادسة من مساء الاربعاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

(١) اتصل بنا فور قدومنا اخوان كريمان استطاعا بصدق اخلاصهما ان يعربا عن وجهة نظركم اصدق تعبير وان يصورا نوايا حكومتكم الرشيدة اجمل تصوير فأتحدث القلوب وتجاوبت النفوس فى جلسة واحدة وزال عنها الى الابد ما كان عالقا بها من صدا الماضى البغيض .

(٢) ثم اعقب ذلك الاتصال اجتماعات اخرى غير رسمية كشفت الموقف على حقيقته وسجلت فى القلوب دبستورا ابلغ اثرأ وابقى نفعا من أى دستور تخطفه الايدى على القرطاس .

(٣) وفى احدى جلساتنا غير الرسمية عرضت علينا نقاط قبلناها اساساً للبحث والمداولة وفيما يلى نصها :

أ- الهدف : تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة اما باعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا أو أى دولة اخرى أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فوراً .

ب- اشتراطات : (١) تعديل دستور الحكم الذاتى المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين انفسهم على الحكم الذاتى فوراً .

(٢) اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الشائبة وليس امتداداً لها .

(٣) زوال النفوذ الاجنبى فى البلاد وذلك عن طريق سودنة الادارة الحكومية فى السودان .

ج- الوسائل : بحث الوسائل العملية التى تؤدى الى تحقيق ما هو مذكور أعلاه .

وبعد الفراغ من تلك المحادثات التمهيدية الموفقة عقد الاجتماع الاول فحضرنا اليه ونحن اشد ما نكون تفاؤلاً بتحقيق الامل الجديد فى عهد «لايزيد فتحاً ولا استعماراً»

وانما ينسبط يده بالصدقة والتعاون لكل من يريد صداقة الاحرار لا تبعية العبيد
للأسياد .

(٤) وعلى هذه الاسس السليمة ابتدأت أولى جلسائنا في جو ودى جميل هيأته
الاتصالات السابقة وزاد في تهيئته تعقيب رئيس الحكومة على كلمة رئيس الوفد
السودانى ولكن شاءت الظروف على غير ارادتك وارادتنا الا يدوم صفاء الجلسة طويلا
وذلك عندما ثار أحد الأعضاء المصريين ثورة نفسية جامحة اوشكت ان تخلق ازمة تضع
حداً اخيراً لاجتماعاتنا لولا حرصنا وحرصكم على ان نصل لتفاهم دائم ولولا تلك الثقة
التي تركزت في نفوسنا فجعلتنا واياكم نسيطر على أعصابنا ونشترك في تهدئة الخواطر
 وإعادة الصفاء .

(٥) والذي أدهشنا حقاً بل حز في نفوسنا ان يفاجئنا الاخ الفاضل باستنكاره لعبارة
«الحكم الذاتى فوراً» الواردة في نهاية الفقرة الاولى من نقط البحث وان يهسد
بالانسحاب اذا كانت هذه العبارة تمثل رأى الحكومة .

فهل كان يرى في عبارة «الحكم الذاتى فوراً» مطلباً غير مشروع جئنا نستجدي
تحقيقه او تقبله هبة أو منة؟

أم تراه قد فاته - انا اصحاب حق طيعى اردنا ان نستعين بأخوة كرام على استخلاصه
بأقرب فرصة ممكنة؟

أو تراه قد فاته أيضاً - وهو اللبق الحكيم - اننا باستخلاص حقنا كاملاً وعلى الفور
انما نريد ان تستقر الأحوال السياسية في بلادنا لتكون لمصر القوة والسند ولنتمكن من
تنظيم علاقتنا بها على وجه يكفل الخير والبركة للبلدتين الشقيقتين؟

(٦) ان الثورة النفسية الجامحة قد افسحت المجال للريب والظنون وللشك في حسن
القصد من ناحية الاخ الفاضل عضو المحادثات ولكن هيهات ان يؤثر شئ من هذا على
تلك الثقة الوثيقة التي تبادلناها وعاهدنا الله على الاحتفاظ بها مادامنا ودامت الحياة
ويكفينا نجاحاً في مهمتنا ان نرجع من مصر بهذه الثقة فننظم على هديها مصالحنا
المشتركة .

(٧) وأخيراً وليس آخرأ ننتهز هذه الفرصة لنعرب لكم عن شكرنا على الحفاوة البالغة
وعلى كل ما لقيناه من عطف وتكريم من الشعب المصرى ومن الحكومة المصرية التي
نبتهل الي الله ان يرعاها ويسدد خطاها .

المخلص

عبد الله الفاضل المهدي

عن وفد الاستقلاليين

الاتفاقية التي تمت بين وفد الاستقلاليين ومصر

ادى هذا الخطاب الى سحب السنهورى من جلسات المفاوضات التي توالى حتى توصل الجانبان للاتفاق الآتي :

١- الهدف : تقرير السودانيين مصيرهم في حرية تامة أما باعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا وأى دولة أخرى او الارتباط مع مصر على ان يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فوراً.

٢- رغبة فى تمكين السودان من التمتع بالحكم الذاتى تمهيداً لممارستهم الحق فى تقرير مصيرهم على النحو المتقدم تكون هناك فترة انتقال «فترة الحكم الذاتى» تهدف الى غرضين :

الغرض الأول : تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتى كامل .

الغرض الثانى : تهيئة الجو الحى المحايد الذى لابد منه لتقرير المصير .

٣- تحقيقاً للغرضين متقدمى الذكر يعدل الدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان طوال فترة الانتقال على الاسس الآتية :

أولاً : تتمثل السلطة الدستورية فى السودان اثناء فترة الانتقال فى :

(أ) الحاكم العام الحالى وإذا شغل منصبه اثناء فترة الانتقال لأى سبب من الأسباب فإن خلفه ترشحه بريطانيا وتعيينه مصر .

(ب) لجنة مكونة من مصرى تعينه الحكومة المصرية وبريطانى تعينه حكومة بريطانيا وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السودانى المنتخب ومحايد باكستانى او هندى تعينه دولته ويرجع الحاكم العام الى اللجنة المذكورة اعلاه فى مباشرة سلطاته التقديرية حسب التعديلات المقترحة .

وبما ان فترة الانتقال المذكورة اعلاه ما هى فى الواقع الا تصفية للادارة الشائبة فى السودان فإن الحاكم يرجع الى كل من مصر وبريطانيا فى المسائل الآتية :

١- المسائل التى لاتدخل فى الشئون الداخلية البحتة ..

٢- اى تعديل يرى البرلمان اجراءه فى الدستور .

٣- اى قرار تتخذه اللجنة المذكورة اذا رأى الحاكم العام ان العمل به يتعارض مع القيام بمسئوليته على الا يتأخر رد الحكومتين عن مدة اقصاها شهر من يوم وصول الإخطار على ان ينفذ رأيه اذا اتفقت الحكومتان على ذلك والا اصبح قرار اللجنة نافذاً .

ثانياً: يعدل قانون الانتخابات بحيث تكون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة فى كل السودان ماعدا المناطق الآتية:

١- مديرية بحر الغزال

٢- المديرية الإستوائية

٣- مديرية أعالى النيل

ويستثنى من هذه المناطق دائرة يابى والدوائر التى تقع فيها واو وجوبا وملكال التى يمكن ان يكون فيها الانتخاب مباشراً.

وان تكون انتخابات مجلس الشيوخ كذلك مباشرة فى كل السودان عدا ما استثنى فى انتخابات مجلس النواب على ان يعين الحاكم العام خمس أعضاء مجلس الشيوخ.

ومن الضرورى ان يلاحظ انه فى حالة ترشيح اى شخص له سلطات قضائية او تنفيذية ان يستقيل قبل اعتماد اوراق ترشيحه.

٤- انشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وتكون من مصرى وبريطانى وامريكى وهندى وباكستانى تعينهم حكوماتهم ومن ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام ومهمتهم الاشراف العام على الانتخابات وتعيين لجان فرعية فى جميع الدوائر ونظراً الى ان المصلحة تقتضى الاسراع فى تحقيق الحكم الذاتى ينبغى ان يشرع فى الانتخابات فى تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتى قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢.

(٥) لجنة السودة الخاصة

بما ان الهدف الأخير هو ان يقرر السودانيون مصيرهم فى حرية تامة فإنه من الضرورى انشاء لجنة خاصة للسودة تتكون من:

أ- عضو مصرى تعينه الحكومة المصرية وعضو بريطانى تعينه الحكومة البريطانية وثلاثة أعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء الذى عليه أن يقدم خمسة أسماء للحاكم العام لى يختار منهم ثلاثة.

ب- عضو او أكثر من لجنة الخدمات العامة على الا يكون له حق الصوت.

الاختصاصات

(١) تكون اختصاصات هذه اللجنة الاسراع فى سودة الادارة والبوليس واى وظائف اخرى حتى يتسنى للسودانيين تقرير مصيرهم فى حرية تامة.

(٢) يحق لهذه اللجنة ان تضم اليها عضواً أو أكثر من أى وزارة او خلافتها للاستعانة برأيه على أن يكون له حق التصويت.

(٣) يجب ان تنجز هذه اللجنة المذكورة مهمتها فى مدة اقصاها ثلاث سنوات.

قرارات اللجنة

تكون قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وترفع هذه القرارات للحاكم العام للتصديق عليها.

لجنة الخدمة العامة

لقد كانت صيانة هيكل الخدمة العامة وايجاد الضمانات الكافية للابتعاد عن المؤثرات السياسية دافعا لانشاء لجنة للخدمة العامة نص عليها فى الدستور المقترح واننا نرى ضرورة بقائها مع حذف المادة [٨٨] واستبدالها بالمادة [١٠٠] بعد ان تحذف من هذه الأخيرة سلطة الحاكم العام الخاصة بالجنوب، وان تضاف على المادة [٩٠] الفقرة [ح] الجملة الآتية «مع مراعاة السلطة الممنوحة للجنة السودنة الخاصة» ويأمل الطرفان أن هذه المسائل التى تم التفاهم عليها ستتقدم بها الحكومة المصرية بتعديلات منها للدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان وذلك فى تاريخ قبل ١٩٥٢/١١/٨ تمهيدا لقيام الحكم الذاتى الكامل فى ٢١ ديسمبر وتقرير المصير فى حرية تامة وفى أى وقت يشاء البرلمان السودانى بشرط الا يتجاوز ذلك ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥

رئاسة مجلس الوزراء

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢

الإمضاءات

الجانب المصري:

السادة: الرئيس اللواء محمد نجيب، الرئيس السابق على ماهر، الصاغ صلاح سالم، قائد الجناح حسين صبرى ذو الفقار.

الجانب السودانى:

السادة: عبد الله الفاضل المهدي، محمد صالح الشنقيطي، عبد الرحمن على طه، محمد أحمد محجوب، احمد يوسف هاشم، عبد السلام الخليفة، داود الخليفة، بابو نمر، ايوبيه عبد الماجد زيادة ارياب، يعقوب عثمان، عبد الرحمن عابدين وميرغنى زاكى الدين.

اتفاقية «الجتلمان»

واشفاقاً من ضياع هذا الاتفاق العظيم وحرصاً على صيانته من أى عائق رأى الاستقلاليون أن يبرموا مع الحكومة المصرية اتفاقية «جتلمان» تحسم ما قد يعكر صفو الجو ما بين السودان ومصر وفيما يلي نص اتفاقية الجتلمان.

مذكرة

١- مياه النيل

(أ) ستشرع مصر فى تنفيذ مشروعات النيل المختلفة المقترحة لتوفير الماء اللازم للتوسع الزراعى الضرورى فى كل من مصر والسودان.

(ب) تمت الموافقة من جانب الحكومة المصرية على أن يكون للسودان نصيب عادل فى مشروعات أعالى النيل والشلال الرابع وفى أى مشروعات أخرى قد تقوم على النيل.

(ج) تكاليف الخزانات الجديدة: ستراعى مصر فى تقدير ما يدفعه السودان من المال الا يكون بنسبة حصته من الماء الجديد وذلك لمراعاة انتفاع مصر فى الماضى من مياه النيل بمشروعات تكلفت تكاليف اقل نسبياً بالنسبة لتكاليف المشروعات الجديدة.

(د) اما من ناحيتنا «السودان» فنتعهد باحترام الحقوق المكتسبة بمقتضى اتفاقية مياه النيل المبرمة بين انجلترا ومصر سنة ١٩٢٩ رغم ان السودان لم يكن طرفاً فى هذه الاتفاقية.

٢- برنامج النقطة الرابعة

ستعمل مصر كل ما فى وسعها لكى تحصل للسودان على نصيب من المعاونة التى تدخل فى نطاق برنامج النقطة الرابعة للحكومة الامريكية لان السودان لم يحصل حتى الان من بين كافة الدول المتخلفة اقتصادياً ومنها مصر على أى نصيب من هذه المعاونة ويرجع ذلك الى الوضع الشاذ الموجود عليه السودان من الناحية السياسية فلا هو دولة مستقلة او مستعمرة او تحت الوصاية.. الخ.

٣- التمثيل فى المؤتمرات العالمية

لم يتمكن السودان فى الماضى من حق التمثيل فى المؤتمرات الخاصة العالمية التى تبحث فى كافة الشئون الغير سياسية كالصحة والثقافة والتعليم والزراعة الخ... وقد فوت هذا الوضع على السودان الكثير من الفوائد المرجوة فيتحتّم الآن وقد دخل السودان دور الحكم الذاتى ان يكون له حق التمثيل فى هذه المؤتمرات البعيدة عن الشئون السياسية وخاصة وقد سلمت الحكومة المصرية والبريطانية بحق تقرير المصير فى أسرع وقت ممكن وقد يترتب على ذلك الاستقلال الكامل فوجب ان يؤهل السودان للتعاون الخارجى وحتى اذا ما حدث ارتباط مع مصر نتيجة تقرير المصير فسيكون للسودان نصيب عادل فى التمثيل الخارجى والتعاون الدولى.

٤- الأموال المصرية في السودان

أ) الأموال التي تريد ان تنفقها مصر في السودان رغبة منها في معاونة شقيقها السودان في النواحي المختلفة كالثقافة والصحة... الخ... تعهدت مصر ان تكون هذه المعاونة عن طريق الحكومة السودانية فهي صاحبة الحق الاول في الاشراف على هذه النواحي لتنفق في الطريق القويم ولصالح السودانييين اجمعين دون النظر الى طائفة دون اخرى او حزب دون حزب.

ب) تعهدت مصر الا تسمح بانفاق اى اموال لمعاونة هيئات سياسية في السودان للابقاء على وحدة السودانييين في المراحل القادمة التي تتطلب جمع الكلمة لتقرير مصير هذه الامة كما ان مصر الان قد آلت على نفسها ان تتكلم بلسان السودانييين على كافة نزعاتهم وان تكون بمثابة الاخ الشقيق للسودان بأكمله وان تتعهد بالذود دائماً وأبداً عن رغبات ومصالح هذا الشعب الشقيق.

ج) المعاونة المادية التي تنفقها مصر في الازمات التي تحل بالسودان او أى معاونة اقتصادية اخرى تتعهد مصر ان يتم الصرف في هذه المعونات اما بواسطة الحكومة السودانية مباشرة او تحت اشرافها حتى تكون الفائدة للسودانييين اجمعين دون النظر الى طائفة دون الاخرى.

٥- المحافظة على روح التكاتف والتعاون

بين مصر والسودان في العهد الجديد

أ) يتعهد الطرفان بالا يأخذاً بأى شائعة مغرضة قد يقصد بها البعض افساد جو العلاقات الودية بين المصريين والسودانييين وان يجرى الاتصال السريع لايقاف هذه الحملات المغرضة.

ب) يراعى المصريون والسودانييون ان تمتنع صحفهم عن نشر أى شئ يسئ الى روح التعاون والإخاء وعدم الخوض في أى موضوع حساس قد يشيع اعداء التعاون لاتخاذها مادة دسمة لاعادة الفرقة بين الفريقين ولن يستفيد من هذه الفرقة الا المستعمر « مثلاً موضوع تقديم أوراق الاعتماد باسم مصر والسودان » وان يستتر هذا الموضوع الى ان يقر السودان مصيره وطالما ان مصر علقت موضوع السيادة على السودان للسودانييين الى ان يقرروا مصيرهم.

عبد الرحمن على طه

صاغ أ. ح . صلاح سالم

حسين ذو الفقار صبرى - بكباشي

عودة الإمام للسودان :

اشرف الامام عبد الرحمن على هذه الاتفاقات وباركها وأيدها عندما وقع عليها
الجانبان المصري والسوداني وبعد وداع حافل في القاهرة عاد لبلاده إفلأ في سعة من
رضاء الله ونعمته وقد عبر لائبائنه السودانين عما حقق من آمالهم في الخطاب الذي ألقاه
عقب عودته وهذا هو نصه :

مواطني الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد ،،

لقد عدت ومن صحتني من انجلترا ومصر سالمين بحمد الله ويسرني ان أراكم جميعاً
بخير ولا شك ان هذه الجموع الكبيرة التي حضرت مشكورة من جميع جهات السودان
تريد ان تعرف النتائج التي اسفرت عنها رحلتنا الى الخارج .

وأول ما أقوله لكم في هذا الشأن هو ان سيادة بلادكم قد رُدَّت اليكم واصبحت الكلمة
النهائية في تقرير مصيركم لكم وحدكم .

واني احمد الله سبحانه وتعالى الذي وجهكم للعمل الصالح في خدمة وطنكم حتى
حققتم له سيادته بتضافركم وتعاونكم على الخير في جميع الظروف والمناسبات .

ورجائي لجميع أبنائي السودانين ان ينبذوا ما بينهم من خلافات وخصومات شخصية
كانت أو حزبية لان كل شيء يهون في سبيل تحرير الوطن وان تتذكروا على الدوام بان
الاستقلال لا يكون إلا مرة وأنه اذا افلت من بين ايديكم فلن يعود الا بجهود مرة .

وختاماً أكرر قولتي :

« لا شيع ، ولا طوائف ولا أحزاب ديننا الاسلام ووطننا السودان »

وقفنا الله جميعاً وهذا ساء السبيل .

نقطة انطلاق

كان الاتفاق ما بين راعي الحركة الاستقلالية وحكومة الثورة المصرية نقطة انطلاق
لقضية السودان التي كانت تجتاز مراحلها النهائية نحو البت والحسم ما بين الحكومتين
البريطانية والمصرية وكانت العلاقات بين المصريين والاستقلاليين قد وصلت الى درجة
تنذر بالخطر حيث كان من الصعوبة بمكان ان تتمكن دولتا الحكم الثنائي من البت في

شأن السودان والعلاقات على ما هي عليه من سوء فلذا فإن اتفاق الامام وحكومة مصر كان البلسم الناجع الذي تناول تلك العلاقات المتداعية بالعلاج الحاسم وخلق منها علاقات جديدة تتوفر فيها الثقة المتبادلة الامر الذي تقتضيه حاجة البلاد في تلك الفترة من تاريخها وهكذا بدأت العلاقات السودانية - المصرية وكذلك العلاقات بين الاحزاب الاستقلالية والاتحادية السودانية تتخذ وضعاً من التفاهم لم تألفه من دى قبل.

زيارة الصاغ صلاح سالم للسودان واتفاق

السودانيين بمختلف احزابهم على وثيقة موحدة

كان من ثمرة ذلك الاتفاق بين الامام عبد الرحمن والحكومة المصرية ان زار الصاغ صلاح سالم السودان ليعرض على الاحزاب السودانية نقاط الخلاف التي ظهرت خلال المباحثات المصرية - البريطانية.

اجتمع ممثلوا الأحزاب السياسية السودانية وهي : حزب الامة - الحزب الجمهورى الاشتراكي - الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الوطن بالصاغ صلاح سالم الذى عرض عليهم نقاط الخلاف التى ظهرت اثناء المحادثات المصرية - البريطانية واتفقوا جميعاً على الحلول الآتية كحل نهائى يلتزمون به جميعاً.

نص الحلول التى اتفقت عليها الاحزاب فى ١٠ يناير ١٩٥٣م :

أولاً :

موضوع الجنوب :

يوافق الجميع على الاقتراح الاتي ، وتكون الفقرة [ج] تحت البند [٦] من المذكرة المصرية كالآتي :

[٦ ج] اى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام انه يتعارض مع مسؤولياته او أى تشريع اقره البرلمان السودانى ويرى الحاكم العام انه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة فى معاملة كل سكان المديريات المختلفة فى السودان على أنه يجب فى كلتا الحالتين ان يصل رد الحكومتين فى خلال شهر من الاخطار الرسمى ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذى اقره البرلمان نافذاً الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

ثانياً :

لجنة الحاكم العام

(أ) تقوم فوراً عقب اعلان الدستور وقبل إجراء الانتخابات برئاسة العضو المحايد الهندي او الباكستاني .

(ب) طريقة تعيينها كما جاء فى المذكرة المصرية للحكومة البريطانية .

(ج) تحل هذه اللجنة مجتمعة محل الحاكم العام وقت غيابه .

ثالثاً :

السودنة :

(أ) يضاف الى الفقرة ١٢ من المذكرة المصرية ما يلي :

«وعندما يقرر البرلمان السودانى وقت تقرير المصير فى خلال المدة التى اقصاها ثلاث سنوات يلزم استبدال ما تبقى من موظفين بريطانيين او مصريين» - «المنصوص عنهم فى المادة ١٠ من المذكرة المصرية» بعناصر اخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية وهذا فى حالة عدم توفر العناصر السودانية الكافية .

(ب) يحذف من الفقرة ١٢ جملة «وموافقة الحكومتين القائمتين على التصفية»

(ج) يشطب من الفقرة ١٣ من المذكرة الجملة «عند تصديق الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال» .

رابعاً :

الانتخابات :

تكون الانتخابات مباشرة فى كل السودان ما كان ذلك ممكناً وعملياً ويقرر هذا لجنة الانتخابات التى ستشرف على إجرائها كماورد فى المذكرة المصرية .

خامساً :

جلاء الجنود الاجنبية :

(أ) يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التى ستقرر مصير السودان كما جاء فى المذكرة المصرية .

(ب) عندما يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية يوكل امر الامن الداخلى فى البلاد الى القوات المسلحة السودانية القائمة وقتئذ من يوم إتمام الجلاء حتى انتهاء

تقرير المصير ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها فى خلال هذه الفترة .
قد اتفقت الاحزاب السودانية الموقع مندوبوها على هذه الوثيقة ان تكون النقطة
المقترحة اساساً للدستور السودانى للحكم الذاتى وبغير ذلك قد اجمعت هذه الاحزاب
على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل أى دستور غير هذا كما اجمعت الاحزاب على
ان تجتمع لتنظيم وسائل المقاطعة وتنفيذها إذا ما حدث ذلك والله ولى التوفيق .

الخرطوم فى ١٠ يناير ١٩٥٢

عن حزب الأمة :

صديق عبد الرحمن المهدي	رئيس حزب الأمة
عبد الله خليل	سكرتير عام حزب الأمة
عبد الرحمن على طه	وزير المعارف السودانية
	وعضو حزب الأمة

عن حزب الوطنى الاتحادي :

اسماعيل الأزهرى	رئيس الحزب
الدرديرى محمد عثمان	عضو اللجنة التنفيذية
محمد نور الدين	وكيل الحزب

عن الحزب الجمهورى الاشتراكي :

زين العايدى صالح	العضو المؤسس للحزب
الدرديرى نقد	العضو المؤسس للحزب

عن حزب الوطن :

يحيى عبد القادر	سكرتير عام الحزب
الصاغ صلاح سالم	شاهد

وقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة اجماع سودانى واضح اسرع بالمباحثات الانجليزية -
المصرية نحو النهاية وهكذا فقد اتى اتفاق الامام مع الحكومة المصرية أكله طيباً مباركاً .
رسالة المستر ايدن للمستر الامام

وما ان علمت الحكومة البريطانية بهذا الاجماع السودانى وتوحيد الكلمة بشأن
سلطات الحاكم العام فى الجنوب الى جانب النقاط الاخرى حتى ارسل المستر ايدن رسالة
شفوية للامام عن طريق الحاكم العام يرجوه فيها ان يستعمل نفوذه للابقاء على سلطات
الحاكم العام فى الجنوب اثناء فترة الانتقال فرد الامام عبد الرحمن بالخطاب الاتي :

عزيزى المستر ايدن،

يسرنى ان انتهز هذه الفرصة لاشكركم كتابة عن جميل ترحيبكم بى عند زيارتى لبريطانيا فى اكتوبر الماضى وأود ان أؤكد لكم اننى احتفظ بأجمل الذكريات لتلك المقابلة الطويلة التى تمت بمكتبكم عندما جلسنا لنبحث مستقبل السودان فى جو مليء بالود والإخلاص والثقة المتبادلة ولاعبر لكم عن أمانى بلادى فى الحرية والاستقلال تلك الامانى التى ما فتئت أعمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة.

اننى أقدر كل التقدير ما أدليتم به فى تصريحكم عن قيام الحكم الذاتى فى السودان وعن حق السودانين فى تقرير مصير بلادهم والآن وقد أجمع السودانيون فى أحزابهم وطوائفهم على كلمة سواء واتفق الجميع على سياسة موحدة فإن أملى أن تقر بريطانيا هذا الإتفاق وتؤيده ليقوم البرلمان السودانى فى الحال فتؤكد بريطانيا بذلك حسن نواياها للسودانيين كما فعلت ذلك فى الماضى بالعمل المنتج المحمود ومتى ما وصل السودان الى استقلاله الكامل فإنى لا أشك فى أن الحكومة السودانية ستشرع على الفور فى تنظيم علاقات المستقبل التى تربط بينها وبين الحكومات الديمقراطية الأخرى وفى مقدمتها بريطانيا.

وعلى هذا فإنى أكرر أملى فى أن تتفق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما اتفقت عليه الأحزاب السودانية حتى يستطيع السودان ان يمضى قدماً فى تحقيق أمانيه القومية فيحتل مكانه بين الدول الحرة التى تعمل بالطرق الديمقراطية لخير البشرية وإسعادها.

عبد الرحمن المهدي

٢٨ يناير سنة ١٩٥٣

إتفاقية السودان

وفى الثانى عشر من فبراير ١٩٥٣ وقعت حكومتا بريطانيا ومصر إتفاقية السودان التى نظمت اسس الحكم فى السودان اثناء فترة انتقالية محدودة يعقبها تقرير مصير البلاد ما بين الاستقلال التام أو الارتباط مع مصر.

فرحة السودانين

وعمت السودان موجة ثقة بالنفس واطمئنان للمصير حيث اصبحت شئون البلاد فى أيدى ابنائها وسيادة البلاد ملك لأهلها وأبرق الامام عبد الرحمن الرجلين اللذين اتفقا معه وأوفيا بعهدهما، إذ أبرما إتفاقية السودان وهما اللواء محمد نجيب والمستر ايدن أبرقهما شاكرأ ومقدراً.

الفصل الثالث

ماذا بعد الاتفاقية؟

بالتوقيع على اتفاقية السودان انقشع الظلام الذي كان مخيماً على مستقبل البلاد واصبح أمرها في أيدي ابنائها . ولأول مرة منذ انتهاء عهد المهديّة امكن بمقتضى نص الاتفاقية ان يقوم فى البلاد حكم سودانى خالص . نصت الاتفاقية على قيام ذلك الحكم على أسس برلمانية ديمقراطية ليعمل على تصفية ادارة الحكم الثنائى وجلاء الجيشين البريطانى والمصرى وتهيئة البلاد لتقرير المصير فى فترة انتقال لا تتعدى ثلاث سنوات .

وأعطت الاتفاقية برلمان الحكم الذاتى حق الإعراب عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير واطار الحاكم العام بإبلاغ الدولتين المتعاقبتين بقرار البرلمان فى أى وقت يتخذ وحددت المصير بالاختيار بين الاستقلال التام أو الارتباط بمصر على أية صورة .

وسعياً وراء تمكين السودانين من التعبير عن ارادتهم فى حرية كاملة فقد نصت الاتفاقية على قيام لجنة خماسية للحاكم العام من عضوين سودانيين يختارهما البرلمان السودانى وعضو مصرى وآخر بريطانى وعضو باكستانى ترشح كلا منهم حكومته ، هذه اللجنة تعاون الحاكم العام فى أداء واجباته وتقوم لجنة اخرى لسودنة الوظائف فى الادارة والجيش السودانى تتألف من بريطانى ومصرى وثلاثة سودانيين ولجنة ثالثة للإشراف على انتخاب برلمان الحكم الذاتى تتألف من ثلاثة أعضاء سودانيين وعضو من كل من المملكتا المتحدة ومصر والولايات المتحدة والهند .

فما أفاق السودانىون من غمرة الفرح بما أحرزت بلادهم بموجب تلك الاتفاقية حتى وجدوا انفسهم يستعدون لأعنف معركة سياسية يخوضونها ضد بعضهم ؛ معركـة الانتخابات العامة الأولى . لقد تجمعت الأحزاب الاتحادية تحت لواء حزب سياسى واحد هو الحزب الوطنى الاتحادى الذى أخذ على عاتقه تحقيق الاتحاد مع مصر فى صورة ما - والاستقلالىون وقفت جمهرتهم الى جانب حزب الامة كما استعد الحزب الجمهورى الاشتراكى للانتخابات . أما الجنوبيون فقد احساسوا بقلق وخوف بادين ولم يكن من الميسور إشاعة الطمأنينة فى نفوسهم إلا بعد حين .

وهنا يبرز الدور التاريخى الذى قام به الامام عبد الرحمن فى هذه المرحلة التاريخية المقلقة من حياة الشعب السودانى فقد رأى منذ اللحظة الأولى للتوقيع على الاتفاقية ان يتجـه كفاحه الى الآفاق الآتية ؛

(١) جمع كلمة الاستقلالين فى صعيد واحد وتقويتهم سياسياً .

(٢) تطمين الجنوبيين على وضعهم في سودان مستقل موحد .

(٣) الاتصال بالاتحاديين في مرحلة أخيرة بغرض الاجماع على الاستقلال .

ولكى تقوى جبهة الاستقلاليين كان من الضروري تقوية حزب الأمة نفسه تنظيمياً وسياسياً . لذلك عكف الامام عبد الرحمن مع المسؤولين في الحزب في اجتماعات متتالية مع قاداته على دراسة الأوضاع في مكاتب الحزب ولجانه المركزية الفرعية .. وما أكتملت تلك الدراسات حتى خصص الامام من حرماله جزءاً لينفق على تنفيذ النظام الجديد ثم أرسل رسله ومبعوثيه الى رجاله في الاقاليم يشرحون لهم حقيقة اتفاقية الحكم الذاتي ويوجهونهم لتدعيم حزب الأمة الذى يعمل لتحقيق الاستقلال ... الاستقلال الذى سقطت أعلامه من أيدي أبائهم في توشكى والنخلة وكبرى وام ديكرات مضرجة بمدائهم الغالية وكانت دور الامام حافلة بقصّادها من المواطنين الذين هرعوا اليها من كل صوب وحذب للقاء السيد الامام والاستماع اليه يدعو الى الاستقلال وينير طريق الحرية التى أصبحت فى متناول ايديهم ورهن ارادتهم .

رأى السيد الامام فى نوع الحكم

كان حزب الأمة حريصاً على تولى السيد الامام عبد الرحمن رئاسة الدولة بعد الاستقلال اعترافاً بفضله على هذه البلاد ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب له وكان النقاش دائراً حول نوع الدولة المستقلة التى تلائم السودان أهى ملكية أم جمهورية؟ وكان أصحاب رأى الأول يرون أن الملكية أقرب إلى إشاعة الاستقرار فى بلد مازال فى مرحلة الطقولة من تكوينه القومى بينما رأى اصحاب فكرة الجمهورية ان روح العصر لفظت النظم الملكية ولا يناسبها إلا النظام الجمهوري .

وفى ليلة من ليالى شهر يونيو عام ١٩٥٣ اتفق مجلس إدارة حزب الأمة بطلب من السيد الصديق المهدي رئيس الحزب لبحث رأى الحزب فى موضوع رأس الدولة للسودان المستقل وكان واضحاً مما جرى من بحث ونقاش أن أغلبية ذلك المجلس الساحقة وفى مقدمتها رئيس الحزب ترى أن يكون السودان جمهورية ديمقراطية إسلامية .

وفى ثالث أيام ذى الحجة من عام ١٣٧٢هـ أى بعد مضي شهرين من اجتماع مجلس إدارة الحزب انعقد مؤتمر كبير لحزب الأمة فى أم درمان حضره زعماء الحزب من كل مديريات السودان وناقش المؤتمر موضوع الدولة السودانية المستقلة فى صراحة تامة ثم اتخذ قراراً بتأييد رأى مجلس إدارة الحزب .

وفي مساء ٢١/٨/١٩٥٣ أصدر الامام عبد الرحمن في جمع حافل مهيب البيان التالي :

انه ليسرني ان انتهز هذه الفرصة السعيدة التي يجتمع فيها ممثلو حماة الاستقلال للدراسة والتشاور فأؤكد لكم وللمواطنين اجمعين انني منذ وجدتُ حصرت كل همي في استرداد حرية السودان واستقلاله وسعادة بنيه وقد اقتضت الظروف التي اجتازتها قضية البلاد وتطورها في الماضي ان نحتمل الكثير ونصبر على الكثير قبل ان نبدي رأينا في نوع الحكم الصالح للبلاد - ولكنني كنت واثقاً من ان النتيجة في النهاية لن تصدر إلا عن رغبة السودانيين - والآن وبعد ان تدراست الأمر مع قادة حزب الامة وغيرهم من رجالي دراسة وافية وتبين لنا ان خير البلد وسعادة بنيه وكمال وحدتهم والتفافهم حول راية الاستقلال يحققه النظام الجمهوري - وحيث ان النظام الجمهوري الديمقراطي نظام أصيل في الإسلام ديننا الديمقراطي السماح الحنيف - فإنني أرحب بالجمهورية الديمقراطية نظاماً للحكم في السودان متى تم له استقلاله واسترد سيادته كاملة - وانني أؤيد قرارات حزب الأمة في هذا الشأن وأرجو ان يكون هذا سبباً قوياً لإزالة التفرقة واجتماع الكلمة حول استقلال السودان، والسلام عليكم ورحمة الله .

عبد الرحمن المهدي

بذلك تحدد رأى حزب الامة في موضوع نظام الحكم - الجمهورية الديمقراطية الاسلامية وأصبح القرار جزءاً هاماً من دستور الحزب وهدفاً محدداً يسعى لتحقيقه .
كان هذا الموقف التاريخي للامام عبد الرحمن نصراً سياسياً عظيماً لحزب الامة وإسكاتاً فعالاً لشائعات الخصوم السياسيين .

وإنا لنذكر في ذلك اليوم الخالد ان الامام عبد الرحمن كان يقول للناس ان الذين كانوا يرون انني انما اسعى لآكون ملكاً على السودان لا يعرفونني .. فأنا لا أريد من وراء الاستقلال كسباً لشخصي أو لابنائي ولكنني أدفع دَيْناً مستحقاً علي لهذا الشعب الكريم الذي وقف مع أبي الامام المهدي عليه السلام فأراق دماء عزيزة غالية حتى ارتفع لواء الدين وتحقق الاستقلال امام جحافل عدو متجبر مزود بأحدث عتاد الموت والإبادة .

مع الجنوبيين

وتمشياً مع الاهداف الرامية لتطمين الجنوبيين على وضعهم في السودان المستقل فقد اتجه الامام عبد الرحمن الى السياسيين منهم وزعماء القبائل والسلاطين يحدد لهم نوع الجمهورية التي ينشدوها للبلاد وينفي عنها كل اتهام يتعصب ديني أو رجعي ويؤكد لهم انه انما عني بالاسلام الذي تدين به الاغلبية التمسك بالأخلاق الفاضلة في السلوك العام والمعاملات وهذا ما تدعو اليه كل الأديان السماوية .

أما جهاز الحكم فستتوفر فيه الحريات والنيابة لكل سكان القطر كما ستتوفر حرية الأديان .

كانت دار الامام كعادتها ترحب بالجنوبيين من كل جهة وقبيلة وقد وضع سياسة اكتساب ثقة الجنوبيين غاية كبرى سينجم عنها إذا تحققت استقرار مؤكد في البلاد وانتصار لفكرة الاستقلال التي منحها شبابه وكهولته وماله ...

وقد تحقق للسيد الامام ما أراد فوثق به أبناء الجنوب الى أبعد الحدود وأعلنوا للملا موقفهم المؤيد للاستقلال ومعارضتهم القوية للاتحاد مع مصر في أية صورة .

الانتخابات البرلمانية :

شهد النصف الثاني من عام ١٩٥٣ نشاطاً سياسياً عظيماً في السودان وتحفزاً لخوض معركة الانتخابات بصورة لم ترها البلاد من قبل . فقد تم تكوين لجنة الانتخابات المنصوص عليها في اتفاقية الحكم الذاتي واخذت تمارس مسئوليتها الخطيرة وكان على رأسها السيد سكومارسن - وبينما كانت اللجنة تعد العدة وتعين ممثليها في الدوائر الانتخابية لإجراء الانتخابات في شهر نوفمبر كانت الأحزاب السياسية وقد وضحت معالم الصراع بينها على الاستقلال أو الاتحاد مع مصر تستخدم كل اجهزتها الدعائية والتنظيمية للاشتراك في أكبر انتخابات عامة تشهدها البلاد وتتصارع من أجل مبدئين محددين .

ولم يدر بخلد السيد الامام ورجاله ان مصر حتى في عهد الثورة سوف تقف بمعزل عن الأحداث الكبيرة التي كانت تجري في السودان ولكن الذي أدهش الجميع هو السفور البالغ الذي اتسم به التدخل المصري . في معركة الانتخابات ، فتجلى في استخدام المال والصحافة والإذاعة لتأييد حركة الاتحاد وللنيل من الدعوة الاستقلالية وراعيها الأمين فكان يقابل الحملات الموجهة نحوه بالسخرية حيناً وبالصبر والمنطق أحياناً .

وبالرغم من ذلك التدخل الذي عده حزب الأمة خرقاً للاتفاقية التي نصت على الجوهر المحايد وبالرغم من الاحتجاج الذي قدمه حزب الأمة لحكومة مصر وللجنة الانتخابات فإن حزب الأمة لم يشأ أن يقطع الانتخابات حتى لا يعوق المفعول الاساسي للاتفاقية . وفي غمرة ذلك الموقف العاصف اقبل شهر نوفمبر من عام ١٩٥٣ فأجريت الانتخابات فخاضها حزب الأمة من جانب والاتحاديون من الجانب الآخر كما اشتركت فيها أحزاب صغيرة أخرى كالجبهة المعادية للاستعمار والحزب الجمهوري الاشتراكي واستحوذ الجنوبيون على أكثرية الترشيحات في المديريات الجنوبية .

كان الترشيح لمجلس النواب في ٩٧ دائرة انتخابية منها خمس دوائر للخريجين وكان الترشيح لمجلس الشيوخ في ٣٠ دائرة لكل المديريات وانتهت الانتخابات بنتيجة لم يكن الاستقلاليون يتوقعونها بالرغم من التدخل المصري الى جانب الاتحاد : فقد فاز

الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية برلمانية فى المجلسين النيابيين تمكنه من تكوين حكومة الحكم الذاتى ونال حزب الأمة ٢٢ مقعداً فى مجلس النواب وأحرز الجنوبيون مثلها وأصبح حزب الأمة ومعه نواب الجنوب المعارضة البرلمانية الرسمية.

كانت نتيجة الانتخابات قاسية على حزب الأمة وقد بلغ غليان الشعور والغضب حداً بأعضاء الحزب خشى المشفقون أن يؤدى الى نوع من الاضطراب يحول دون الاستقرار الذى يتطلبه الموقف لتنفيذ الاتفاقية فى فترة الانتقال.

وفى هذا الجو الصاخب اصدرت قيادة حزب الأمة بياناً عنيفاً هاجمت فيه مصر واستنكرت فى مرارة وألم تدخلها فى معركة الانتخابات وعجز لجنة الانتخابات عن حماية الاستقلاليين خلال المعركة ثم أعلن الحزب فى نهاية البيان عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات واتجاهه لاتخاذ خطوات أخرى.

وهنا تجلت حكمة الامام عبد الرحمن واستعداده الطيعى للقيام فى كل مرحلة فقد رأى بشاغب نظرة ان هذا الاتجاه من حزب الأمة قد يقود البلاد الى محنة وفوضى ثم يؤدى بمكاسب كانت بالنسبة له وللشعب عامة محصول عمل العمر. فأتصل بزعماء الحزب وأبلغهم فى حزم وحكمة ان نتيجة الانتخابات لا تعنى شيئاً جسيماً الخطر على مستقبل البلاد وأن الحزب الوطنى الاتحادى ليس فى وسعه ان يقرر مصير السودان وحده بأغليته البرلمانية الضئيلة امام معارضة قوية.. ثم قال سيادته فى تلك الجلسة الخاصة مع قادة حزب الأمة انه ليس يائساً من إجتماع كلمة السودانيين على الاستقلال ثم أوصى قادة الحزب بالحفاظ على وحدة صفهم مع نواب الجنوب والتأهب لقيادة معارضة مرتبة حازمة فى داخل البرلمان وفى الصحافة وبين أفراد الشعب فى كل أنحاء البلاد.

ثم استقبل سيادته النواب الجنوبيين فأوصاهم بما أوصى به قادة حزب الأمة ثم أرسل رسله ورسالاته الى رجاله فى الأقاليم.. يحثهم على الهدوء واحترام القانون والنظام ويعلمهم ان مسئوليتهم فى الجهر بالاستقلال ورفع علمه أكبر مما كان عليه الحال فى أى وقت مضى ويعدهم باستعداده للمضى فى طريق الاستقلال مهما كان الطريق وعراً وشاقاً كما دعا سيادته لعقد مؤتمر عام لوكلائه باقاليم السودان المختلفة ليضع معهم خطة المستقبل، بهذا المسلك القيادى الحكيم وضع الامام عبد الرحمن حداً لحالة القلق التى اجتاحت صفوف الاستقلاليين بعد الانتخابات. واخذت البلاد فى يقظة تامة ترتب نفسها وتعدّها للخطوة المقبلة.

رشح حزب الاغلبية البرلمانية لرئاسة الحكومة السيد إسماعيل الأزهرى واختارت المعارضة السيد محمد أحمد محبوب ليكون زعيم المعارضة واتخذت من صالون الصحف الاستقلالية داراً لهيئتها البرلمانية واستعدت الحكومة والمعارضة لاجتياز فترة الانتقال.

اليوم المعين :

ثم اخذت احزاب الحكومة والمعارضة تستعد للوصول بالبلاد الى اليوم المعين وهو اليوم الذى تستكمل فيه أجهزة الحكم الذاتى وهو مجلس الوزراء ومجلس الشيوخ وتقرر ان يكون الموعد لانعقاد البرلمان اليوم الأول من يناير ١٩٥٤ لتحقيق هذه الغاية .

وفى آخر يوم من عام ١٩٥٣ وقبل انعقاد البرلمان بيوم واحد دعا الامام عبد الرحمن نواب المعارضة من الاحزاب المختلفة الى اجتماع بداره بالخرطوم وألقى فيه على جمعهم خطاباً نرى ان نثبت فى هذا الفصل أهم فقراته لانه كان بحق الدستور السياسى الذى سارت على نهجه البلاد حتى تحقق الاستقلال . جاء فى الخطاب :

« ان الحكم الذاتى يشرف بعضكم بعضوية برلمانه الذى سيجتمع غداً هو ثمرة جهود مضيئة متصلة اشتركت فيها عناصر الاحرار من السودانيين منذ بدء التكتل السياسى السافر إبان الحرب العالمية الاولى وحينما تنازلت تركيا عن سيادتها على الاقطار التى كانت تابعة لها وردت تلك السيادة الى شعوب تلك الاقطار الا سيادة السودان فانها ظلت معلقة بين دولتى الحكم الثنائى .

نادينا منذ ذلك الحين بان السودان للسودانيين وناضلنا جميعاً كل بقدر طاقته حتى وصلنا بفضل تضافر الجهود الى هذه الخطوة المباركة بقيام الحكم الذاتى الكامل .

ونحن نقف اليوم على أبواب البرلمان السودانى الاول مطمئنين الى ما قدمنا مترحمين على آباء سلفوا وإخوان تعاونوا معنا وماتوا وهم صادقوا الرغبة فى الوصول ببلادهم الى الاستقلال التام .

اتنا ندخل الان بقضية البلاد فى طورها الحاسم ولا شك ان دعاة الاستقلال من السودانيين سواء كانوا أعضاء فى الاحزاب الاستقلالية او مستقلين عنها يشعرون بعظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم ولا شك انهم أدركوا مقدار ما فرط منهم فى المعركة الانتخابية الاخيرة فندموا على انهم اقصوا البلاد كثيراً بفرقهم . وانى لارجو ان يكون ذلك الاحساس الممزوج بروح الاخلاص كافياً لتوحيد صفوف الاستقلاليين فى جبهة واحدة صلبة فى داخل البرلمان وخارجه لتدفع بعجلة التقدم وتحمى ظهر السودان من أى تدخل اجنبى وتمهد السبيل لقيام الدولة السودانية الديمقراطية كاملة السيادة تامة الاستقلال طليقة التصرف فيما يقتضيه مجد السودان وتقتضيه مصلحة الشعب السودانى .

ان موقف ابنائى نواب وشيوخ المديرىات الجنوبية الذين هم بينكم الان لموقف جاد يمثلاً النفس بالاعتزاز باخلاق الشعب السودانى ويطمئن المسنين امثالى على مستقبل هذا الوطن الحبيب .

وأنى أمل أن تتعاونوا جميعاً فى نطاق الجبهة الاستقلالية لتستطيعوا القيام بالمسؤوليات الكبرى التى تنتظركم لبناء دولة السودان وحماية شعبكم من كل ما يفت فى عضده ليحيا حياة أكرم واسعد وأرغد - « وان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون » .

وفى صباح اليوم التالى انعقد البرلمان لأول مرة فى شكل مؤتمر حضرة الشيوخ والنواب وقد حضر هذا الاجتماع التاريخى الأمام عبد الرحمن شخصياً واشترك فى حفل الافتتاح . ثم اتصلت اجتماعات المجلسين لبضعة ايام تم فيها اختيار رئيسى المجلسين النيابيين ورئيس الحكومة السيد إسماعيل الأزهرى وفى اليوم التاسع من يناير ١٩٥٤ اقسام رئيس الوزراء وأعضاء وزارته القسم الوزارى امام الحاكم العام ولجنته وأعلن الحاكم العام ان ذلك اليوم هو اليوم المعين المنصوص عنه فى اتفاقية الحكم الذاتى .

وفى اليوم الثامن عشر من الشهر ذاته وبعد أن فرغ البرلمان من اختيار موظفيه وتكوين لجانه أعلن الحاكم العام امراً بتأجيل جلسات الشيوخ والنواب الى اليوم الأول من شهر مارس ١٩٥٤ .

حادث مارس

لقد كانت الفترة ما بين نهاية الانتخابات وأول مارس فترة مشحونة بأسباب الضيق والتبرم لحزب الامة والاستقلاليين فقد بالغ الحزب الوطنى الاتحادى بفرحته بالانتصار وعدها انتصاراً للدعوة الاتحادية . وفى خلال هذه الفترة زار السودان المرحوم الصاغ صلاح سالم وتنقل بين جهات البلاد المختلفة مدعماً تفسير نتائج الانتخابات بانها تأييد الشعب السودانى للاتحاد مع مصر فأحتج حزب الامة على تلك الزيارة وأبلغ احتجاجه للحاكم العام ودولتى الحكم الثنائى ورمى الزيارة بانها خرق واضح للاتفاقية .

وفى هذه الفترة أعلنت الحكومة انها سوف تحتفل احتفالاً رسمياً بافتتاح البرلمان فى أول مارس وأن الدعوة قد وجهت الى رؤساء وممثلى بعض الدول لحضور الاحتفال وفى مقدمتهم اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية . . واخذت الحكومة تعد العدة لهذا اليوم وحدها ولم تشأ أن تشترك المعارضة فى شئ - ثم أعلنت عن برنامج الاحتفال وكان عبارة عن حفلات رسمية واخرى شعبية فى مناطق نفوذ حزب الحكومة .

أما المعارضة وفى مقدمتها حزب الامة فقد رأت ان فكرة الاستقلال ستضار كثيراً إذا اختفت المعارضة فى هذا الموقف واستناداً الى منهاجها فى إبراز الدعوة الاستقلالية خارج البرلمان وداخله قررت ان ترتفع اعلام الاستقلال عالية فى يوم الافتتاح وقرر حزب الامة تسيير موكب شعبى كبير يستقبل اللواء محمد نجيب فى مطار الخرطوم يحمل المئات

من أعلام ولافتات الاستقلال ويهتف بشعارات محددة تمجد الاستقلال وتعبر عن انعقاد العزم لتحقيقه.

كانت الحكومة على علم باستعداد حزب الامة لتسيير هذا الموكب. بل ان موكباً عظيماً قد سار قبل أول مارس بيوم واستقبل بعض وزراء مصر الذين سبقوا اللواء نجيب الى السودان وكان موكباً منظماً مسالماً أكمل سيره المحدد وأدى غرضه بسلام. وفي صبيحة أول مارس تدفقت الى مطار الخرطوم آلاف عديدة من المواطنين من كل حزب واصطف موكب حزب الامة في المكان الذي حددته له الحكومة وبقي في موضعه ذلك يحمل الاعلام ويهتف بالاستقلال حتى اتصل بقيادة الموكب من قال لهم ان اللواء نجيب قد أخذ الى قصر الحاكم العام بطريق آخر وليس في وسع الاستقاليين اسماعه صوتهم.

وهنا تقرر ان يسير موكب حزب الامة الى قصر الحاكم العام بأعلامه وشعارته وهتافاته في النظام الذي اعتادت عليه مواكب حزب الامة ليسمع اللواء نجيب صوت الاستقلال. ولم يدر يخلد احد من قادة الحزب ان الحكومة ستدفع بالبوليس على مقربة من القصر ليفرق الموكب ان دعا الامر بالقوة. فاصطدم البوليس بالموكب عاملاً في جماعاته بالقنابل المسيلة للدموع والعصى الغليظة ثم بالرصاص - كانت المفاجأة محزنة فتراجع عندها بعض المواطنين من أعضاء الموكب عن مكان الخطر والتقت الصفوف الاولى التي لحق بها الاذى بأفراد البوليس دفاعاً عن النفس وحدثت معركة قصيرة استشهد فيها عدد من أعضاء حزب الامة والبوليس.

ومن أعلى منبر للقضاء في الخرطوم أصدرت محكمة الاستئناف العليا برئاسة رئيس القضاة حكمها في قضية حادث أول مارس بحبس أربعة من رجال الحزب لمدد طويلة وكان في مقدمتهم نائب سكرتير حزب الامة الاستاذ عبد الله عبد الرحمن نقد الله متهمين بالاستمرار في قيادة الموكب في حالته النفسية الشائرة الى جهة القصر. كما حكمت على أحد كبار أصحاب الامام عبد الرحمن الشيخ عوض صالح بالإعدام.

وبرأت المحكمة العليا حزب الامة من تدبير الحادث ثم لامت الحكومة وانتقدت مسلكها مع جماهير الموكب.

وهذه فقرات من حيثيات الحكم

« ان هذا الصراع الذي أدى الى خسائر جسيمة في الارواح والاجسام لم يثبت بانه كان مدبراً وكان الى حد بعيد نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التي بلغت قممتها عند ميدان كتشنر حيث انطلقت تلقائياً عوامل الفوضى »

«من الواضح ان الحكومة نفسها لا تنجو من كل اللوم عن حوادث أول مارس فقد سمحت للموقف ان يتطور وفي النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام العام.. ان احتياطات الامن التي اتخذت لم تكن كافية بالمرّة وكانت قد رتبت على عجل».

ان هذا التقصير من جانب الحكومة مفهوم لانها لم تكن لها خبرة بالحكم او كيف تستخدم بشكل فعال جهازها المصلحي لاقرار القانون والنظام.. ولكن بعد انقضاء تلك الظروف الحرجة فقد حصل تحسن ملموس في حالة الامن وكسبت الحكومة الجديدة على مر الايام خبرة فمضت تجتاز فترة الانتقال في استقرار مؤيدة في المسائل القومية من جانب المعارضة.

عظات وعبر

لم يخرج السودانيون من حادث أول مارس بغير عظات وعبر فقد وضح من تسلسل الحوادث حتى ذلك اليوم ان الحكومة إذا ما اعتمدت على أغليتها البرلمانية وعملت على إقصاء المعارضة في المسائل الوطنية الكبرى فسيُدفع ذلك بالمعارضة الى التعبير عن رأيها خارج البرلمان بصوت الشعب وهذا النوع من التعبير ليس سليم العواقب في كل الأحوال. ووضح للحكومة والمعارضة ان أى تصرف يصدر منها ويؤدي الى الفوضى قد يعرقل اجتياز فترة الانتقال.

ووضح من صبر حزب الامة وتحمله ما نتج عن أول مارس من فقد في الرجال، ان الاستقلاليين على استعداد للتضحية بأرواحهم إذا حال التدخل الاجنبى دون تقرير المصير في جو حر محايد.

أما الامام عبد الرحمن الذى كان قد أعد داره بالخرطوم تمهيداً للسعى لدى الحكومة لتوافق على احتفائه بضيوف البلاد من رؤساء الدول وممثليها فقد حزن كثيراً لما أصاب رجاله وأفراد البوليس من تقتيل وتجريح في يوم الحادث المؤسف. ثم اتجه بكل قواه الى العمل ليتم التعاون بين الحكومة والمعارضة على إزالة آثار أول مارس واستئناف أعمال البرلمان وانجاز مهام الحكومة في فترة الانتقال.

وفي اليوم العاشر من مارس اجتمع البرلمان تظله سحابة من الاسى والحزن.

الفصل الرابع

عام التحول نحو الاستقلال

الحريات العامة

اتسم عام ١٩٥٤ بأحداث هامة كبيرة في تاريخ السودان الحديث، فقد اكتمل في مطلع وضع دستوري جديد لم تجربه البلاد من قبل، اذا قامت حكومة حزبية هي حكومة الحزب الوطني الاتحادي صاحبة الاغلبية البرلمانية في الانتخابات العامة. ووقف بجانب المعارضة في البرلمان حزب الامة وحزب الجنوب ثم تمت كل الاجراءات البرلمانية المتبعة في مجالس العالم النيابية من حيث اختيار رئيسي المجلسين النيابيين وتكوين اللجان وتعيين موظفي البرلمان.

وإثباتاً للحقيقة والتاريخ لا بد لنا من أن نسجل ان الحكومة على الرغم من حداثة عهدها بالحكم النيابي أتاحت للمعارضة داخل البرلمان وخارجه فرصاً حسنة لأداء واجبها، والتعبير عن رأيها في حرية تامة في كل ما عرض على المجلس من مواضيع، وفي كل ما كانت تكتبه صحافة المعارضة، أو كل ما يقوله خطباء المعارضة في اجتماعات أحزابهم السياسية.

كانت البلاد في هذه الفترة تستمتع بالحريات التي كفلها الدستور وإذا استثنينا الأيام القليلة التي أعلنت فيها حالة الطوارئ عقب معركة أول مارس فنحن لا نذكر بالتحديد شيئاً يمكن ان يؤخذ على حكومة الوطني الاتحادي من حيث كفالة الحريات.

وكما كانت المعارضة وهي معارضة عنيفة قوية تزاوّل نشاطها في حرية كانت الحكومة وحزبها السياسي في موقف مكّنها من مساندة كل قراراتها ومشروعاتها في البرلمان بأغليبيتها الضئيلة وكان رئيس الوزراء وأعضاء وزارته ينتقلون في رحلات حزبية الى الاقاليم والى القاهرة، ويعبرون عن آرائهم السياسية في حرية كاملة.

كان عام ١٩٥٤ من حيث كفالة الحريات وانتظام اداة الحكم في أعلى مراتبها بادرة خيز وفألاً حصناً لتمسك السودانيون بالديمقراطية البرلمانية في حكم بلادهم.

الموظفون والسياسة

ولكن هذا العام شهد أيضاً انحلالاً مؤسفاً في الادارة حيث سُمح للموظفين في صورة ما بالتدخل في السياسة الحزبية ومساندة الحزب الحاكم في كثير من التصرفات والاعمال في دور الحكومة ودواوينها مما أدى الى احتجاج ونقد المعارضة في البرلمان، والصحافة

وأدى الى تعطيل أعمال الشعب مع موظفي الدولة في كثير من الأحيان ، والى تدهور خطير في الخدمة المدنية التي كان السودان يعتز بها .

لقد كان السماح للموظفين بمزاولة السياسة الحزبية نقطة سوداء في صفحة الحكومة ، وظل أثرها يزداد سوءاً في أعوام أخرى وفي ظل الحكومات التي أعقبت حكومة الوطني الاتحادي ، وكانت سبباً في انعدام الثقة بين الوزراء وقطاعات كثيرة من بين موظفي الحكومة .

ومن المؤسف حقاً ان كل ذلك قد حدث ولجنة السودنة تباشر اعمالها وفق نصوص اتفاقية الحكم الذاتي لتُحلَّ الموظفين السودانييين محل الأجانب وبصفة خاصة الموظفين من رعايا دولتي الحكم الثنائي .

التدخل المصري

ومن ناحية أخرى كان يؤخذ على الحكومة انها لم تبذل اعتراضاً على محاولات الحكومة المصرية المتعددة للتدخل في السياسة السودانية لمناصرة فكرة الاتحاد ومنازلة معارضة الاستقلاليين تدخلاً سافراً كبيراً ، فقد سكنت عن حملات الاذاعة والصحافة المصرية ضد فكرة الاستقلال والمؤمنين بها ، وكانت حملات عنيفة من المحتمل ان تكون ذات أثر خطير على الجو الحر المحايد الذي أكدته الاتفاقية حماية للجميع ، وسمحت للصاغ صلاح سالم وهو عضو هام في مجلس الثورة المصرية كان قد تخصص في شئون السودان ، سمحت له الحكومة بزيارة السودان مرتين تنقل فيهما مع رهن من مرافقيه بين شمال السودان وجنوبه ، وعمل كل ما سمحت به امكانياته ومقدرته على ترجيح فكرة الاتحاد بين المواطنين السودانيين ، بل ان الحكومة عملت كل ما في وسعها لتيسير رحلات الصاغ صلاح وغيره من كبار موظفي الري المصري في السودان والقيام بأعمال وتصرفات ماهي الا دعاية سافرة لفكرة الاتحاد مع مصر .

هذه حقائق نذكرها الان لا لنتكأ جرحاً أو نشير غضب احد ولكنها للتاريخ وحده ، وهي ليست ذات صلة بعلاقتنا بحكام وشعب مصر اليوم فنحن الان نقيم علاقات ود واحترام ومنافع متبادلة بين شعبينا .

ونحن نأمل ان يتطور هذا التعاون بين بلدينا الى أرفع المستويات أما الصاغ صلاح سالم فقد ذهب ميكياً على شبابه منذ حين وإنا لنسأل الله لنا وله المغفرة وحسن المآب .

كانت مصر في ذلك الحين تعيش في حالة من القلق والاضطراب واختلاف الرأي بين أعضاء مجلس ثورتها ، وكان واضحاً ان اللواء محمد نجيب لم يعد يحصل على ثقة جبهة

قوية من أعضاء مجلس الثورة يتزعمها البكباشي جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة الآن فقد اقصى اللواء محمد نجيب من منصبه أول العام ثم أعيد إليه بعد أيام وفي الرابع عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٥٤ أقيـل السيد محمد نجيب من رئاسة الجمهورية واعتقل وبذلك انتهى طور من أطوار الثورة المصرية وبدأ طور جديد بقيادة السيد جمال عبد الناصر.

كانت مصر قلقة في هذه السنة ولكنها لم تنس ان تلعب دوراً لمصلحة الاتحاد مع السودان رغم اضطراب الاحوال فيها ورغم مشاكلها الخاصة بها.

الترحيب بالجبهة المعادية للاستعمار

كان هذا العام عام عمل مضمّن وكبير بالنسبة للمعارضة الاستقلالية وكان السعي لاكتساب الاحزاب والهيئات الوطنية الى جانب المعارضة ومع فكرة الاستقلال هدفاً رئيسياً وغاية كبرى.

وفي يوم من أيام شهر أكتوبر من عام ١٩٥٤ زار السيد الامام في سراياه زعماء الجبهة المعادية للاستعمار، وهم شبان يساريون لم يتعاونوا مع السيد أو حزبه من قبل لاعتقادهم باختلاف مذهبي كبير بين الحزبين.

وفي هذه الزيارة وبعد ان كشفت الايام صدق السيد الامام وقادة حزب الامة وحرصهم على تحقيق الاستقلال طلب زعماء الجبهة اليسارية السماح لهم بالتعاون في جبهة واحدة تعمل للاستقلال.

لقد رحب السيد الامام بزعماء الجبهة المعادية للاستعمار واثنى عليهم ثم قال: «ان الخلاف المذهبي لا يعنى شيئاً في هذا الطور من حياتنا السياسية. فنحن الان تواجهنا مشكلة الاستقلال نفسه فلنعمل سوياً لتحقيقه ثم لنفترق بعد الاستقلال إذا رأينا ان ذلك من مصلحة بلادنا»

كان انضمام الجبهة الى المعارضة كسباً كبيراً ما في ذلك شك.

لا لكثرة أعضائها. فلم تكن للجبهة عضوية كبيرة ولكن لصلابة قادتها وشبانها وحسن تنظيمها وفعاليتها بين صفوف الطلبة وشباب العمال الذين تبهرهم عادة المذاهب المتطرفة والشعارات الجديدة البراقة. ولقد لعبت الجبهة فيما بعد دوراً كبيراً في الانتصار لفكرة الاستقلال مع احزاب الجبهة الاستقلالية.

ارهاصات انضمام اقطاب الختمية الى جبهة الاستقلال

وما كاد السيد الامام يفرغ من الترحيب والاحتفاء بانضمام الجبهة المعادية للاستعمار الى الاحزاب العاملة في جبهة المعارضة حتى التفت الى الحكومة وحزبها ليرى ما يمكن ان ينتزع منها لمصلحة الاستقلال.

كان السيد خلف الله خالد وزير الدفاع في حكومة الحزب الاتحادي احد الكبار المقربين من زعيم الختمية سيادة السيد على الميرغني، كان قد بدأ بنشر تصريحات في جريدة «صوت السودان» وهي لسان حال الختمية، عبرت عن وقوفه مع الاستقلال واستنكاره لأي مطلب اخر بعد ان أتاحت الاتفاقية للسودانيين فرصة اختيار الاستقلال.

وكان السيد خلف الله وهو بوضعه ذاك يوجه النقد لحزبه ويتهمه بتهمة خطيرة تتعلق بالامانة الوطنية والاعتماد على الغير، وكانت تصريحاته من غير شك ارهاصات لتفكك بدأت اثره تطفو على السطح في صفوف الحزب الوطني الاتحادي وإشارة الى وجود حركة استقلالية داخل حزب الحكومة دفعتها الاحداث الجارية دفعا لتبرز الى حيز الوجود بعد حين.

وفي مقابلة مع المستر انطون مان، مراسل «الديلي تلفراف» ادلى السيد الامام عبد الرحمن المهدي بالتصريح التالي:

«ليس غريباً ان يحدث تقارب بين حزب الامة والختمية وان الطريق الطبيعي لاي بلد هو اختيار الاستقلال لا الخضوع لقوى خارجية ولست اشك في ان السودانيين يريدون الاستقلال وسيعملون لتحقيقه ما لم يصرفهم عن ذلك التدخل الاجنبي.

ان مصر تبذل الان مجهوداً اكبر منه في أي وقت مضى ويشتى الطرق، منها الاغراء المادي لضم السودان اليها، خصوصاً وقد شعرت برغبة السودانيين في الاستقلال. واني مفتبط اشد الاغتياب لان أعرف من خلال التصريحات التي أدلى بها بعض المتحدثين بلسان الختمية كالسيد خلف الله خالد وزير الدفاع، ان الختمية بدأوا يعملون علناً لاستقلال السودان.»

الصراع في داخل الحزب الوطني الاتحادي

كان شهر ديسمبر من عام ١٩٥٤ شهر المفاجآت من أحداث العام ولكن تلك

المفاجأت كانت التطور الطبيعي في المجال السياسي في السودان ، وهي لذلك لم تشر دهشة المراقبين السياسيين او العاملين في الحقل السياسي .

فقد أصدر رئيس الحكومة تصريحاً وصف فيه ثلاثة من وزرائه بالتخلف عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء بغية تعطيل اعمال الحكومة الهامة وفي مقدمتها سودنة الوظائف في الادارة والجيش واتهمهم في تصريحه بالتعاون مع حزب الامة لإسقاط الحكومة في البرلمان .

وما كاد هذا التصريح ينشر على الناس حتى هب الوزراء الثلاثة ميرغني حمزة ، وزير المعارف والزراعة والري ، وخلف الله خالد ، وزير الدفاع ، واحمد جلي ، وزير الدولة ، بإصدار بيان للصحف رداً على تصريح رئيس الوزراء ، اتهموا فيه رئيس الوزراء باضاعة وقت الدولة برحلته الى انجلترا ثم بعض بلدان اوربا ، التي وصفها هو نفسه برحلة مجاملة . ثم اوضح البيان ان الرئيس جعل من مجلس الوزراء حلقتين ، داخلية وخارجية . اما الحلقة الداخلية فتتخذ القرارات الهامة دون عرضها على المجلس ، وهي تتألف من وزراء حزب الاشقاء القديم ، وأما الحلقة الخارجية فلا يؤخذ رأيها إلا في مسائل الإدارة العامة .

واتهم البيان الرئيس بالقيام بمناورات مع المسئولين في مصر من شأنها أن تؤدي الى وضع السودان بالنسبة لمصر وضعاً لا يتفق مع الأهداف والمبادئ التي تدين بها أغلبية الشعب ، وأختتم البيان باتهام رئيس الحكومة وبعض وزرائه بالاتصال بزعيم حزب الامة ولم يكشف عن أغراض هذا الاتصال وتناجها لبقية الوزراء وأعضاء مجلس الحزب .

كانت النتيجة الحتمية لإصدار بيان كهذا من الوزراء ان يعفوا من تحمل أعبائهم الوزارية ، وقد حدث ذلك فأصدر رئيس الوزراء قراراً بإعفائهم من مناصبهم واستبدالهم بوزراء آخرين من الحزب الوطني الاتحادي .

ولكن الوزراء الثلاثة لم يسكتوا وهذا ما كان متوقعا ، فقد اصدروا عقب إقالتهم بياناً آخر للصحف ذهبوا فيه الى تفصيل أكثر لمحنة الخلاف الداخلي التي ظل الحزب الحاكم يشكو منها منذ اشهر واتهموا فيه رئيس الوزراء مرة اخرى بالتهاون في مشكلة مياه النيل بين مصر والسودان وبالتآمر مع حكام مصر على وضع سياسي لا يرضاه السودانيون بالتفاوض عن مؤامرات كان يقوم بها الملحق العسكري في سفارة مصر بالخرطوم ، ومع بعض ضباط الجيش السوداني لإحداث انقلاب عسكري في السودان .

أما رأيهم السياسي عن مستقبل الحكم في السودان فقد عبروا عنه بالفقرة التالية :

« اننا ندعوا للاتحاد مع مصر لا للاتحاد ضدها واننا نرى هذا الاتحاد في استقلال نظمنا ، حكومتنا المستقلة ، برلماننا المستقل ، تمثيلنا الخارجى المنفصل ، ونقدنا

المستقل ، وعلماً الخاص عنوان تلك الذاتية » .

أما مصالحننا المشتركة مع مصر فنحلها سوياً وسيكفل النجاح في حلها علاقة الند للند التي ننادى بها وسيكون إطارها سيادة خالصة لنا وحرية تامة فيما يصدر عنها من اتجاهات .

وهكذا خرجت المعركة من داخل الحزب الوطنى الاتحادى الى خارج الحزب وأصبحت موضع اهتمام كل مواطن وبصفة خاصة حزب الأمة الذى كان يقود المعارضة ضد حكومة الوطنى الاتحادى والذي كان على مقربة من هذه الاحداث يراقبها ويعمل على تنمية وتشجيع الروح الاستقلالية فى داخل حزب الحكومة .

ومما ضاعف من أهمية إقالة الوزراء الثلاثة ومحتويات بياناتهم انتماءهم الصريح الى طائفة الختمية وقربهم المؤكد من زعيم الطائفة حتى أن كثير من الناس ظنوا انهم انما اتخذوا موقفهم ذلك بالاتفاق مع سيادة السيد على الميرغني ، وان لم يبد منه حتى ذلك الحين ما يؤكد ذلك الظن او ينفيه بعد عودته من مصر .

تصريح السيد الازهرى عن الاستقلال

وكانت المفاجأة الكبرى ان ينتهى شهر ديسمبر من عام ١٩٥٤ بأن أعلن السيد رئيس الوزراء فى صحيفة سودانية رأيه الشخصى عن مستقبل الحكم فى السودان ، ونشرته الصحيفة منسوباً إليه كما يأتي :

(أ) ان يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها كما ان مصر جمهورية .

(ب) ان يكون الاتحاد او الرباط الذى يربط السودان بمصر فى اتحادهما هو «مجلس أعلى» يضم مجلس الوزراء السودانى ومجلس الوزراء المصرى . يجتمعان مرة أو مرات فى السنة لبحث الشئون المشتركة كال دفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل .

(ج) عرض قرارات المجلس الاعلى على البرلمان لاقرارها أو نقضها أو تعديلها .

وأكد السيد الازهرى فى بيانه ان هذا رأيه الشخصى ، أما الحزب الوطنى الاتحادى الذى يتزعمه فأعضاءه مختلفون فى تحديد نوع الاتحاد أو علاقة السودان بمصر . فقد يرى بعضهم أن يكون الاتحاد قوياً ويرى الآخرون نوعاً آخر من الاتحاد .

وهكذا انجلى الموقف فى داخل الحزب الوطنى الاتحادى وانقسم الحزب الى معسكرين : جبهة الوزراء الثلاثة ومن انضم اليهم من أعضاء الحزب فى هيئته أو لجانه . وقد وضح انهم استقلاليون من التفاصيل التى نشروها عن أهدافهم . ثم جبهة رئيس الوزراء الذى خطا بتصرفاته الأنفة الذكر للصحيفة السودانية خطوات واسعة نحو

الاستقلال .

وقد رُحِّبَت المعارضة ببيان الوزراء الذى أعتبرته تحولاً محموداً نحو الاستقلال . كما رُحِّبَت ببيان السيد الأزهرى الذى كان خطوة نحو الاستقلال . ثم وجهت النقد اليه عنيفاً فى بعض فقراته التى اعتبرتها من صميم أهداف فكرة الاتحاد .

وكان الفارق بين اتجاه المعسكرين . فالوزراء الثلاثة تمسكوا فى بيانهم بالسيادة كاملة للسودان وحل المشاكل بين مصر والسودان كما تحل عادة بين الند والند ثم اكتفوا بذلك . فى حين ان الأزهرى لم يشير الى السيادة فى تصريحه ، وذهب فى التصريح الى بعض اجراءات الاتحاد التى اقترح لها اجتماعاً مشتركاً او أكثر لمجلس للوزراء السودانى والمصرى لبحث المسائل المشتركة فى كل عام .

وداع عام ١٩٥٤

وبذلك ودعنا عام ١٩٥٤ الذى شهدت فيه الحركة الوطنية تقدماً كبيراً نحو غاية الاستقلال وتطوراً كبيراً فى تفكير الزعماء السياسيين الذين كانوا يرون الاتحاد مع مصر أفضل مصير لمستقبل السودان بعد فترة الحكم الذاتى .

كان السيد الامام عبد الرحمن المهدي على مقربة من كل هذه الاحداث الكبيرة ، ولقد عبر عن سروره لاتجاه بعض قادة الختمية نحو الاستقلال فى تصريحه المشهور لمستر انطونى مان ، مراسل جريدة « الديلى تلغراف » اللندنية ، وظل يردد ابتهاجه بهذا الصدد كلما أتاحت له الفرصة ليفعل ذلك فى مجالسه الخاصة ، ومع الزعماء السياسيين من كل لون .

ولم يقطع السيد الامام الامل فى انتماء السيد اسماعيل الأزهرى الى جبهة « الاستقلال » فى يوم من الايام . كان يقول ذلك فى بعض المقابلات التى تمت بينهما ، وكان ينصح زعماء حزب الامة الذين جابوا السودان كله فى تلك السنة فى رحلات سياسية ألا يوجهوا الانصار والاستقلاليين فى الاقاليم باستقبال الأزهرى استقبالا غير لائق خلال رحلاته لحضور الاحتفالات والمعارض القبلية بوصفه رئيساً للوزراء ، ولكنه كان يوجه زعماء حزب الامة أن يقابلوه بقوتهم وكشرتهم المعروفة فى تلك المناسبات وان ترتفع شعارات الاستقلال عالية والهتافات به مدوية فى وجه رئيس الحكومة .

كان السيد الامام أكثر الناس رضا بمحصول العام فى مضمار السياسة الوطنية ، فقد أوشكت فراسته باجماع السودان على مطلب الاستقلال ان تتحقق ، ورأى جبهة الاستقلال تقوى وترتداد منعة نتيجة للجهد الكبير الذى بذله ، كما رأى جبهة الاتحاد تتداعى وينفض عنها دعائها واحداً بعد آخر .

الفصل الخامس

حوادث عام ١٩٥٥ واستقلال السودان

إستقالة الحاكم العام

استقال السير روبرت هاو، حاكم السودان العام، فى مطلع عام ١٩٥٥ لأسباب قيل انها شخصية، وعين مكانه حاكماً عاماً للسودان، سير نوكس هلم.

لم تكن استقالة الحاكم وتعيين آخر موضع تعليق من أحد، فقد أصبح الحاكم العام بعد قيام الحكم الذاتى رمزاً يمثل دولتى الحكم الثنائى، وليس حاكماً مطلقاً يزاول الحكم كما كان من قبل. ولم يترك دستور الحكم الذاتى بالإضافة الى سلطات رأس الدولة فى حكومة برلمانية ديمقراطية إلا ما كان متصلاً منها بالشئون الدولية الخارجية إلا اذا استثنينا الاتفاقات الدولية التى أبرمت من قبل وكان السودان طرفاً فيها.

بيان حزب الأمة :

أما فى محيط السياسة الوطنية فقد استهل العام ببيان شامل من حزب الامة عبر عن رأيه فى الموقف السياسى الراهن فى السودان جاء فيه،

« ان حزب الامة ليؤكد كما أكد من قبل أنه يهدف الى اقامة حكم ديمقراطى ذى نظام جمهورى يرتكز على الحياة النيابية الصحيحة السليمة، ويتمسك بهذا النظام بكل قواه. وان حزب الامة سيكافح من أجل دستور يكفل الحريات العامة ويرعاها على أوسع نطاق ».

ثم تناول البيان رأى الحزب فى حل مشاكل المزارعين والعمال وغيرهم. وتحدث عن مياه النيل وموضوع النزاع عليها بين مصر والسودان، وأكد أن الحزب سيظل مكافحاً عن حق السودان فى هذه المياه حتى يتم لنا الحصول على كل ما نحتاجه منها فى تطورنا الاقتصادى.

وانتقد البيان فى صراحة تهاون الحكومة وسماحها لبعض العناصر الاجنبية بالتدخل فى شئون الجيش والسعى لهدم حياتنا النيابية الديمقراطية لتحل محلها ديكتاتورية عسكرية، وحمل الحكومة مسئولية اى تهاون فى هذا الشأن.

وفى هذا البيان رغب حزب الامة بأى يد وطنية نظيفة تمتد اليه لتقف الى جانب الاستقلال بصرف النظر عن أى اختلافات تقليدية قديمة لا تدخل فى صميم المسألة الوطنية الكبرى.

واستعرض البيان مواقف حزب الامة منذ بدء الحديث الخافت عن الحكم الذاتي حتى أصبح حقيقة تعيش فيها البلاد ونوه بصفة خاصة الى بعض مواقف الامام عبد الرحمن المهدي حين عارض الرغبة البريطانية التي أبديت للتسامح في بقاء سلطات الحاكم العام في الجنوب خلال مفاوضات الحكم الذاتي وطلب الى مستر إيدن الموافقة على نصوص الاتفاقية كما ارتضتها الأحزاب السودانية.

الغرض من بيان حزب الامة

كان واضحاً ان في هذا البيان رداً على بعض الاتهامات الخطيرة التي وجهها وزراء الوطني الاتحادي ضد رئيس وزرائهم وحلقته الداخلية من وزراء حزب الاشقاء السابق، وفي مقدمتها مسألة الاستقلال والتهاون في موضوع مياه النيل والسماح لبعض العناصر الرسمية المصرية بالتدخل في شئون الجيش السوداني بغية إحداث انقلاب عسكري في السودان. وما كاد بيان حزب الامة يستقر في اذهان المواطنين حتى بدت في الافق بجلاء ارهاصات قيام حزب سياسي جديد في السودان. ففي اليوم الثالث من شهر يناير ١٩٥٥ نشرت جريدة «صوت السودان» لسان حال الختمية الخبر التالي:

«وصل نهار امس الي بورتسودان السادة ميرغني حمزة وخلف الله خالد واحمد جلي وتوجهوا فوراً الي مقابلة سيادة السيد علي الميرغني لتهنئته بسلامة العودة من مصر وكمال الشفاء. وبعد ان قضوا فترة لدى سيادته تحدثوا خلالها عن الموقف السياسي الراهن، اعرب لهم مولانا السيد علي الميرغني عن مباركته للحزب الجديد الذي اختير له اسم «حزب الاستقلال الجمهوري» وأيد أهدافه الرامية الى حرية البلاد وعزتها وكرامتها واستقلالها التام. خول لنا نشر هذا البيان واشترك في محادثاته بالاضافة الى من ذكرت اسمائهم: السيد درديري محمد عثمان. وأعقب البيان اجتماعات عقدت هنا وهناك بعضها يؤيد رئيس الحكومة ومن بقى معه من وزراء، وبعضها الآخر يقف مع حزب الاستقلال الجمهوري. وفي اجتماع عقد بمنزل السيد علي بامدرمان حضره جماعة من الختمية صدر بيان بتأييد رئيس الحكومة مما أدى الى اصدار زعيم الختمية بياناً يحذر فيه من عقد الاجتماعات السياسية في منزله أو الزج بالختمية واتحاداتهم في معترك الصراع بين الاحزاب وللمرة الاولى منذ بدء المعركة الداخلية في الحزب الوطني الاتحادي ظهرت في الافق العناصر الموالية لمصر في الحزب والمغالبة في تمسكها بالاتحاد بين السودان ومصر أو الاندماج، وكان على رأس هذه الجماعة السيد محمد نور الدين عضو مجلس الوزراء. فقد اتخذ السيد نور الدين قراراً بفصل محرر جريدة «صوت السودان» لانتقاله بالجريدة في سلسلة مقالات كتبها الى جبهة الاستقلال. ولما عين محرر آخر بدلاً

عنه رأت الحكومة ان ترجئ الموافقة عليه الى حين، وأدى ذلك إلى تعطيل جريدة "الصوت".

الطلبة الجامعيون في معركة الاستقلال

كان طبيعياً وقد بلغت البلاد هذا الحد في الطريق الى تقرير المصير ان يسمع صوت الشباب ممثلاً في طلبة الجامعة السودانيون.

فقد أبرق الطلبة الجامعيون الذين يتلقون دراساتهم في بريطانيا أبرقوا الحكومة والأحزاب السياسية مطالبين بالإجماع بين السودانيون على مطلب الاستقلال.

أما اتحاد طلبة الكلية الجامعية في الخرطوم فقد عقدوا بناديبهم مؤتمراً كبيراً في اليوم الخامس عشر من يناير ١٩٥٥ واصدروا القرارات الآتية:

(أ) استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا.

(ب) عدم الدخول في أحلاف عسكرية أو قبول معونة اقتصادية تقود الى هذه الاحلاف.

(ج) توفير الحريات العامة.

واستنكار بيان السيد الأزهرى الذى كان تشويهاً للاستقلال.

وبهذه القرارات الحازمة دخل الطلبة الجامعيون معركة تقرير المصير وحددوا مكانهم من المعركة في إيمان وعزيمة صادقة.

وفي هذا الجو الذى عبثته روح الاستقلال انطلق اتحاد العمال في الخرطوم واتحاد مزارعى الجزيرة في تحركات مطلبية ضخمة وأعلنوا في مؤتمراتهم وقوف العمال والمزارعين في معركة تقرير المصير في جانب الاستقلال.

لقد كان العمال والمزارعون ومازالوا حتى ذلك الحين في طليعة العناصر الوطنية التى كافحت من أجل الحرية والكرامة وكانت أغليبتهم الساحقة منضمة الى هذا الحزب السياسى أو ذاك وكانوا يمثلون في لجان الاحزاب القوى الدافعة التى تخاطر وتضحى بكل شئ في سبيل المبدأ.

الجبهة الاستقلالية

بذلك اكتملت لجبهة الاستقلال كل العناصر الضرورية لتكامل رسالاتها الوطنية الخالدة، فقد أصبحت مكونة من حزب الأمة، والجنوبيين، والجبهة المعادية للاستعمار والحزب الجمهورى الاشتراكى والحزب الجمهورى الاستقلالى، واتحاد الطلبة الجامعيين، واتحاد العمال، واتحاد المزارعين. وبهذه الهيئات الوطنية القوية التي تمثل كل قطاعات الشعب وتهدف الى الاستقلال وهو أمل البلاد المرجو، انطلقت الجبهة الاستقلالية انطلاقاً جبارة لعقد الاجتماعات الشعبية فى أندية أحزابها، جندت لها افصح خطبائها وأقدرهم لتوجيه النقد الصارم للحكومة فى كل خطأ ترتكبه صغيراً كان أو كبيراً، والمطالبة باعلان الاستقلال واسقاط الفقرة الخاصة بالارتباط بمصر من نصوص اتفاقية الحكم الذاتى. وكانت الجبهة فى اجتماعاتها تلك تدعو الى وضع الميثاق القومى الذى اقترحه طلبة الكلية الجامعية وأرترضته الجبهة ليكون موضع التنفيذ فتوقع عليه الاحزاب جميعها وترفضه بما فيها الحزب الاتحادي.

ثم اتجهت الجبهة الاستقلالية الى الاقاليم فى حملات دعائية كبيرة اختارت لها الزعماء وكبار الخطباء لشرح الموقف الوطنى للمواطن العادى فى أى مكان فى السودان واهتمت بصفة خاصة بالمعارض القبلية الحولية التى تقيمها القبائل الرحل بصفة خاصة لتنتهز فرصة تجمع رجال تلك القبائل وتوضح لهم فى جلاء موقفها المؤيد للاستقلال.

مزيد من الانقسام فى الحزب الاتحادى

أما الحزب الوطنى الاتحادى الحاكم فقد أخذ يلحق جراحه بعد ان انفصل عنه الوزراء المبعدون وأنشأوا حزب الاستقلال الجمهورى ثم اتجه الى ما تبقى له من خلاف كبير بين زعمائه الذين انقسموا الى جبهتين: احدهما تؤيد رئيس الوزراء فى اتجاهه نحو منتصف الطريق الى الاستقلال والاخرى تبالغ فى الدعوة الى الاتحاد وترفض أى نوع من الاستقلال مهما كان ضعيفاً.

وفى هذا الجو خشى الحزب الحاكم كثيراً من ضياع اغلييته البرلمانية، فاتخذ اجراءات يحفظ بها ولاء نواب الحزب، كان فى مقدمتها تعيين سبعة عشر من النواب وكلاء برلمانيين خصصت لهم المرتبات والمكاتب فى دور الوزارات ولم تحدد لهم أعباء أو مسئوليات.

وبهذا القرار فقد الحزب الحاكم كثيراً مما تبقى له من سند شعبى واعطى المعارضة

الجبارة فرصة للنيل منه والتعريض بتصرفاته من أجل البقاء في الحكم.

بيان الحزب الاتحادي بالاستقلال

وما كاد شهر مارس ١٩٥٥ ينقضى حتى انتظمت جبهة الاستقلال الوطني، وأصبح لها مجلس أعلى مثلت فيه كل أحزابها وهيئاتها، ولجان اختصاص حملت مسئولية رسم الخطط أو التنفيذ لقرارات الجبهة في البرلمان ومع الشعب.

وفي اليوم الثامن من شهر أبريل وبعد اجتماعات عديدة عقدتها اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي وهيئته أصدر الحزب الوطني الاتحادي بياناً أعلن فيه قراراً تاريخياً نص على قيام جمهورية سودانية مستقلة ذات سيادة ثم ذهب من بعد ذلك إلى التفاصيل فيما يتعلق بالرباط بمصر. كان واضحاً أنها ذر للرماد لمصر، والأقلية التي مازالت متمسكة بالاتحاد في صورة ما.

لذلك سارعت جبهة الاستقلال بالترحيب ببيان الحزب الاتحادي وأصدرت في اليوم الثاني البيان التالي:

«أن الجبهة الاستقلالية ترحب بالفقرة الأولى من البيان الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي التي تنص على قيام جمهورية مستقلة ذات سيادة وترى أن تنظيم العلاقات مع مصر لا يعدو أن يكون نظرة فيما يجب أن تكون عليه العلاقات بين مصر والسودان.»

وتعتقد الجبهة أن الطريق الصحيح لتأمين الاستقلال التام والسيادة الكاملة الذي يكفل سلامة وضع البلاد السياسي واستقرارها هو وضع ميثاق وطني حول مبدأ الاستقلال التام، ترتبط به كل الأحزاب وتعمل له بإخلاص وأمانة.

وفي اليوم التالي انتدبت الجبهة الاستقلالية وفداً من كبار أعضائها زار السيد رئيس الحزب الوطني الاتحادي ورئيس الحكومة وأبلغه قرارات الجبهة الاستقلالية التي تلخص فيما يأتي:

(١) ترحيب الجبهة باتجاه الحزب الاتحادي نحو الاستقلال التام.

(٢) مساندة الجبهة للحكومة في داخل البرلمان وخارجه.

(٣) أن تعمل الحكومة وحزبها مع أحزاب الجبهة على عقد ميثاق وطني بتأييد الاستقلال التام والسيادة الكاملة للسودان، ويتضمن هذه المبادئ الضمانات اللازمة لصيانتها وللحفاظ على وحدة السودانين.

مع السيد الامام

كانت دار الإمام عبد الرحمن المهدي خلال هذه الفترة الهامة الحساسة كخلية النحل ما يكاد ينفص فيها اجتماع حتى يعقد فيها اجتماع . وكانت دار الامة ودار الصحف الاستقلالية في عمل متصل بالليل والنهار . وكبار الاستقلاليين من ذوى الصداقات بزعماء الحزب الاتحادي يجتمعون بهم هنا وهناك ويقارعونهم الحجة ويؤكدون لهم خطر اختلاف الكلمة على تقرير المصير ويطمئنونهم على رغبة الجميع في اقامة علاقات طيبة بين مصر والسودان المستقل .

وكان السيد الإمام الذى وضع الاجماع على مطلب الاستقلال غاية له ، لا يرحم نفسه ولا شيخوخته يناقش الشبان والشيخوخ من كبار المواطنين في أى ساعة من ساعات اليوم أو الليل ينصح بما يراه ويوجه بشاغب فكره وفارط ذكائه ، لم يعرف اليأس الى قلبه الطموح سبيلاً . وكان دائماً حسن الظن برئيس الحزب الاتحادي وبعض من أقطاب حزيه وكان دائماً يؤكد لرجاله من كبار الاستقلاليين أن الحزب الاتحادي سيبذل الاستقلال هدفاً له وسيتم اجتماع الكلمة على ذلك قبل تقرير المصير .

ولما صدر بيان الحزب الاتحادي ينص على استقلال جمهورية السودان ذات السيادة الكاملة قال لجمع من رجاله : « الآن أن لى ان ارتاح قليلاً فقدت شهدت أول نصر لشعب السودان » .

ولكن هيهات للإمام عبد الرحمن ان يركن الى الراحة ولو قليلاً فقد كان حب هذا البلد يغمر قلبه وكان دائماً على أهبة الاستعداد للتضحية في سبيل السودان .

ذكرى حادث أول مارس

وكان من روائع الصدف ان احتفل حزب الامة يوم اجمعت الامة على مطلب الاستقلال بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية التى أقامها الحزب لشهداء حادث أول مارس بداره بامدرمان تمجيداً لاستشهادهم في سبيل الاستقلال وفي هذه المناسبة ارسل السيد الامام الخطاب التالى ليقرأ عنه في الحفل :

« لقد ذكرنى هذا الحادث بواقعة الشكاية التى قتل فيها عشرون رجلاً ظلماً بسلاح حكومة الحكم الثنائى سنة ١٨٩٩ وهم في مأمنهم دون أن يشهروا سلاحاً أو يعلنوا حرباً وكان من بينهم أبناء المهدي السادة الفاضل والبشرى والخليفة محمد شريف وكنت من بين جرحى هذه الواقعة . وقد كان وقع حادث مارس عظيماً في نفسى وكان حادث مارس مماثلاً لحادث الشكاية ، وأكثر غرابة لان الاخير كان في وقت شمل فيه السلام كل البلاد

وفي عهد حكم وطني، والسلوى فيه هي ان المبدأ الذى اتى شهداء مارس ليظهروه - مبدأ
الاستقلال - اصبح مبدأ يدين به كل السودانين - وقل جاء الحق.
وفى قوله تعالى {ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع
أجره على الله}
رحم الله شهداء مارس وبارك فى ابنائهم وبارك فى الانصار وأبناء الانصار الى يوم
القيامة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المفتقر لمولاه
عبد الرحمن المهدي

الميثاق الوطنى

ولكى تكتمل الصورة عن الوضع السياسى فى هذه المرحلة نرى ان تسجل هنا صورة
كاملة للميثاق الوطنى كما وضعتة الجبهة الاستقلالية وطالبت الاحزاب بالتوقيع عليه
والارتباط به.

١- هدف الميثاق:

(١) تحقيق استقلال السودان استقلالاً تاماً غير مشروط بأى شرط وذلك بأن تقوم فى
السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة تتمثل فى جيشها وعلمها ونقدها
واقتصادياتها وسياستها الخارجية.

٢- الوسائل:

(أ) ان نتقدم فى البرلمان حكومة ومعارضة باقتراح لدولتى الحكم الثنائى فى شهر
اغسطس نطلب فيها اجلاء جيوشها من البلاد بمقتضى المادة [١١] من الاتفاقية.

(ب) ان نتقدم فى البرلمان حكومة ومعارضة باقتراح لدولتى الحكم الثنائى فى شهر
اغسطس القادم نطلب منها تعديل المادة [١٢] من الاتفاقية بحيث يحذف من هذه المادة
الجزء الخاص بتقرير المصير ما دام السودانيون ممثلين فى جميع احزابهم السياسية وفى
جميع هيئاتهم العامة قد اجمعوا على الاستقلال التام.

وإذا لم توافق عليه هذا المطلب دولتا الحكم الثنائى أو احدهما فاننا نلتزم جميعاً بأن
نصر على إجراء استفتاء عام لتظهر ارادة الشعب الصميمة.

٣- صيانة الاستقلال والمحافظة على وحدة السودان:

(أ) عدم الارتباط بأى ائتلاف عسكرية مع أى دولة أو كتلة أجنبية لتلا يحمل السودان
على الاشتراك فى حرب لا مصلحة له فيها.

(ب) كفالة الحريات العامة واحترام الاغلبية لحقوق الاقلية وتوفير العدالة الاجتماعية .
(ج) تأليف لجنة ممثلة للحزب والهيئات لدراسة مصالح الجنوب لتعمل الحكومة على تحقيقها بأسرع ما يمكن حتى تتم وحدة السودان على الوجه الاكمل .
(د) المحافظة على علاقات الصداقة وحسن الجوار مع مصر وتوثيق اطياب الصلات بالشعب المصري والشعوب الاخرى المجاورة .

١٦ ابريل ١٩٥٥

سكرتارية الجبهة الاستقلالية

الجلء والاستفتاء

كان أول اجماع عام على كلمة موحدة يوم الجلء ١٦ اغسطس ١٩٥٥ ففى ذلك اليوم عقد البرلمان السودانى جلسة هامة ليناقدش اقتراحاً من الحكومة بالطلب الى دولتى الحكم الثنائى اجلء جيوشهما عن السودان بعد ان تمت اجراءات السودنة وحتى يتاح للسودانيين القيام باجراءات تقرير المصير .

كان الاتفاق تاماً بين الحكومة وجبهة المعارضة على اجازة الاقتراح بكل اصوات المجلس وكان حماس اعضاء البرلمان عظيماً فى الخطابات التى القيت فى تلك الجلسة . وأجيز الاقتراح باجماع الاصوات ، اما الشعب فقد بلغ به الفرح والابتهاج متناه وسارت مواكبه الى ميدان كتشنر مرحبة بالجلء والاستقلال . وكانت مواكب اشترك فيها كل مؤيدى احزاب الحكومة والمعارضة وهم أبناء وطن واحد . وقد تم جلء جميع القوات الاجنبية من السودان بعد ثلاثة اشهر من إصدار قرار البرلمان .

وفى اليوم التالى ، ١٧ اغسطس ١٩٥٥ ، ورداً على اسئلة من وكالة الأنباء العربية اصدر الامام عبد الرحمن المهدي التصريح التالى حول الاستفتاء وتمثيل دولتى الحكم الثنائى فى اللجنة الدولية تقرير المصير ورايه فى استطاعة الحكومة الحالية لتهيئة الجو الحر المحايد والاتفاق بين الجبهة الاستقلالية وحزب الحكومة .

وجاء فى تصريح سيادته ما يأتى :

(١) « ان تأييدى لمبدأ الاستفتاء ليس بالأمر الجديد فقد أوضحت ذلك فى مناسبات كثيرة وأوضحته للشعب كله ، ولكنى اعتقد الان ان الخطوة الصحيحة بعد ان اجمع السودانيون على الاستقلال هى ان تقتنع كل من مصر وبريطانيا بهذه الرغبة الشعبية الواضحة فتعلننا استقلال السودان التام وحينئذ يتفادى السودان اجراءات تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الذى لم يعد أمراً هاماً بعد هذا الاجماع على الاستقلال .

(٢) واعتقد ان فى تمثيل دولتى الحكم الثنائى فى لجنة الاشراف على تقرير المصير خطراً كبيراً على الجو الحر المحايد لذلك فأنى أمل الا تتمسك اى من الدولتين بهذا

التمثيل لا سيما والاتفاقية لاتنص على تمثيلهما في هذه اللجنة .
أما رأى الخاص في كيفية تكوين هذه اللجنة الدولية فهو ان يترك كل ذلك للبرلمان
السوداني .

(٣) ان كفالة الجو الحر المحايد المنصوص عنها في الاتفاقية انما قصد بها في الواقع
دولتنا الحكم الثنائي . أما الحكومة الحاضرة فمن واجبها ان تعمل على تهئية هذا الجو بكل
الوسائل الممكنة كأن تمنح الأحزاب السياسية فرصاً متكافئة للدعاية لمبادئها وبرامجها
عن طريق الاذاعة وغيرها من أدوات النشر .

(٤) انني لا أعرف كثيراً عن تفاصيل الاتصالات الحالية بين الاحزاب السودانية لكنني
أرجو ان يتمكن السودانيون من السير بقضية بلادهم بتفاهم وتضامن نحو هدفهم الأسمى
وهو استقلال السودان الكامل .

(٥) اما رأيي في مصير الحكم في السودان فهو ان تقوم في البلاد جمهورية مستقلة
ذات سيادة كاملة .

(٦) وأنى لأنصح لأبنائي السودانيين ان يتكاتفوا في هذه المرحلة الحاسمة ليتحقق
للبلاد ما تصبو اليه من حرية كاملة واستقلال تام وليتمكن السودانيون من إدارة شؤونهم
ادارة تشيع الامن والطمأنينة والسعادة والرخاء بين المواطنين جميعاً وليعيش السودان مع
الدول المجاورة وبقية دول العالم في مودة وإخاء وسلام .

التمرد في جنوب السودان

قابل الاستقلاليون وعلى رأسهم الامام عبد الرحمن المهدي الظروف التي وضعتهم في
جانب المعارضة في هذه المرحلة الحاسمة بشجاعة وصبر وعزيمة قوية . وكان ذلك
لاعتقادهم ان هذا الشعب بالرغم من التفرقة الماثلة بين بنيه سيلتقي في يوم قريب عند
مطلب الاستقلال .

وكان حزب الامة أول حزب سياسى اصدر بياناً سياسياً قوياً خاطب فيه الشعب
وأعضاء البرلمان بإعلان الاستقلال وكان ذلك في شهر فبراير ١٩٥٤ عندما عزل اللواء
محمد فليح من الرئاسة للمرة الاولى وبدا ان اضطراب الاحوال السياسية في مصر من
شأنه ان يؤدي الي اضطراب سياسى في السودان قد يحول دون السودانيين وتقرير
المصير وفق نص الاتفاقية .

وكان الامام عبد الرحمن ومن ورائه قادة الحزب يراقبون الموقف السياسى في بقطة
واهتمام بالغين ويضعون الخطط لتقوية جانب الاستقلاليين وجمع كلمة السودان على
صعيد الاستقلال .

وكانت المعارضة البرلمانية لاتبرح تركز نشاطها داخل البرلمان لتقوية الدعوة الاستقلالية وتدعيم جبهة المعارضة المكونة من حزب الامة وحزب الاحرار.

وكانت المعارضة تخرج بنشاطها خارج البرلمان اثناء عطلاته. فقامت الوفود الاستقلالية لسائر جهات السودان الى شرق السودان وغربه وجنوبه ووسطه وشماله عاملة على جمع الناس حول شعارات الاستقلال. فزادت قوة الدعوة الاستقلالية فى الغرب والجنوب واتسع نفوذها فى مناطق السودان الاخرى اتساعاً بدأ يغير من توازن القوى السياسى فى العاصمة ويدفع بالحركات والاتجاهات التى تبلورت فنضجت فأنت أكلها إجماعاً سودانياً راعياً حول حرية البلاد واستقلالها التام.

لم يكن العمل السياسى هادئاً مسالماً وادعاً فقد عكرت صفوه احتكاكات دامية فى الشمال وفى الجنوب.

لقد كانت حوادث الجنوب محنة كبرى للسودان فى وحدته بدأت الحوادث بتمرد القوات الجنوبية المسلحة فى ١٨ اغسطس ١٩٥٥ ومات أثناءها ٣٣٦ مواطناً شمالياً و٧٥ مواطناً جنوبياً - هؤلاء الموتى الذين أمكن احصاؤهم كما أصيب آخرون بجروح وأضرار مختلفة.

ما هى اسباب تلك الحوادث وماذا جرى فيها وما هو موقف الاحزاب السياسية منها؟
لم يكن لحزب سياسى سواء فى الشمال أو الجنوب صلة مباشرة بالحوادث. يشمل هذا النفى الأحزاب السياسية المختلفة بما فيها حزب الاحرار.

هذا النفى لايعنى ان الحوادث تمت فى فراغ سياسى إذ ان المسرح السياسى فى جنوب السودان فى الفترة ما بين الحكم الذاتى والتمرد كان يموج باعتبارات عديدة وعوامل خطيرة منها ما هو تاريخى ومنها ما أدخلته سياسة حكومة السودان أثناء العهد الثنائى ومنها ما أسفر عنه التراع السياسى بين الاحزاب ومنها ما مرده الى خيبة أمل كثير من الجنوبيين عقب إعلان نتائج السودة وشعورهم بالحرمان من الاشتراك فى إدارة البلاد قتلاقت تلك العوامل وكونت المسرح السياسى للحوادث.

وقد كتبت اللجنة الرسمية المكونة برئاسة القاضى قطران وعضوية السيد خليفة محجوب والسيد لوليك لادو تقريراً وافياً عن اسباب تلك الحوادث وتفاصيل احداثها. وقد طبع ذلك التقرير ويمكن الرجوع اليه كتاريخ لتلك الحوادث المؤسفة.

المعارضة ونواب الجنوب

كانت أحداث التمرد فى المديريات الجنوبية ذات أثر سئ فى نفوس المواطنين فى الشمال والجنوب ذلك لانها أدت إلى إراقة كثير من الدماء البريئة من الشماليين

المقيمين في جنوب السودان ثم أعقب ذلك محاكمات كثيرة أدت الى إعدام عدد كبير من الجنوبيين الذين أدينوا بتهمة القتل. وبالإضافة الى ذلك فإن التمرد لازمه كثير من النهب والتخريب ثم إجراءات تأديبية صارمة قام بها الجيش السوداني فيما بعد ولم تخل من إيذاء عدد من الأبرياء..

وقد انعكست أحداث الجنوب على نوابه في البرلمان وبصفة خاصة على البرلمانين الجنوبيين الذين كانوا في جبهة المعارضة، فقد سيطر القلق على نفوسهم كثيراً وودوا لو ان المعارضة جمعت صفوفها واتفقت على اسقاط حكومة الوطني الاتحادي.

ولكن جبهة المعارضة التي أعلنت انهاستؤيد الحكومة مادامت متمسك بالاستقلال لم تر من المبررات ما يسمح لها بالسمى لاسقاطها اذا كان السبب هو التمرد في الجنوب ولا شئ غير ذلك.

وعلى الرغم من ان المعارضة كانت تعلم تقصير الحكومة في صيانة الامن بالجنوب وعدم السماح للموقف ان يتفجر فانها التزمت بما سبق لها ان تعهدت به ورفضت مطلب الجنوبيين.

وهكذا استمر الموقف قلقاً بين الجبهة الاستقلالية والنواب والشيوخ الجنوبيين الى حين انعقاد دورة البرلمان.

خطاب السيد الامام في اجتماع البرلمانين

وعند انقضاء دورة البرلمان وجه السيد الامام عبد الرحمن دعوة الى كل البرلمانين من أعضاء الجبهة الاستقلالية وكان من بينهم الجنوبيون وتم الاجتماع في سرايه في الثالث من سبتمبر ثم ألقى فيهم الخطاب التالي :

« ان بلادكم تجتاز الان عقبة دقيقة يكتنفها الظلام والغموض وخصوصاً عند عامة الشعب وان كلمة الاستفتاء التي دعوت لها سابقاً كان ظرفها يخالف هذا الطرف وهي الان أشبه بالرجوع الى الوراء .

والان وقد اجمعت البلاد على الاستقلال وإذا ما وافقت دولتنا الحكم الثنائي على شطب كلمة الاتخاذ فستوفر مجهوداً عظيماً وعملاً طويلاً لعمل الاستفتاء .

ان استقلالنا لا يحول دون العلاقات الحسنة مع جيراننا ولكن الاتحاد يقيدنا ويحجر على حريتنا ان نفعل ما فيه الخير لبلادنا بدون تدخل آخر .

لقد بذلنا مجهوداً عظيماً لتحقيق الاستقلال حتى آمن به الآن شعب السودان كله ونحن الان في آخر مرحلة لإعلانه فوجهوا دواثركم اليه ولنسر على بركة الله في سبيلنا السوى الذى نادينا به منذ أول حركتنا المباركة .

لقد بايع السودانيون الامام المهدي عليه السلام بالمال والأهل والولد لتأييد هذا المبدأ ووضحوا في سبيله بأرواحهم وقد أوفوا ما بايعوا الله عليه ونحن نسلك اليوم ذاك الطريق الذي ساروا عليه ولذلك فإن دعوتنا للاستقلال ليست طائفية ولا حزبية وانما هي دعوة وطنية يعم خيرها السودان كله إن شاء الله .

ان تاريخ المهدية وكفاحها والتحرر الذي تم على يديها كان مجهود السودانيين اجمعين وفخرهم مجتمعين كما ان المسؤولية كانت مشتركة بين الجميع وليست الحركة الوطنية لتحرير البلاد اليوم الا استناداً لذلك الكفاح وذلك التاريخ .

وبعد ان تكونت للسودان قوة تحقق أهدافه العظيمة باتحاد أبنائه - فافسحوا صدوركم لجميع المواطنين وأصبروا وثابروا حتى يتم الله نعمته عليكم وعلى البلاد باكمال سيادتها واستقلالها ودوام سعادتها واستقرارها .

ان البلاد تجتاز الان فترة اضطراب في الامن في داخل دوائر الكثيرين منكم فلا تتركوا مجالاً لها بين القبائل وأعيان المسؤولين على تحقيق استتباب الامن واستقراره فأنتم نواب الامة وحفظة الأمن والسلام والوثام بين بنيتها ويجب الا تلتفوا للهيئات التي سمعت انكم تحسبونها على المسؤولين المحليين هنا أو هناك في بعض التصرفات فهي لا تعفيكم من واجبكم المقدس نحو بلادكم خصوصاً في تلك الفترة الدقيقة التي تقتضي التغاضي والتسامح والتماسك بقوة حتى تنجو سفينة البلاد الى بر السلامة بإذن الله .

واهتموا بصفة خاصة بطمأنة النزلاء بينكم وتأمين أرواحهم وأموالهم وخافوا الله في أنفسكم وفي بلادكم وفي غيركم وأذكروا ان من كان لله كان له ، ولا يضع الله أجر من أحسن عملاً .

مطلب الحكومة القومية

في هذه الفترة نوفمبر ١٩٥٥ وعقب التمرد في الجنوب وما أعقبه من قلق سياسي على مصير البلاد واضطرابه في الامن الداخلي اتجهت الجبهة المعارضة الى المطالبة بقيام حكومة قومية تشترك فيها أحزاب الحكومة والمعارضة وتسير بالبلاد نحو تقرير المصير . وقامت المعارضة باتصالات عديدة برئيس الحكومة من اجل هذه الغاية ولكنها ردت اكثر من مرة بأن الحزب الاتحادي مصر على البقاء في الحكم وحده حتى تقرير المصير . وكان طبعياً ان تتجه المعارضة بعد ذلك الى البرلمان لترى ان كان في وسعها اسقاط الحكومة من داخله وقد فعلت ذلك في اليوم العاشر من نوفمبر إذ تقدمت باقتراح يلوم الحكومة وعدم الثقة في سياستها الاقتصادية وشئون الامن وفي ذلك الاجتماع سقطت الحكومة بأغلبية صوتين للمعارضة .

ثم سارت الإجراءات البرلمانية المتبعة في مثل هذه الاحوال سيرها - فتقدم رئيس الحكومة باستقالة حكومته للحاكم العام وقبلت الاستقالة ثم طلب الحاكم العام الى البرلمان اختيار رئيس جديد لمجلس الوزراء .

وفي اليوم الخامس عشر من نوفمبر ١٩٥٥ اجتمع البرلمان ليختار رئيس الوزراء الجديد وكان المرشحان السيدين اسماعيل الازهرى عن الحزب الوطنى الاتحادى وميرغنى حمزة عن جبهة احزاب المعارضة - وفي هذه المرة فاز السيد الازهرى بالرئاسة بأغلبية ٤٩ - ٤٥ صوتاً وبذلك بقى الحزب الاتحادى فى الحكم مرة أخرى.

إلتقاء السيدين

توجت الجهود لجمع كلمة السودانيين وتوحيد صفهم بعد اتصالات عديدة تمت من هنا وهناك بأكبر حدث سياسى فى تاريخ هذه الفترة الدقيقة .

فقد التقى السيدين الجليلان الامام عبد الرحمن المهدي والسيد على الميرغنى التقاء ود وصداقة وتعاون للمرة الاولى منذ ان دخل الانجليز والمصريون السودان فاتحين فى عام ١٨٩٨ .

فى اليوم الثالث من ديسمبر ١٩٥٥ اصدر السيدين البيان التالي :

« بسم الله الرحمن الرحيم

الآن وقد شاء الله فتحقق الامل العظيم الذى ظلت تنشده البلاد منذ أن التقينا وتصافينا ابتغاء مرضاة الله والوطن .

يسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين فيما يعود على الامة السودانية الكريمة بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة .

اننا اذ نحرض على أن تحتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام الى مصيرها العظيم المأمول، نهيب بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم فى سبيل خدمة وطنهم العزيز وتحقيق امانيه الكبرى حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريان فى هذا الظرف العصيب .

ونرجو ان يتهياً بذلك الجو الملائم لتعاون جميع احبابنا ومؤيدينا على البر والتقوى والخير العام .

كما نأمل أن يمكن التقاء جميع الاحزاب فى الحال على قيام حكومة قومية تكون صمام الامان لكل ذلك وتستطيع انقاذ البلاد من كل خطر متوقع .

والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب..

إمضاء

على الميرغني

عبد الرحمن المهدي

الخرطوم في ٣ ديسمبر ١٩٥٥ «

ولم تقف فرحة الشعب عند حد عندما اصدر السيدان الكبيران هذا البيان - اذ عبر الشعب عن ابتهاجه العظيم باحتفالات مشتركة بين الانصار والختمية في كل مدن وقرى السودان وأصبح اعلان الاستقلال منتظراً بين كل حين والآخر وزالت اسباب القلق على المصير السياسي للسودان.

استقالة الحاكم العام

وفي الثالث عشر من شهر ديسمبر ١٩٥٥ اعلنت الحكومتان البريطانية والمصرية ان الحاكم العام للسودان سير نوكس هلم قد تقدم باستقالته من منصبه لاسباب شخصية وان استقالته موضع نظر الدولتين ولم تزعج استقالة الحاكم العام احداً من السودانيين الذين كانوا يعلمون أنهم بصدد اعلان الاستقلال من داخل برلمانهم خلال ايام معدودة.

الاقتراح بطلب الاستقلال

وظل زعماء الحكومة والمعارضة على اتصال دائم في اجتماعات تعقد في مكاتب البرلمان ودور الاحزاب وكان غرضهم الاتفاق الكامل على صيغة اقتراح الاستقلال في البرلمان وكيفية تقديمه والاتفاق على كل الاقتراحات الاخرى التي يجب ان تتبع هذا القرار والاجماع عليها.

وفي جلسة الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ اجاز مجلس النواب بالاجماع القرار التالي الذي تقدم به أحد نواب المعارضة وأيده نائب من حزب الحكومة.

« نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان نعلن باسم شعب السودان ان السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معالي الحاكم العام ان يطلب من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الاعلان فوراً.»

وما أن أبلغ هذا القرار الى دولتي الحكم الثنائي حتى تم التشاور بينهما لتعديل الاتفاقية بحيث تسمح للبرلمان السوداني اعلان الاستقلال وتم الاتفاق على ذلك ثم أعلنت موافقة الدولتين على القرار في البرلمان وبذلك أصبح السودان بلداً مستقلاً ذا سيادة.

وفي جلسات البرلمان التي أعقبت اعتراف الدولتين بالاستقلال اجاز البرلمان القرارات التالية بالاجماع في كلا مجلسيه :

(١) اقتراح بإعطاء مسألة المديريات الجنوبية اهتماماً خاصاً عند كتابة دستور السودان المستقل يراعى فيه وضع الجنوب وضعاً يتناسب مع رغبات المواطنين هناك ومصصلحة البلاد عامة.

(٢) انتخاب مجلس سيادة سوداني يحل محل الحاكم العام ولجنته حتى اجازة الدستور.

(٣) الموافقة على دستور مؤقت للبلاد الى حين قيام الجمعية التأسيسية.

(٤) وضع الترتيبات الضرورية لقيام الجمعية التأسيسية في أقرب وقت ممكن.

(٥) الاتفاق على علم السودان الذي يحل محل علمى الحكم الثنائي وكان ذا ثلاثة ألوان أصفر وأخضر وأزرق. وقد تمت الموافقة على كل هذه المواضع الكبرى وغيرها في الفترة بين ١٩-١٣ ديسمبر ١٩٥٥ وتكون مجلس السيادة ممثلاً لكل قطاعات وأحزاب الشعب من السادة : درديري محمد عثمان - وأحمد محمد يس - وعبد الفتاح المغربي - وأحمد محمد صالح - وسرسيو ايرو .

يوم الاستقلال

أول يناير ١٩٥٦

في هذا اليوم العظيم خرج من البرلمان موكب قاده نواب البرلمان المجتمعون ورئيس الحكومة والوزراء ومن خلفهم جماهير الشعب الغفيرة التي ضاقت بها مدينة الخرطوم تهتف بحياة السودان المستقل.

وسار الموكب في طرقات المدينة الكبيرة متجهاً الى سراى الحاكم العام حيث أعدّ احتفال ضخم أمّه الآلاف من كبار المدعوين من الوطنيين والأجانب.

كان اليوم يوم الاستقلال استقلال شعب ظل يرزح تحت نير الحكم الثنائي ٥٦ عاماً وكان اليوم يوم فرحة الشعب السوداني الذي انفك القيد منه لأول مرة بعد عهد حكم اجنبي طويل الأمد.

والى سراى الحاكم العام اتجه الامام عبد الرحمن المهدي من طريق آخر ليشهد بنفسه بداية عهد ونهاية عهد وليرى بعيني رأسه العلمين المصري والبريطاني ينزلان من أعلى سارية القصر ليحل محلهما علم السودان الحر المستقل ويخفق بألوانه الثلاثة الزاهية خفقا في الفضاء .

وكان للسيد ما أراد فقد رأى كل ذلك ولكنه تذكر في الوقت ذاته من سقطت أعلام

الاستقلال من أيديهم من مواطنيه في كررى وغيرها من معارك الحرية الخالدة - فبكى السيد الامام بدمع غزير وبكى كل من في الحفل ثم نهض متعشراً تحيط به مهابة الشيوخ ومن ورائه التاريخ المجيد نهض ليقول :

« أهنيك ايها الشعب بالاستقلال فهذا هو يومك العظيم » بذلك انتهت صفحة من تاريخ السودان وافتتحت صفحة وبذلك تم للسيد الامام ما أراد لبلاد من حرية وعزة وكرامة - فقام الاستقلال وارتفع العلم .

خطاب الاعتراف بالاستقلال

السيد رئيس وزراء حكومة السودان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

ان الحكومة المصرية عملاً بنواياها التي جاهرت بها وبمسعاها الذي جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة . وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الإعلان المرفق كما اعتمدت نيابة السيد الاميرالاي اركان حرب عبد الفتاح حسن عنها لتقديم هذا الاعلان .

ولى عظيم الشرف بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن الحكومة المصرية فى أن أزجى الى سيادتكم خالص التهنية بهذا اليوم الخالد فى تاريخ السودان وأن نبتهل الى الله ان يسدد خطاه فى حاضره ومستقبله .

وتفضلوا بقبول خالص مودتى واحترامى .

القاهرة فى أول يناير ١٩٥٦

جمال عبد الناصر

رئيس وزراء حكومة جمهورية مصر

وزارة الخارجية لندن

سراً

صاحب السعادة

السيد اسماعيل الازهرى

رئيس وزراء السودان

تسلمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا قرار البرلمان السودانى الذى يعلن فيه أن السودان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة والذى يطلب فيه من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بذلك الاعلان .

وإجابة لهذا الطلب فقد خولتني حكومة المملكة المتحدة بأن أحيطكم علماً بأنها
تعترف منذ تاريخ اليوم بأن السودان قد أصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة.
وبينما نتقدم بهذا الاعتراف تثق حكومة المملكة المتحدة بأن حكومة السودان ستظل
تنفذ الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بالنيابة عن أو التي طبقت على السودان بواسطة
دولتي الحكم الثنائي ويسرنا أن تؤيدوا بأن هذه هي نية حكومة السودان.
وتأمل حكومة المملكة المتحدة أن تتعاون معها حكومة السودان في جميع الخطوات
المؤدية الى تصفية الحكم الثنائي.
ولى عظيم الشرف بأن أكون مع خالص التقدير والاحترام خادماً سيادتكم المطيع.
أول يناير ١٩٥٦

إمضاء
سلوين لويد

إعلان

إستجابة للقرار الذي اتخذته البرلمان السوداني في ١٩-٢٢ من ديسمبر ١٩٥٥ والذي
أعلن فيه أن السودان سيصبح دولة مستقلة كاملة السيادة وطلب فيه من دولتي الحكم
الثنائي ان تعترفا به.
فإن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة بهذا الاعلان.
اعتباراً من تاريخ أول يناير ١٩٥٦ وتأمل حكومة جمهورية مصر في الوقت الذي
تعترف فيه باستقلال السودان ان تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقات والوفقات
التي عقدتها دولتا الادارة الثنائية ونيابة عن السودان أو اتفقتا على تطبيقها على السودان.
وسيكون من دواعي سرورها تأييد الحكومة السودانية لذلك وترجو حكومة جمهورية
مصر أن تتعاون معها حكومة السودان في كل الخطوات الضرورية لتصفية الادارة الثنائية
في السودان.
القاهرة في أول يناير ١٩٥٦

إمضاء جمال عبد الناصر
رئيس وزراء الجمهورية المصرية

لفصل السادس

أثر الامام عبد الرحمن فى الحياة العملية والفكرية

دراساته

نشأ السيد عبد الرحمن فى بيئة الدولة المهدية القائمة على تشريع الكتاب والسنة فبلغ اهتمامه بالقرآن منتهاه فكان من حظه ان حفظ القرآن فى سن باكورة وكان وسائر إخوانه من أبناء الامام المهدي يخضرون مجلس خليفة المهدي حيث تتلى منشورات الامام المهدي فى علوم الدين ويتذاكر الحاضرون هدى امامهم الراحل باهتمام بالغ، ثم توارى عن الوجود ذلك المجتمع الفريد فقام الحكم الثنائي.

أحس السيد عبد الرحمن بالضرورة للعلم والبحث والقراءة فى علوم الدين والدنيا فعكف منذ عودته من جزيرة القيل على الدراسة متتليماً وهو فى سنه السادسة عشرة على شيخ الاسلام الحجة الشيخ محمد البدوي. لقد كان الشيخ محمد البدوي شخصية نادرة إذ انتهت دولة المهدية الثنائية فأصبح من العاملين فى محيط التعليم والإرشاد الدينى وكان من الدعائم القوية التى أجبرت الاجانب على احترام الدين الاسلامي ولم يشتر هذه المكانة بالتواء فى عقيدته او طعن فى الدعوة التى ناصرها حتى قضى الله أمراً كان مفعولاً.

لقد كان الشيخ محمد البدوي وتلك صفاته مهتماً بتلميذه الجديد الذى درس عليه ما شاء الله من علوم الدين واللغة والفقه والتوحيد والتفسير والحديث وأحكام الشريعة.

مجالسه العلمية

لم يغفل السيد عبد الرحمن وقد ترعرع شبابه وازداد محصوله من المعرفة ان يجعل مجلسه فى المساء عامراً بالاجلة من العلماء، والأدباء والشعراء، والنحاة، والقصاصين، من الذين جاءت بهم ظروف عملهم من مصر، والشام، وفلسطين، والعراق من نواكب الفكر الاسلامي والادب العربي كالشيخ الامام المراغى الذى استمرت صلته مع السيد الامام حتى وفاته، والشيخ ماضى أبو العزائم والاستاذ فؤاد الخطيب والشيخ الثبت الحجة عبد الرؤوف سلام، والسيد نسيم قلندس، وغيرهم كما كان مجلسه لا يخلو من واحد أو أكثر من قادة الدين وأعيان البلاد ممن رافق الامام المهدي فعرف تاريخ الدعوة عن كثب واشترك فى بناء الدولة الإسلامية الفتية، وعلم من اسرارها وأحوالها ما لم يتيسر له هو أن يعلمه. فيخلو له الحديث عن ذلكم الماضي الكثير المفارح فيستمر السمر ساعات طوالاً. تذكر من هؤلاء الأعلام على سبيل المثال: الشيخ الطيب احمد هاشم مفتى السودان، والشيخ ابو القاسم احمد هاشم الذى خلف الشيخ محمد البدوي فى منصب شيخ العلماء والشيخ محمد عمر البنا العالم الأديب، والشيخ المدثر ابراهيم الحجاز العالم الكبير، فكان لهذه المجالس المفيدة البريئة أثر كبير فى إتساع أفق السيد الشاب الملهم

المتطلع . فكان يلم باشتات المواضيع الفلسفية والسياسية والدينية ، فيتذوق حلاوتها وينفذ بها الى عقله الظاهر والباطن . فيزيد ذلك من إيمانه بضرورة التعلم والاسراع بالعمل في نشره بين مواطنيه . فقد آمن منذ البداية بضرورة تكافؤ الفرص للجميع وبالتعاون في الحياة واشتراك الناس في الخير الخاص والعام . تلك المبادئ لم تكن شيئاً تعلمه أو تأثر به بل كانت بذورها تجرى في دمه وأثرها تحيط به في مهده منذ نعومة الأظفار .

ولكن كيف السبيل الى نشر ضياء العلم والعقبات شامخة تصد كل ذى عينين .. فهناك العقل الأسن الذي لا يتماشى مع التطور ولا يعرف التجديد ، وهناك العاطفة الملوعة من قبل الحاكم الجديد ، وهناك ضيق ذات اليد ، بل الفقر المدقع الذي يستنفد كل الطاقات لكسب القوت اليومي كانت تلك العقبات تعترض سبيل الإصلاح والمصلحين .

جمع السيد الامام قوته المعنوية ، ونفوذه الديني ، وحذقه الفكري ، وذكائه ودهاءه واستخدم كل هذه الطاقات في المعركة ، فخاض معركة ضد عدوين لدودين هما : بخل الدولة الدخيلة على مواطنيه بالعلم ، وجهل مواطنيه عاقبة هذا البخل . فحالفه الظفر يوم فتح مدرسة أولية في بيته وأدخل فيها أبناء وأبناء أمراء المهديّة وأبناء كبار الانصار ليكونوا قدوة حسنة لغيرهم من الآباء والابناء ولنسمع احد أبناء الانصار يحكي قصته ، قال : « طلبت من أبي أن يدخلني كتاب امدرمان كفيري من أولاد جيراننا فأنتهرني بغلظة ودفعتني بعنف حتى سقطت على الارض قائلاً : « يا ولد نحن كفار نذهب للكفرة ؟ » فسكتت على مضض وألم بضع سنين فلما فتح ابن المهدي كتاب العباسية في منزله وأدخل فيه أبنه الصديق عاودت الكرة على أبي وأنا أشعر بالانتصار عليه فما كان منه الا أن اقتادني الى ابن المهدي وادخلني المدرسة ، وسرعان ما أنشأ السيد مدرسة أخرى للبنات تضارع مدرسة البنين .

على أن السيد لم يغفل أمر التعليم الديني وحفظ كيان الانصار بتعريفهم فلسفة المهدي الدينية وتربيته . فقد كان يحضهم على قراءة الراتب بعد أن حمل السلطات على السماح بقراءته والراتب مدرسة تربوية قائمة بذاتها فهو مجموعة مختارة من الدعوات المأثورة عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ومجموعة من آيات القرآن جمعها الامام المهدي في الراتب ليتلوه اصحابه في الصباح بعد الصلاة وقبل الشروق وفي المساء بعد صلاة العصر وقبل الغروب عملاً بقوله تعالى : { فأصبر على ما يقولون وسيق بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب } وان المعاني الواردة في الراتب تذكاري قوي بانحصار القدرة في الله عز وجل وانفراده بتصريف شؤون المخلوقات وتجريد للعبد من الحول والقوة ونزع لعوامل حب الذات وتقوية لدوافع التضحية في سبيل دين الله ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم فهو اذن غسيل روحي لنفس المؤمن واعداد لها للانصراف عن ما سوى الله والاعتصام والتضحية في سبيل الله .

حرص الامام عبد الرحمن على تلاوة القرآن والراتب وكان يعقد مجلساً في يومين من

أيام الأسبوع يومي الاثنين والجمعة لتفسير القرآن وبيان معانيه العظام .
هكذا بدأت ثلاث حلقات من الدرس والتحصيل ونشر المعرفة والحكمة تشع من دار
السيد الامام عبد الرحمن كما كانت تشع منذ نيف وعشرين سنة من دار الامام المهدي
عليه السلام .

كانت هذه الثلاث مدارس هي :

المدرسة الأولى : عبارة عن حلقة المدارس والبحث المسائية في منتدى الامام عبد
الرحمن وقد يحضر فيها شباب العاصمة المثقف المتوثب أمثال السادة : حسين شريف ،
احمد عثمان القاضي ، احمد محمد صالح ، حاج الأمين عبد القادر ، وغيرهم ممن قام بدور
أو آخر في تقدم العلم والمعرفة في هذه البلاد .

المدرسة الثانية : كانت المبنى الذي انشأه وأوقفه للدولة ليكون مدرسة للبنين ومدرسة
للبنات .

أما المدرسة الثالثة : فكانت لربط الحاضر بالماضي والمحافظة على ما بنى وشيد الامام
المهدي .

وقد كان أول درس تعلمه رواد هذه المدارس هو وجود الكيان السوداني الاصيل الذي
كادت تعصف به الأنواء المتلاحقة في غير ما هوادة ولا رحمة .. أنواء تهب أعاصيرها من
الخارج يحملها بين طياتها ريح الصبا البارد ، واخرى من الداخل تشير زوايعها العقد
النفسية عند ضعاف القلوب والايمان بالوطنية ، لكن حلقات الدرس التي كان يقود دفتها
السيد عبد الرحمن تارة يشترك فيها كأحد المتعلمين وطورا يساهم فيها بنصيب
المعلمين لتقيم دوحة ظليلة لتقى الكيان الوطني الاصيل من تلك الرياح العواصف وليحمي
بذور الحرية والوطنية وهي تنمو وترعرع .

عندما أطمأن السيد عبد الرحمن علي أن القواعد قد أرسيت في عاصمة البلاد الوطنية
للتطلع للعلم والاستزادة من المعرفة ولي وجهه شطر الاقاليم . فبدأ يتعهد خلاوى القرآن
ومساجد الله التي لها من تليدها ما يدعم طارفها فاتصل بجيرانها وحراسها من الفقهاء
فمن احتاج الى جاء حماء ومن احتاج الى رأى وافاء ومن احتاج الى مال اعطاء فعمرت
المساجد والخلاوى واشتعلت نار القرآن في أبا ونواحيها ، والرحمانية ، والهدي ، ومدني
ونواحيها ، والدامر ، واركويت ودارفور فانتشرت في قرى السودان وبواديه ومدنه فأصبح
السيد عبد الرحمن كالشيخ عجيب^(١) في زمانه . فأصبح قبلة العارفين ومحط آمال القراء
والعلماء والمشايخ من قبسه يقتبسون ومن شجاعته يستمدون وفي رحابه يتنزهون في

(١) الشيخ عجيب هو ابن عبدالله جماع المشترك مع عماره بن عدلان في تأسيس السلطنة الزرقاء عام ١٥٠٤م وقد اشتهر بتشجيع
العلم والعلماء .

(٢) انظر التقرير عن معرض الجزيرة ابا عام ١٩٣٩م .

دوح العلم والبحث فى تراث الاسلام وتراث الامة السودانية وهكذا تعمقت المدرسة
الثالثة : مدرسة التراث والقومية .

وفى الجزيرة أبا أنشأ عبد الرحمن قرية نموذجية تضم مدرسة أولية للاولاد واخرى
للبنات ومدارس للارشاد لمحو أمية الاولاد والبنات ومدرسة صناعية واخرى زراعية كان
خريجوا هذه المدارس اكبر عون للنهضة الزراعية فى مضمار الزراعة الآلية التى عمرت
غفاراً واسعات فى حوض النيل الأبيض والأزرق . كما نظم فى أبا فرقا للتدريب العسكرى
والكشفى تهذيباً للصبيان وتقويماً لهم على خصال الحزم والاجتهاد وكان هدفه من انشاء
هذه المنظمات ان يربى جيلاً اجتمعت فيه فوائد العلوم الدينية التقليدية ومنافع العلوم
العصرية فيكون مسلماً عارفاً بأصول دينه وعاملاً صاحب حرفة يساهم بها فى تعمير
بلاذه وكسب قوته . فكان الصبى يدخل الخلوة لحفظ القرآن فى سن مبكرة ثم ينتقل الى
المدرسة الأولية ثم الى المدرسة المهنية ويمارس اثناء ذلك أنواعاً من النشاط التدريبي .

مع الخريجين

بدأت كلية غردون التذكارية تخرج دفعاتها من المتعلمين تعليماً مديناً وقد عرف
هؤلاء باسم « الخريجين » .

اتجه نشاط السيد عبد الرحمن نحو هؤلاء الخريجين وأدرك بثاقب بصيرته الالمية
ان سيكون هؤلاء الشبان شأن قيادى كبير فى سودان المستقبل .. فهل يشركون وقد
تذوقوا ثقافة افرنجية فى البيئة الإسلامية العربية دون صلة أو توجيه؟

أحسن السيد عبد الرحمن بصفته صاحب رسالة - ولأصحاب الرسالات مشاعر لا
تتوفر لغيرهم - احس بأن عليه واجباً نحو هؤلاء الشبان ان يرعاهم ليقلل العثرة ويحفظ
من الطفرة ، فأهتم بالنادى الذى أنشأه الخريجون عام ١٩١٨ والذى قام بدور عظيم فى
حياة السودان الاجتماعية والثقافية والسياسية .

لقد جعل السيد عبد الرحمن مدرسته الرابعة فى سلسلة جهاده العلمى والثقافى مع
الخريجين فى ناديتهم فأمن برسالة النادى واشترك فيه كمضو شرف . وكان فى ذلك ما فيه
من كسب أدبى يقوى الروح المعنوية للجنة النادى ويحمى اللجنة من عسف المتعسفين
ولم يلتفت الى الدعاية الرسمية التى كانت تحرض السادة الثلاثة للابتعاد من نشاط
الخريجين بحجة انهم انما يسعون الى القضاء على نفوذ السادة الثلاثة^(١) بين اتباعهم
فأرادت الحكومة بتلك الدعاية الرجعية ان تعزل الخريجين فيكونوا فرعاً بلا أصل وتعزل
القادة التقليديين فيكونوا أصلاً بلا فرع .

(١) السادة الثلاثة هم : السيد عبدالرحمن المهدي . السيد على الميرغنى ، الشريف يوسف الهندي ، وعائوا محط القيادة الدينية فى
السودان ولهم مكانة خاصة لدى الدولة والمواطنين .

لم يأبه السيد عبد الرحمن بتلك المزاعم الحكومية ومضى معتبراً نادى الخريجين مدرسة لتدريب الشباب على الخطابة والبحث الجاد وتقوية النزعات الاصلاحية القيادية في أعضائه فاستمرّ النادى نشيطاً مفيداً جاداً حتى أثمر زرعه يوم قام مؤتمر الخريجين العام سنة ١٩٣٨ فأولاه السيد عبد الرحمن رعايته وعنايته الروحية والأدبية والمادية فأخذت هذه المدرسة الرابعة مكانها في نشر المعرفة والإصلاح والوطنية وقامت خير قيام برسالتها المتعددة الجوانب البعيدة الآفاق^(١).

نتيجة لهذه التعاليم والتقاليد التي أرسيت قواعدها اشتملت البلاد نهضة فكرية وعلمية وسياسية تحتاج الى تركيز نحو أهداف معينة وان تنتشر في نطاق أوسع في داخل السودان لتوعية الجماهير، وفي خارج السودان للتعريف به ولكي يصل السيد الامام عبد الرحمن الى هذا الغرض أنشأ مدرسة خامسة وهي مدرسة الصحافة والنشر فأسس مع لفيق من المواطنين شركة الطبع والنشر لتصدر أول صحيفة يومية في السودان: "جريدة النيل" ولتقوم بطبع ونشر انتاج الكتاب السودانيين. فكانت هذه المدرسة النواة الاولى لتخريج الصحفيين، والكتاب وعم الوعي المكتوب والمنشور أوساط الخريجين وغير الخريجين ممن عرف القراءة والكتابة فتخرج من هذه المدرسة رواد الصحافة السودانية في السنوات العشر ما بين (١٩٣٤-١٩٤٤م) أما المدرسة السادسة التي أنشأها السيد الامام عبد الرحمن لتسد فراغاً ملموساً فهي لجنة البعثات والإعانات التعليمية. فقد قام بتكوين لجنة من صفوة رجال التعليم وأوقف لهم ميزانية مالية تتراوح مابين الألفين والخمسة الاف جنيه سوداني سنوياً لتصرف على النبوغ المحروم.. وقال السيد عبد الرحمن في هذا قوله المشهورة: «أحب ان لاتقف المادة عائقاً في طريق تلقي العلم لشباب سوداني برهن على مقدرته العلمية ونبوغه الذهني» فأصبحت هذه الجملة دستوراً لوزارات التعليم منذ قيام الجمعية التشريعية.

كانت تلك اللجنة تجتمع لتوزع مخصصاتها على الطلاب السودانيين في العاصمة والاقاليم في مختلف القطر بل كانت اعانتها ترسل للشباب السوداني المفاخر الذي هجر الأهل والوطن في سبيل العلم وكسب المجد للسودان عبر الحدود في مصر، وفرنسا وبريطانيا وفي هذه الاعانات ما فيها من تشجيع أدبي من رجل له خطره في المجتمع وفي زمن كان الاغتراب فيه من أجل العلم يعتبر ذنباً في نظر الحكام^(٢) وقد خرجت هذه

(١) مؤتمر الخريجين العام أول مؤسسة اجتماعية سياسية، ثقافية في البلاد ومن أعمالها في الحقل السياسي تقديم مذكرة لحكومة السودان عام ١٩٤٢ مطالبة بحقوق تقرير المصير للسودانيين بعد نهاية الحرب، وفي الحقل الثقافي انشاء مال التعليم الأهلى الذي أعلن في فتح مدارس وسطى وثانوية غير حكومية وقد فاق عددها عام ١٩٤٨ عدد المدارس الحكومية وفي الحقل الاجتماعي بدأ المؤتمر بالانشاء يوم الفلاح وثار القرآن في قرية الكنوز بالقرب من الجزيرة ابا.

(٢) بابكر بدوي - حياتي ج ٢ - صفحة ٢٠٤.

المدرسة شباباً عالماً عاملاً بفلسفة السيد عبد الرحمن في العدالة الاجتماعية حيث ذاق مرارة الحرمان في نفسه وتذوق حلاوة البذل والانقاذ من غيره .

لقد اقترنت هذه المدرسة السادسة : مدرسة النبوغ المحروم بكفاح مشترك وفي عهد كان فيه المواطنون يتطلعون في المدن والقرى والبادى على السواء للمزيد من التعليم في كل فروع وأنواعه للبنين والبنات فتجند لذلك عدد كبير من ذوى الدراية والخبرة والإيمان برسالة التعليم فحاضوا المعركة ضد الجهل والتخلف والرجعية مشيدين دور العلم والمعرفة .. لقد برز من بين صفوف هذه الاجناد المجتهد الشيخ الراحل بابكر بدرى المعلم الموهوب والانصارى المحارب فاجتمعت بذلك فيه خصال الجهاد التليد والطارف فانضوى تحت راية التحرير الفكرى التى رفعها الامام عبد الرحمن مع قيادة ألفها منذ نعومة الأظافر فكان ساعداً قوياً ورائداً صلب العزيمة .

وجد السيد عبد الرحمن فى الشيخ بابكر بدرى كنزاً من التجارب والمعرفة وذكاء القواد ووجد الشيخ فى ابن المهدي قائداً ملهماً مشتعل الحماس للإصلاح فاكتملت بذلك العدة للجهاد واصبح الرجلان يخططان وينفذان فأثمر ذلك مزيداً من التعليم والعرفان .

لقد كانت مجالس الامام عبد الرحمن تكاد لا تخلو من الشيخ بابكر بدرى وكان الشيخ يكاد لا يتردد على غير السيد عبد الرحمن وقد جمعت بينهما فلسفة اجتماعية قوية توحد المشاعر والوجدان .

يظهر مما تقدم أن مثل السيد الامام عبد الرحمن في نشر العلم والمعرفة بين مواطنيه مثل الخليفة المأمون العباسى فى تفهمه لضرورة العلم وأثره العميق فى نهضة الأمة . وكان كالامام الغزالى فى تجديده وبحثه وراء الحقيقة غير المقيدة منطلق الفكر يهيمه الجوهر واللباب . وكان كأبى عثمان الجاحظ فى حب القراءة والتحصيل والحث على منادمة الكتب . وكان كابن قتيبة فى جمع الأخبار والمعلومات ، جمع فى شخصه خصائص أولئك السادة الأعلام يزين ذلك تقوى لله تعالى منبشقة من التراث الدينى الجهادى الذى أحاط به وتواضع جم ينشد به المعرفة محققاً قول الرسول : « خذ الحكمة ولا يضيرك من أى وعاء خرجت » .

كل ذلك توجه الامام عبد الرحمن بفلسفة اجتماعية تربوية عظمى وهى ان يجعل من نفسه قدوة حسنة فى كل أقواله وأعماله .

الفصل السابع

من نظرات الامام عبد الرحمن الصادق الأمين

نشأ الامام عبد الرحمن في بيئة المهديّة الإسلاميّة الحازمة القائمة على عمودي: الزهد والجهاد، وترعرع في بيئة الحكم الثنائي الاجنبي التي شهدت ادخال قيم جديدة، واقامة نظم جديدة كان لها أثر عنيف في مجتمع السودان، فهزت وجدان المجتمع وخلطت قيمه الماثورة وتقاليده ونظمه الموروثة واثارت صراعاً عنيفاً ما بين القديم والجديد.

كان الامام عبد الرحمن كثير التفكير في ذلك الصراع، وكان إيمانه الصادق يدفعه ليعرض ما طرأ على مجتمعه من مؤثرات محدثة على مبادئ الاسلام ليقبل ما معها اتفق ويرفض ما معها اختلف ويجتهد فيما منها تشابه. وقد دفع به هذا التفكير والتأمل لمنهاج فريد في الحياة اثمر لبلاده ودينه الافكار والنظم والأعمال التي أنشأها الامام عبد الرحمن في بحر حياته العامرة والتي قدمنا في هذا الكتاب مجملها.

لقد كان هذا المزيج من الأصالة والتجديد مصدر تفكير وتقدير للامام الراحل عندما يخلو لنفسه فتخلق في خاطره أحداث البيئة الزاخرة المحيطة به. فكان يسجل تلك الخواطر النيرة، فمنها ما أعلنه ارشاداً للناس ومنها ما لم يشمله الاعلان ولكنه كان في الحالين يكتبها ويحفظها وحكمة الرسول تقول: «العلم سيد والكتابة قيد» واننا لنقدم فيما يلي مختارات من تلك النظرات والخواطر:

١- ضرورة الاعتقاد الديني للانسان

لايمكن ان يستغنى الانسان الذي يتميز بصفاته النفسية والاجتماعية على سائر الحيوان عن الاعتقاد الديني وإن الحس والعقل والوعي والبدية جميعاً تستقيم على سواء الخلق حين تستقيم على الايمان بالله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور. فالعقيدة الدينية تحث الانسان لكبح الاثرة الفردية فينسى مصالحه في سبيل المصالح الكبرى التي تتعلق بها حياة المجموعة، فإن الانسان إذا أراد أن يأتي بعمل يخالف القانون وفيه ضرر يضره لا يعلمه أو يشهده احد ولذا كان ضرورياً أن يعتقد الإنسان في الجزاء وأن يحس أنه محاسب علي الإضرار بغيره مثاب على الخير الذي يسديه الى الناس من عالم الأسرار الذي يبصر ولا يبصر «ولا يذهب العرف بين الله والناس».

٢- سكة الأنصار

تسمية الأنصار لغة أنصار كل مبدأ وان مبدأنا الدين نصرناه وكتاب الله وسنة رسول الله واحياء شريعته بالجهاد بالسيف وتحرر وطننا من ظلم الترك واقصائهم عنه، واصطلاحاً لجماعة الانصار. وانه اسم مقارن للاسلام كمقارنة الاسلام للإيمان كقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله} وقد صار اصطلاحاً لأصحاب المهدي اسوة بأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم الذين أووه ونصروه حيث وافقت افعالهم لأفعال أصحاب النبي في الجهاد في سبيل الله

وإعلاء كلمة الحق وإخلاء جزيرة العرب عن غير الإسلام.

قد كان هذا الاسم محجوراً علينا نسبة لتسمية أصحاب المهدي به إلا أنه كان ضرورياً لعدم إمكان التسمية بغيره كما أنه قد كان محظوراً أن تتبع عبارة - ابن المهدي - لاسمى وهذه كانت سياسة "سلاطين باشا" إلا أنه لا يمكن أن يعرف شيء بغير اسمه وابن لغير أبيه.

قلنا أن كل مناصر لمبدأ أو شخص يسمى لغة بتصيره، وقد تسمينا بحمد الله أنصاراً لدين الله كما كان يقول الإمام المهدي عليه السلام «انصار الله». والدين هو أساس كل فضيلة فمن نصره فقد نصر الحق ونصر الفضيلة على الرذيلة وماذا بعد الحق إلا الضلال. قد بايع السودان كله الإمام المهدي على ذلك وعاهدوه على بذل المال والنفس والولد. ومن لا ينتصر على نفسه لا ينتصر على عدوه وجهاد النفس وتقويمها على الطاعات اشق من جهاد العدو وأنه الجهاد الواجب في كل زمان وعلى كل انسان فضلاً عن بايع عليه.

ان اسم المهدي هو شعار الانصار كما كان يقول الامام المهدي والخليفة من بعده: «يا أصحاب المهدي ويا أنصار الدين» وقد سمي الزمن والحكم بـ"المهدية" كما يسمى كل شيء باسم المهدي مثلما اقترن الاسلام بمحمد صلى الله عليه وسلم. وقد اقترن هذا الاسم بشخصي وبقي بعد زوال الحكم لاقتران اسم الابن بأبيه فكان الارتكاز للعقيدة المهدية وان كان فيما مضى يسمى به كل سوداني كما يسمى بمسلم بل كان اسماً عاماً وخاصاً، ولكننا تميزنا به في زمن تفرقت فيه أهالي بلادنا طوائف ينتسب كل أحد لشيخ أو طريقة، وأنه شامل لكل مسلم مؤمن كقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا} الخ الآية وخاص لكل من بايع بنفسه أو بايع والداه، فاذا خصصتم به دون آخرين فانكم تحتفظون بالاضافة اليه بتسمية المؤمنين وشعار المجاهدين وهكذا كانت بيعة المهدي: «بايعنا الله ورسوله وبايعناك على توحيد الله وان لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نأتى ببهتان ولا نعضيك في معروف، بايعناك على زهد الدنيا وتركها والرضا بمراد الله، وبيع المال والنفس والولد في سبيل الله، وان لا نفر من الزحف.» وقد كانت بيعة الخليفة كذلك، الا أنه بايع للمهدي قباع نفسه وولده في سبيل الله كبيعة أصحاب المهدي.

والبيعة تابعة لأمر الدين وتعديل الامام القايم لها حسب ظروف الأمة مع سلامة العبادات واتباع الاثر، وهي لازمة لمن أقام عليها ولم ينقص حرفاً منها إلا ما كان بحكم القهر فإن الرضا بمراد الله يوجب التحليل منه لانه مراد، وان تفسير الجهاد بجهاد النفس لا يختلف عن غيره خصوصاً إذا تفهمنا أغراض الامام المهدي في الجهاد وأنه دعا الخلق أولاً الى الله بغيره وأخيراً أمر به تحقيقاً بأنه على أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطئ.

وزهد الدنيا وتركها أمر كان مطلوباً للتفرغ لجهاد العدو. اما الآن فإن طلب الحلال فيها بالكسب الحلال واجب خصوصاً إذا كان بذل الكسب في سبيل الله ومعيشة الاولاد، واننا في غير هاتين النقطتين نقر البيعة كما هي.

لما كان لقوام الانسان في دينه حالتان: نور يفيض على القلوب وسلطان يتحكم في الأبدان، قلنا أمرنا ان تكون بيعتنا بيعة رضا: «رضيت بالله رباً» لقوله صلى الله عليه وسلم: «ذاق طعم

الايمان من رضى بالله رباً» وان العهد على فرائض الاسلام شمل بيعة المهدي والاستقامة أن ألا يراك الله حيث نهاك ولا يفقدك حيث أمرك .

فكلمة رضيت اختياراً لا إكراها . كحال زماننا هذا ، لانه قد تبين الرشد من الغي ومن رضى بالله رباً الى آخر العقيدة فقد عم قلبه نور الجمال وتجلي الله عليه بالهداية وانتفى عنه الضلال . وعلى كثرة الأقوال فى الوسيلة فقد قال عليه السلام : « صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وسيلتنا إليك » فبذلك أقرها عليه السلام ، ولما كانت الوسيلة فى الاسلام هى الامامة الدالة الى الله واتباع امرها والرجوع اليها فى الاختلافات واحكام الشريعة ومشاكل الدين وصلاح أمر الدنيا ، لزم ان نعترف بالامام القائم الذى يسير على معالم الشريعة وتعاليم الدليل الخبير واتباع آثاره . وعندى ان الوسيلة روحية وهى ذات المدد والسند من الوسيلة العليا محمد صلوات الله عليه وسلامه ، وزمنية وهى الامامة التى تتصرف فى الأقضية على حسب احكام الزمان وخصوصيات الاوقات تحدث للناس اقضية واحكام حسب زمانهم فى الظاهر والباطن مقتبسة من نور الشريعة والحقيقة التى هى نور النبوة والأحكام الشرعية وهما حالا رسول الله صلى الله على وسلم .

ان الحكمة فى مهدية المهدي وخلافته للمصطفى صلى الله عليه وسلم التى قال عنها الامام : « لا كخلافة الخلفاء » والغرض منها هو تجديد ذلك العهد بذاته وإعادة الدين بعد اندراسه على الوضع الذى قام فيه أوانه . وانا نأخذ هذا النور منه ويسرى به من كان فى زماننا ومن بعدنا وستقطع هذا المدد الا ممن اخذه عنا . وانا على صعوبة حالة زماننا ومشاغلتنا بأغراضه المتنوعة نجد قوة هذا النور فى قلوبنا وتنطق به الستتنا لتمد به السالكين لان متبعه من ذلك الفيض النبوى ، فمعنى هذا الامام المجدد الجامع لسر الولاية والشريعة ان يختم به التناسل الروحى أى لا يبقى هذا النور بعده الا لمن أخذه عنه كما قال صلى الله عليه وسلم : « كل حسب ونسب ينقطع الا حسبى ونسبى » - فحسبه ونسبه الذى يشير اليه هنا هو حسب ونسب بنوته الروحية . أى قلنه يختم التناسل الروحى من حسبه ونسبه ، برجل الخ - فمن لم يأخذ عنه قلنه مقطوع المدد الروحى منه صلى الله عليه وسلم وعقيم من التناسل من مدد الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم .

فى كل أوقاتى لم أدع ولم أدع الناس لامر وانما قد ساق الى الله المؤمنين السعداء كما أكتفيت باسم « ابن المهدي » الذى أشار اليه الرسول فى تفسير سورة الأحزاب فى كتاب روح البيان الذى يفسر قوله تعالى لتأييد أمرنا { هو الذى أيدك بتصره وبالمؤمنين } وهؤلاء المؤمنون الانصار وصفهم الله بقوله : { قد أفلح المؤمنون } وهم صفوة الله فى خلقه وورثة دينه من الصحابة رضوان الله عليهم لانهم قاموا بأمر الله فى زمن الغفلة كما قام أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى زمن النور المحمدي ، وقد قال عليه السلام : « تحصل لنا رتبة بغير ما حصلت بوجودنا » وهذه هى قوام الله لنا حيث عادت المهدية بعد فواتها وجضعت كلمة الدين بعد شتاتها وان أناساً ينسبون الى المهدية من جهة أنسابهم يعاونون خصومها وأعداءنا ويخالفوننا فى الدين ومبدأ استقلال بلادنا ، استخدمهم العدو لهدم الحق وشتات الكلمة بعد جمعها طبقاً

لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحذيفة اليماني .

٣- الحرية في الاسلام

ان الضلال والإباحية اللتين حاربهما المهدي عليه السلام في زمن حكم الترك على السودان قد عادت اليه مرة أخرى بعودة الحكم الثنائي ، فألفها كثير من المسلمين وانكروها منهم من عرف مضارها بأخلاق الأمة ودينها ، وتقاليدها السّميحة فخلط الناس بين الضلال وإباحة النظر الى المحرمات وارتكابها جهراً وبين الحرية وأغراضها ومعانيها . فالاسلام يدعو للحرية والله يقول : { لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ... } لكن الإباحية التي تجعل التباهي بالضلال مألوفاً تتعارض مع الاخلاق الكريمة والآداب السامية في كل أمة لها تقاليدها وأخلاقها .

أما الحرية في ان تختار لنفسك ديناً أو سلوكاً لا يخالف تقاليد الأمة التي تعيش بينها والمجتمع الذي تحيا فيه فقد كفلهما الاسلام ونهى عن تتبع عورات الناس وأمر بسترها فقال تعالى : { ولا تجسسوا ولا يقتب بعضكم بعضاً } .

٤- الجهاد الأكبر

يقول بعض جواسيس الانجليز في العهد الماضي ان السيد الامام واتباعه في الغرب وباقي انحاء السودان يريدون ان يحاربوا الحكومة بجهاد السيف مثلما فعل الامام المهدي .

ويقولون الان اننا نؤيد الانصار الذين يجاهدون بالسيف فالرد على هؤلاء : ان المقصود من الجهاد النتيجة وهي النصر على العدو وان الجهاد بالسلم هو الجهاد الأكبر مادام مؤدياً لنفس النتيجة .

٥- الدوافع التاريخية لاستقلال السودان

ان هذا الاستقلال ثمرة لمجهود الذين حرروا السودان أولاً مع الامام المهدي والذين دافعوا عنه عندما غزاه المستعمرون بحجة استرجاع السودان . وقد بذل الاولون والاخرون دماء غزيرة في سبيل تحريره والدفاع عنه حتى سقط من أيديهم في واقعة كرري .

وقد كنت أشعر ان جهادي السلمي ، وتضحياتي ما هما الا تكملة لذلك الجهاد المسلح كي أحقق الغاية التي في سبيلها بذل السودانيون مع الامام المهدي هذه الارواح ، التي نالت عند الله مقام الشهداء ، والتي بذلوها راضية مرضية في سبيل الله وتحرير بلادهم .

٦- حرية الأديان

إن حرية الأديان أمر نسلم به ونحترمه ونرى أن الناس يحتاجون في أمور كثيرة ان يكونوا أهل كتاب وعلى دين ولذلك فلا نمانع ان ينشر كل أحد عن دينه بما يحيب الناس فيه .

٧- سياسة الاستعمار في الجنوب

لقد استخدم الاستعمار الجنوب كأداة ضد استقلال السودان والأدلة على ذلك متوفرة بنور

منها الآتي :

(١) منذ عهد احتلال البلاد وضعت إدارة خاصة للجنوب عملت جادة لتباعد بينه وبين الشمال بالطرق الآتية :

أ- تركهم على حالتهم البدائية .

ب- تشجيع التبشير بالدين المسيحي فيهم . وعدم وجود تعليم لهم إلا من دعاة هذا الدين .

ج- عدم السماح للعرب بالدخول فيه إلا في وقت أخير .

لقد كان الاتجاه السياسي برمته يعمل على فصله الا انه بعد أن أجمع السودانيون على استقلالهم رؤى مساندة الظروف .

٨- حوادث أول مارس من عام ١٩٦٤

أنا مخلص لهذا السودان . وإخلاصى هذا لا أخص به طائفة دون أخرى .

إن حوادث أول مارس استغلت استغلالاً سيئاً ضد رجالي ، الذين اعتقدوا انهم يسبقون نحو أهدافهم وفق سياستى السلمية حتى الآن لخير السودان ، ولم يقصدوا باجتماعهم غير توضيح وجهة نظرهم وقد استفزوا من جانب رجال الأمن لموقف لم يكن فى حساباتهم ولا هو من أهداف قيادتهم .

لقد كشفت الحكومة عن نوايا إما ساقها اليها سوء الظن ، أو الحزبية وكان ينتظر منها ان ترفق بمواطنيها وتظن بهم خيراً ، خصوصاً بعد أن صرحوا بانهم يتعاونون معها تعاوناً بانياً وبعد ان غضوا الطرف عن وسائل الدعايات الاجنبية للوحدة بعد ان تمت الانتخابات الاولى .

سخرت الحكومة كل وسائل الحكم للتشهير بنا ، ووصف تاريخنا وحاضرنا بكل أنواع الوحشية وهي تعلم ان هذا تاريخ السودان الذى شمل الأباء والاجداد أجمعين ، وهو تراث وطنى للجميع خيراً كان أو شراً .

٩- رأس الدولة

رئاسة الدولة سواء كانت جمهورية أو ملكية يتسحتم ان تكون ذات ماض مجيد وتاريخ مشرق فى خدمة البلاد ، وكذلك فعندما تخلو الامة من هذه الصفات يطلب رؤوس للدولة من خارجها .

مطلوب فى رأس الدولة أولاً وحدة الامة ، ورمز عظمتها ، ومكان احترامها الذى يقتبس منه احترام قواتها وسلطانها ، وليكون موضع تشریف للامة يعطى فى شرف لمن خدم أمتة وهذا لا يتأتى بالتعدد .

١٠- سياسة المسالمة

سيف والدى استلمه جورج الخامس بقواته عندما هزم جيوش خليفة المهدي فى واقعة كررى .

ولقد كان إعطائي السيف له برهاناً على المسالمة التي اضطرت اليها ولم تقتنع حكومته بالسودان بها، لما كان يقوم به بعض المخربين من إعطاء بلاغات عني بأننى أجمع قوة الأنصار لاستغلالها كلما رأوا قليلاً من الحياة تدب في مجتمعنا.

وان رجال حكومة السودان لم يؤثر فيهم هذا العمل. بل عدوه خدعة لأفضل لى فيه بعد هزيمة هذه القوة.

لقد كان لأمثال هذا العمل والمسالمة ما مكننى من الحصول على استقلال السودان دون ثورة وسفك دماء.

١١- فلسفة العمل

اتلذذ بالعمل لأتج منه ربما بدافع من إشباع رغباتى الروحية فى إطعام الفقراء والمساكين وفى وجوه الخير لرفعة بنى وطنى واسعادهم وأن أعف نفسى وأبنائى من مذلة الحاجة ونحن فى عصر مادى.

أما فلسفة الزهد التى بنى عليها المهدي عليه السلام تعاليمه، فإنها من نوع إذا روضت النفوس عليه اتخذته سبيلاً للسعادة الروحية المجردة عن المادة وكلفت به لتحقيق السعادة العظمى من طريقها العلمى.

١٢- الاشتراكية الإسلامية

{ إنما المؤمنون أخوة }، قرآن كريم، { ولا فضل لعربى على أعجمى الا بالتقوى } «المسلم للمسلم كالبيتان يشد بعضه بعضاً وهو كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد» قد ضمن الاسلام بهذه المبادئ التعاون، واسباب التفاضل، الانفاق - الزكاة - الصدقات وقد حث عليها الاسلام، { وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه }، { يسألونك ماذا ينفقون قل العفو }، أى الزائد عن الحاجة {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان} وقد منع بهذه الاية التعاون على العدوان على الناس فى انفسهم، وأموالهم كما فعل هتلر لليهود باسم الاشتراكية، بأن جرّدهم من أموالهم وأملاكهم، أما الاسلام فقد حفظ للناس حقوقهم فى مجهوداتهم فقال { ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض، الرزق للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وأسألوا الله من فضله }.

١٣- دائرة المهدي

الدائرة مؤسسة دينية واقتصادية واجتماعية تشترك فى خدمة انصارها فى كل ما يتعلق بحياتهم واسعادهم، أما عملها السياسى فقد كان عملاً وطنياً اقتضته الظروف لانقاذ البلاد وتحقيق استقلالها.

١٤- الحياة فى مسايرة الواقع

الهرم والشيخوخة التى يعقبها الموت تنشأ من التمسك بالتقاليد القديمة وعدم التحول

حسب مقتضيات الظروف معه ، مع الاحتفاظ بما يكون ملائماً من القديم ليضاف الى الجديد ، ليحتفظ الانسان بماضيه المجيد الذى لايتعارض مع وقته ومصطلحات زمانه فيكون له أساس ودعامة يبنى عليها حاضره التجديدي .

١٥- الحسب والنسب الخالد

لقد اعتبر الشرع بنوة الروح وجعلها فى المكان الأول ، وهى الوارثة لتربية الروح وسموها الحسب والنسب الباقي أما بنوة الجسد فهى فى المكان الثانى وهى وارثة لتراث فان وهو المال .

ولقد قال صلى الله عليه وسلم : « كل حسب ونسب يتقطع الا حسبى ونسبى » ، فجعل حسبه ونسبه بنوة الروح التى ورثت الروح الذى لا يفنى ، والفانى يتقطع أما بنوته صلى الله عليه وسلم فإنها باقية . ولذلك قال المفسرون « يختم باب التناسل برجل من آل البيت من صلب المهدي يختم الخلافة العامة والولاية الخاصة » ولم يقل يختم الانسال التى هى بنوة الجسد والتناسل لا ينقطع مادام الناس وقد قال « فأبناؤك المسلمون الذين ولدتهم روح التصديق بنبتك ولا ينقطع مددهم منك ونسبتهم إليك » .. جعلكم الله أبناء وأحفاداً الروح قبل الجسد ليحقق فيكم النبوة الخالدة والسلام .

١٦- تربية شباب الامة

ان الشباب هم رجال المستقبل وان الانصار الذين أدركوا حياة المهدي التى كانت كلها قوة وإيماناً هم أخلص من ارتوى من الدين الخالص وان من أتى بعدهم كان معظمهم مدفوعين بذلك التيار ، أما الذين حضروا أيامنا هذه فإنهم شاهدوا قبساً من ذلك النور وبعضهم رآه كاملاً فحجبهم عنه مظهر العصر الذى يختلف عن مظهر الزمن الأول ويفقد قوته ولذلك لم ينتفع به كامل الانتفاع الا من نور الله قلبه وفتح بصيرته أو من أثرت عليه عوامل لا يرجى ثباته إذا زالت العوامل فإن تنظيم الشباب وتعاليمهم يجب ان تكون على أيدي أناس لهم ذوق قوى للأخذ من ذلك الإيمان وتربيته ولهم روح متصلة بمعرفة حذيقة وحدة الحاليين واتحاد غرضهما .

١٧- { ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة }

ان اساس عقيدة المهدية هو العمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى القائم بأمرها ان يدعو الناس ان يقيموا من نفوسهم رجالاً عاملين على المبدأ الذى دعا اليه المهدي ، وهو الدين الحنيف الذى جاء به محمد صلوات الله وسلامه عليه { يا أيها الذين آمنوا لا يضركم من ضل إذا اتفديتم } وبعد ان زالت الدولة المهدية التى قومت الشرع الاسلامى بحد السيف ، قامت دعوتى على تعاليم الاسلام عملاً بقوله تعالى : { ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة }

عبرة التاريخ بعزل الملك فاروق

السعادة الشخصية فى الزهد ام الخمول؟ ان المتتبع لحوادث الزمان يجد الملوك أشقياء بالملك ، لان ضمايرهم قلقة على ملكهم فإذا احتجهم الرعية شقوا بأسعادهما ونصر العدالة بينها

وإذا كرهتهم تعرضوا للانتقام منها ، فهم سعداء فى نظر غيرهم أشقياء فى الحقيقة .

والأغنياء يجهدون أفكارهم لتنمية ثروتهم وحفظها من الزوال وهم محسودون من الناس على ثرواتهم فإذا أعطوا لم يحمدوا الا بقدر ما ينتظر منهم استمرار العطاء وهكذا حال كل صاحب نعمة فالزهد هو عدم النظر الى الملك او الثراء لذاته بل الى ما يترتب عليه من اصلاح للغير ، والخمول وهو الراحة الكبرى .

٢- المرأة والمجتمع

إن مكان المرأة فى المجتمع لا يقل قيمة عن الرجل لانها فرد متمم له فى الحياة الاقتصادية والعمرانية والتناسلية .

فمكانها الاقتصادى بتدبير المنزل والصرف عليه والاقتصاد فيه وتقديم الأهم على المهم . ومراعاة ذلك بقدر دخل الرجل والاتفاق مع الاشفاق من الفقر المباغت والمرض المعيق عن الكسب وأخيراً خوفاً من فقد المعيل قال تعالى : { ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً مدحوراً } .

فالمرأة إذا قامت بهذا الواجب وقّرت على الرجل عادى المال بالادخار الى غير ذلك من هموم المعاش التى يسعى اليها ويصرف فيها كل وقته دون ان يهتم فيما ينفق ، أما مكانها العمرانى فهو حفظ البيت واکرام الضيف وحرمة الرجل فى نفسها وولدها وسمعة بيتها لتجعل الرجل مرفوع الرأس موفور الكرامة مرغوباً فى التقرب منه عند كل من عرف هذه الصفات الكريمة فى بيته .

وان تخرج للأمة نسلأ صالحاً عالماً بما له وما عليه كريماً فى عشرته كريماً فى معاملته وعمله مع أبناء وطنه وغيرهم من الأقارب والاباعد والأجانب ، هذه هى الاخلاق التى إذا اتصفت بها الأمة ارتفع شأنها بين الأمم فدور المرأة جسيم لانها تخرج للمجتمع امة صالحة « والأمم الاخلاق » ، والخلاصة ان الله جمع كل هذه الصفات وغيرها من مكارم الاخلاق فى الدين وفروعه .

١١- اثر المرأة فى التربية الوطنية

إن المجتمع الذى يطلب الحياة الكريمة اول ما يطلبه الحرية ولا تستهدف الحرية إلا بناية امة صالحة وحكومة رشيدة تحفظ للشعب حياته الاجتماعية والدينية والاقتصادية وتحفظ له الامن والعدل والصحة ، ولا يتم ذلك الا بصلاح البيت الذى اساسه المرأة ، واضعة الحجر الاول فى بنائه ، وهى عندما تلد الطفل وتكفله ليكون صالحاً لأمتة تضع الاساس لأمة بأسرها .

عنيت بالزواج لأبنى بيتاً ينتج طفلاً ليكون رجلاً صالحاً ، ثم بايجاد مورد اقتصادى وتعليم روحى ليرفع هذا الولد من مرتبة الحيوانية لمعالم الإنسانية ثم يجد له حرية كريمة فى وطنه ليحيا تحت ظلها حياة كريمة بين قومه لخدمة الله والوطن .

رقم الإيداع ٨٧٢٦ / ١٩٩٦

الترقيم الدولي I.S.B.N

9770 - 5508 - 09 - 6

To: www.al-mostafa.com